

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك المحيى بالمعبود والمنعالم والغدوس الغزير المنقذ من صفتا الجلال وسمات الجلال الذى احكم دعائم العلم بوضيح
المقال وقوم قوائم بنفيع الرجال وله الحمد على محامده والحمد من محامده وهو المحمود بجميع الفعال وله الشكر على له وغفره والشكر
منه واشتدوا بكل لسان بل مقال فيما نحن فاصرون حاسرون وبالحج والعلول مغفون وبالادعان والاعتراف معتدرون
يعفون ١- كون على تلك الحال واشهد ان لا اله الا الله شهادة تكون عدة معدة في الحال والمال تكون جنة باقية وجنة واقية
عن النعمة والنعمة والصلوة والسلام على من اصطفاه من برئته واختاره من خيرته وهو الرسول المختار في الاعقاب الانسال
وعلى اصحابه الخصال الذين باخضعهم الله به من الصفا والافعال **اما بعد** فمن العلوم ان علم الدلالة في معرفة ما يتعلق
بمسند زهير ومنها من مماثا لعلوم التنبيه واهتمها وضروبها المعارف النظرية واعلمها وكذا علم الرجال وجملة من
المسائل المندرجة في علم الاصول ما يستحق ان ينسب في هذا السلسل فان الاستدلال منحصر في العقل والتفكير والعشرون
ليس للعقل مسكن في الترتيب بالبداهة فلا يكاد ينظم حكم من الاحكام الشرعية وكذا الاصول النظرية الا بالمر اجتهاد النقل من
الحكاية السنة وما مقدما من وقواعد هذا الفن ايضا شكر الله سبحانه مع بذل جهدهم واستفادهم وسعهم انوا بما تاتي منهم من
فذكر في كل باب عظاما وشيوخا عن ابي يوسف قضاة بها شافان ما اقدروه خلاصة ما يلزم بالمقام من نفع المقال وما اجادوه فهو نقد مستما
انتقدوه في نقد الرجال وما بسطوه ونسبطوه فهو فهرست هذه التفاصيل من مشي المقال الا ان كتاب مشي المقال في علم الرجال متما
الفهرست الشيخ العالم بما مل والقاضى الكامل البارع الورع والخير المطلاع مهبط عنان الله الا في محمد بن اسمعيل المدعوي في علم هذه
هذه الاعصا المنافع من حدود المائة الساتر عشر من الهجرة حواه الله عن العلماء افضل جزاء من لي في الحسنة كتاب شاف في علم الرجال
خامع وافق عن الرجوع الى ما يحد في اليد في هذا المجال بعقل يتلوه في الزمان وانما هو مصداق المثل السائر كمرزاة الاول للآخر قد احتوى على
واحد ليدرك في الدقائق من اعمامه نظر في النظائر وما اردنا ان اجمع في هذا الباب كتابا جامعاً ومجسداً فاعا كان مغنياً عن المرجحة الى
غيره من الكتب لانه قد نال به واشتهر به لما كان من خصايصه سقايا الى اهل بناء علمه تغفل فائدة في ذكرهم لا انهم عسى ان يوجب
العلماء انه قد رتب في غيرهم لا جرم في الحق كذا في موضعه صونا للمكان على وضعه مكوّن الناظر اليه على بهر في امره ونفسيه من
الذين لا يردون بكار من خصايصه الاشمال على ما ذكره النول المقدس الامير الكاظمي استكنه الله بيوحه جنته في غير المشركان وكان مع
العلماء في هذا العلم من ان لا يكون من نفع ذلك الكتاب كما رايها اليه في كتب من واغرها ما ذكرها السبب في انه ترك ان رايها بصفا

واحكام وضعا في
الاجازة ما في كتابه
في الاصول من العلم
والفقه في علم الرجال
جملة ما في كتابه
وراجع ما في كتابه

عَالِيهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَيَرْشُدُنَا

[illegible]

عليه

الحمد لله

منہ سے
میں نے

وله احد واربعون سنة واشهر وفي سب وسبعة أشهر وفي ذى القعدة ولد في رجب في دار بابل الخشافي الخامس والعشرين من جمادى
الثانية وفي دار بابل الثاني والعشرين من جمادى وأما أبو محمد الحسن العسكري فمضى بالدين في سبب الأثر سنة ثنتين من ثلثين
مائتين وقضى به من ذى القعدة خلون من سبب الأول سنة سبب ومائتين وله ثمانية وعشرون سنة وأما الحجة المنظر عمل الله
في فرجه وفتح سبعة بغيره فمضى في شاد كان مولده ليلة الجمعة من شعبان سنة خمس وخمسين مائتين وكان سنة يوم وفاته ليلة السبت
في رجب في دار بابل في الثالث عشر من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين مائتين وكانت مدة عيشته الصغر أربعاً وسبعين سنة
وأول عيشته الكبرى سنة ثمان وعشرين من ثلاث مائة سنة وفاته على بن محمد السببي يقال سنة سبع وعشرين من ثلاث مائة
الثانية في دار بابل في الثالث عشر من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين مائتين وأما أبو محمد الحسن العسكري فمضى بالدين في سبب الأثر سنة ثنتين من ثلثين
مائتين وقضى به من ذى القعدة خلون من سبب الأول سنة سبب ومائتين وله ثمانية وعشرون سنة وأما الحجة المنظر عمل الله
في فرجه وفتح سبعة بغيره فمضى في شاد كان مولده ليلة الجمعة من شعبان سنة خمس وخمسين مائتين وكان سنة يوم وفاته ليلة السبت
في رجب في دار بابل في الثالث عشر من شهر رمضان سنة ثمان وخمسين مائتين وكانت مدة عيشته الصغر أربعاً وسبعين سنة
وأول عيشته الكبرى سنة ثمان وعشرين من ثلاث مائة سنة وفاته على بن محمد السببي يقال سنة سبع وعشرين من ثلاث مائة

[illegible]

ختم حاله على الجميع بل وعليه ان يكون قد بدله بالعدل الذي من مبنى كالا يخفى فلو ظهر من الجاهل خلافه فدل حاله حاله توثيق الاماني
بعد ظهوره المشاركة لعدلي التبين مستفادة فلا يقصر من الموثوق فمن ان القام يحتاج الى التامل والتحليل من ذلك ما اذا كان الجاهل
والعدل خيرا وما العكس فله ظاهر سواء قلنا بان العدل من باب الشهادة والرواية والظنون فاشكال المدح في نفسه كجامع من العدل
وعدها والاول حتى حد يشبه حسنا والثاني قويا ولا يظلم حقاها ولا يفسد ما هو ابيض من القوي لكن تراهم يجرى دور المدح بعد حسنا
ولعله لان اظهر المدح مع عدم اظهر العدل وعدم تامل منهم ظاهرة كونه اماما مضافا الى ذلك يدعونهم للقباس على قياس ما
في التوثيق فيكون مقام التعرض قويا ماط واذا انعدمت الرغبات على قياس ما في الصورة التعارض ابيض ملاحظه خصوص المدح
بعد ملاحظة ما في الكلام ثم البناء على الظل الحاصل عند ذلك ومن التامل فيما يظهر حال مدح على امثاله وكذا حال المعارضين
وقدح الاماني وعكس وغير ذلك فاشكال من المدح ماله دخل في قوة السند وصديق القول مثل خيرا صالح ومنه ماله دخل في السن
مثل منهم وحافظ ومنه ماله دخل فيهم كما شعر وقارى منشاء صبره المحدث مستأق قويا هو الاول واما الثاني فيعتبر في مقام التبريد
المثوبة بعد كون الحديث معتبرا اما الثالث فلا اعتباره لاجل الحديث نعم بما يضاف الى التوثيق وذكر تبا الحسن والعدة اظهره الزيادة
الكلام فهو من الكمالات هذا وتولم ادب عارف بالاعتبار في الحيثيات امثاله اهل هو من الاول والثاني والثالث الظن فصوره عن الثاني
مع احتمال كونه من الاول ولعل مثل الفارسي ابيض كذلك فاشكال التعارض المشهور وان قوله ثم ثقة في الحديث بعد توثيق الرواية
ولعل منشاره الاتفاق على ثبوت العدل وان يرد كراجل الاعتقاد وعلى قياس ما في التوثيق وان الشيخ الواحد ربما يحكم في لحظة ثم
وفي موضع آخر بانه ثمة في الحديث مضافا الى انه في الموضوع الاول كان ملحوظا في الموضوع الاخر كما ينبغي في الحديث ابيض من احدا
ويعاين قبل الفخر بینه وبين ثمة ويمكن ان يقال بعد ملاحظة استطراد العدل المستفادة من كراجل المعنى الاعم وقد اشاروا
الى الحق في الاتفاق على اشرطها هي في المعنى الاعم وجه الاستفادة اشعار العبارة وكثير من انهم مثل الحديث بشر واحد
الحسن وابيه والحسين بن سعيد والحسين بن المغيرة وعلى بن الحسن الطاطري وعمار بن موسى وغير ذلك الا ان المحقق نقل عن الشيخ انه قال
يكفي في الرواية ان يكون متحرا عن الكذب في الرواية وان كان فاسقا بجورحه فاشكال اخذت في قوله لم اجتمعت العصاة على تصحيح
ما يصح عنه فالمشهور ان الراد صحت ما رواه حيث تصح الرواية فلا يلاحظ ما بعد الى المعصوم وان كان فيه ضعف وهذا هو ظاهر من العبارة
وقبل ان يفهم منه الا كونه ثقة واعرض عليه بان هذا امر مشترك فلا وجه لاختصاص الاجماع بالثبوت كورين وهذا بظاهري في غاية الاحتياط
اذكون الرجل ثقة لا يستلزم وقوع الاجماع على ثقافته الا ان يكون المراد ما اوردوه بعض المحققين من انه ليس بالثقة بل الملك الجاهل
دون غيرهم من لا خلاف في عدلته فاشكال وجه ان ردت عدم خلاف من المعدلين المعروفين فقيدها كما اذا لم يجد من وثقة جميعهم
ان اردت عدم وجدان خلاف بينهم فقيدها غير ظهور الوفاق مع ان سكوتهم بما يكون فيه شيء فتم وثابنا ان اتفاق خصوص من
غير اجماع العصاة وخصوصا ان مدعي هذا الاجماع كثر نحو مشايخه هذا مع انه لعل عند هذا المقابل يكون تصحيح الحديث اثره
على التوثيق وان اردت اتفاق جميع العصاة فلم يوجد لافي مثل سلمان ممن عدل له ضرورية لا يحتاج الى كمالها واما غيرهم فلان كما
يوجد ثقة جليل سالم عن الفتوح فضلا عن ان يتحقق انما يقيم على سلامته منه فضلا عن ان يثبت عندك وعرض هذا التحقيق
منع الاجماع لان بعض هؤلاء لم يدع احد توثيقه بل قدح بعضهم وبعض منهم وان ادعى توثيقه لا انه وروى عنهم قدح فيه وفيه بعضه
وسبظهر ذلك جهة الجملة ثم يرد عليهم ان تصحيح القدماء لا يستلزم التوثيق الا انه يمكن ان يوق بعد ان لا يكون بطل ثقة ومع ذلك
تتفق العصاة على تصحيح جميع ما رواه سبما ملاحظه دعوى الشيخ الاتفاق على اعتبار العدل انه يقول الخبر وربما يظهر ذلك من الرجال
خصوصا مع مشاهدته ان كثيرا من الاعاظم الثقات لم يتفقوا على تصحيح حديثه وسبب في عبد الله بن مسعود ما يوكده فلم يحصل الظن
بكونه ثقة اماما بل الاصح كالا يخفى ويشير اليه نقل هذا الاجماع في الحسن بن علي وعثمان بن عيسى وما يظهر من عدة الشيخ وعبرها ان
العدل بالمعنى الاعم فلا يقدح نسبة بعضهم الى الوقت امثاله ثم النسبة الى الخلط كما وقت في ابي بصير يحيى الاسدي بما يكون
فان قلت المحقق في رصع ابن بكروا في الشيخ بما يقدح فيما صرح به من هؤلاء بالارسل المناقشة في مراسيل ابن ابي عمير فتركت لما
المحقق فلهذا لم يعتمد على الاجماع المزبور ولم يفتن لما ذكرنا اورد لم يعتبر هذا الظن وعرض من الضعيف ما يشتمل الموثوقة والشيخ وعرض من
المناقضين وبما لم يثبت عندهم الاجماع او لم يثبت وجوب اتباعه لعدم كونه يلحق المعنى اليهودي بل كونه محققا اتفاقا وله منهم وعلى ذلك
ولا يضر ذلك ولم يقنعوا بمجرد ذلك والاول اظهر بالنسبة اليه لعدم ذكره ذلك في كتابه كما ذكره كثر وحسن امثاله هذا وروى ما يوثق بعض
من اجماع العصاة وثاق من روى عنه ولا عوف فاشكال ظاهر فيمكن ان يفهم منه عددا ما بالنسبة اليه وعندى ان روايته هو كذا
صحت ابيهم لا تقصر عن اكثر الصحاح ويظهر وجهه بالتامل بما ذكرنا في الجملة الذي يراعى كثر اجماعه ماسية في زيادة وضوح

للعدالة

عدم

العدالة

الحديث

بعض

على تصحيح

وعنه من العلم من اثنائه ولم ينكره ولم يكن عندهم خلافه انتهى والمناظرين بعضهم في المعنى عندهم هو في خبره وبين
صحيحهم القديم والمطهر كما اثنائه في الرسالة ولعل لمشاهدة قصر اصطلاحهم في الصحة فيما ذكرناه من جهة الاحاديث ثلثه
وانعدام الامانة المقتضية للعمل بما مثل الحسن والوثيقة لجماع النص على تصحيح ما يقع عنده وغير ذلك من صفاته
عند البعض حكم او بعض لا بل ان ذلك البعض لم يصطح له الاطلاق الصحيح عليه وان كان يطلق عليه في بعض الاوقات بل لعل الجميع
ايضا كذلك كما سنشير اليه في باب بن عثمان حين وامن الاختلاف لثلاثة اعتماده في مضبوطة قواعدهم وثلاثا يقع تدليس وندليس
وبالجملة لا وجه للاعتراض عليهم بتغيير الاصطلاح ومضبوطة بعد ما اخطأوا ذكرنا وايضا عدم الحديث حسنا وموثقا مشاورة العلماء
والاختلاف فيه مع الحديث عند القدماء كحديث الثقة والمهمل والضعيف البتة وكذا الموثق نعم ايضا منهم انهم حسن وموثق
مثلا وما فعله المناظرين لو لم يكن حسنا لاشاعة فيه مع ان حسنة خفي وما ذكرنا في خبره من انما توفقه بعض من قول مشايخنا في
صحيح الحديث تعديل به في الحسن بن علي بن نفعان ايضا نعم هو مدح فتدبير في الحديث قولهم لا بأس به اي عند هلاله وادامة الاول
اظهر ان ذكر مطر وسجس في خبره بن محمد بن فارس لا بأس به في نفسه ولكن ببعض ما روي عنه واما فهم هذا كون المطلق قابلا للتعديل
وجنه فامل الاظهر في اللفظ بالعبارة انه لا بأس به من الوجوه ولعله اذا قبل باقائه التوثيق واستقر به المقصود الوسط وجو اليه
ما في تلك الترجمة وترجمة بشايرين فيا ويؤيد قولهم ثقة لا بأس به والشهور واذا في المدح وقيل بعد ما اقره ذلك ايضا في خبر
عدم من القسم الاول فهو عند بعض مدحا معتد به فاقول قولهم عين وجهه من قبل التعديل وبظهر من المقصود الحسن
في باد وسند كونه من حديثه معتدلا واستدل له على كونه توثيقا واما يظهر من التحقيق انما ايضا في الحسن بن ابي العلاء عندنا
يعتد ان مدحا معتدلا به واقوى منها قولهم وجهه من وجوه اصحابنا فانهم عندنا لا يبعدون على ما هو في الرجل في اصل من اصحابنا
الحسن وعندي منه تامل ان كثير من اصحاب الاصول كانوا يخلطون لذلك لاسباب الفاسدة وان كانت كنيهم معتدلة على ما صرح به في اقل سنين
ايضا الحسن بن علي مذكور في العمل بما يخصه برواية على ما صرح به في مع انه في اصل ذلك على بن ابي جعفر الباطني مع انه ذكرنا ضعف ذلك
كون الرجل في كتاب في الفروع كون الرجل في كتاب لا يخرجه عن الجمالة الاعيد بعض من لا يعتد به هذا والظاهر كون الرجل في اصل يعيد حسنا
لا الحسن الاصطلاح وكذا كونه كثير الضعيف او جيد الضعيف فمثال ذلك بل كونه في كتاب يعيد بشرا في عصر ما وعلل مرادهم بذلك ما
ذكرنا وسجي عن ابلغة في الحسن بن ابي بوبن انكون الرجل في اصل يستغاد منه الحسن فيلاحظ اقول لا يكره فيهم حسن قولهم له كتاب في
اصلا وافادة الحسن لا بالمعنى الاصطلاح لا يجرى في المقام نفعا لكن تامه سلم الله في ذلك لا يتحال كثير من اصحاب الاصول الذين اثنوا
لعله ليس بمكانه لان ذلك لا ينافي الحسن بالمعنى الاصطلاح كما سيعرف به دام فضله عند ذكر وجه الحكم بصحة حديث بن الوليد بن محمد بن
محمد بن يحيى في باب مشايخ الاجازة فالاول ان يقال ان كثيرا منهم فيهم مطاعن وذموم الا ان يكون مراد خاله العلامة المجاشعي فيكون
بالعق الاخر في فان ذلك الكتاب مستعمل عندهم في معنى العرف وهو اعلم مطلق من الاصل والنوادر فانه يطلق على الاصل كبرامته
ما باقي في ترجمة احمد بن محمد بن عماد واحمد بن هشام واستحق بن جبر والحسن بن ابي العلاء وشايرين في بار وبنير بن مسلم والحسن بن عمار
وعنه هم واما يطلق مقابل الاصل كما في ترجمة هشام بن الحكم ومعاوية بن الحكم وغيرهما واما يطلق على النوادر وهو ايضا كثيرة فيهم
لكتاب لنوادر في احمد بن الحسن بن عمر ما يدل عليه وكذا يطلق النوادر في مقابل الكتاب كما في ترجمة بن ابي عمير واما الضعيف فاعلم
انه اعم منها فانه يطلق عليه ما يظهر من ترجمة احمد بن هشام ويطلق بازا الاصل كما في هشام بن الحكم وديباجة ست واما الضعيف في الاصل
والنوادر فالاصول النوادر غير الاصل واما بعد من الاصول كما يظهر من ترجمة بن عبد الله وغيره في الكلام في عمر في الاصل والنوادر
نقلنا عن المعبدان الامامية صنعت من عملهم الموثق بن ابي نومان العسكري اربعة كتاب تسمى الاصول انتهى اقول لا يجرى ان
مصنفان لم يرد من الاصول فلا بد من جهة تسمية بعضها اصولا دون بعض فقبل ان الاصل ما كان مجرد كلام المعصوم والكتاب ما كان
مصنفا لغيره ولابد في المصنفين الشيخ في ذكرنا بن يحيى الواسطي له كتاب الفضائل والاصول في الناييد نظر لان ما ذكره لا يخرج عن قرب
وظهور ولعرض بان الكتاب اعم وجنه ان الفرق بين الكتاب الذي ليس باصل ومن كونه مقابل له والكتاب الذي هو اصل
وبيان سبب تسميتهم الاصل في الاربعة عشرة ويظهر من كلام الشيخ في احمد بن محمد بن نوح ان الاصول ترتب باخا واما قبل في خبر
الفرق ان الكتاب ما كان متبوا ومصنفا الاصل مجمع خبا واثار وديان كبرامن الاصول مفهومة ويرتبط نظري ان الاصل هو الكتاب
الذي جمع فيه مصنعة الاحاديث التي رواها اعم المعصومة وعن الرواية الكتاب المصنف لو كان في ما رواه في الاصل في
من الاصول خالدا وبقينا بالثابت في خبره ما كان بعض الروايات بصلا معناه لا يؤخذ من اصل بوجوده من هذا
واما النوادر فالعلم انه ما لجمع فيه من الاصل بطريق باقية لانه روي عنه ومن هذا قولهم في كتاب المسألة

ليس

صالح من

من الوحي الان الوحي تابع ويجوزها مسنها تقويض الاضافة بان يرد شيئا الحسنه ولا يرد شيئا العقبه كاداة تعقب القبله فاحي الله تعالى
بما اراد سادسها تقويض القول بما هو اصل له والخلق وان كل حكم الاصله لا يخلو في صورة القبه سابقا تقويض امر الخلق
بمعنى انه واجب عليهم طاعته في كل ما امر به من سواء على وجه الصلح ام لا بل وان كان يجب ظاهر فظهر عدم الصلح على الوجه عليه
القول على وجه التسليم وبعد الاضافة لم يزل يظهر ان القبح يجرى معهم بالتقويض لا يجرى انهم من اشكال في محمد بن سنانا من انهم
ابو العباس الذي يدعى بكره بن بشر على الاطلاق قبل مشترك بين ابن خنوع وعقد وليس كذلك بل هو الاول وباري في ابراهيم بن عمر الهادي فانك
كله مولى بحسب اللغة لما معان معرفه واملى المقام فقال انه يطلق على غير الصلح الخاص وعلى العقب وعلى الخلف والاكثري
الباب اذ اذ القلق الاول انتهى في الظاهر انه كان لا ينبغي ان يراد منه السري بل ايضا في هذا لا يخل على معنى الفريضة ومع شفاها في العمل
الرجح الاول لما ذكرنا في الاوقات من وقت على الكاظم وبنو له المطورة الى الكاظم المستقلة من المطر وبما يطلق الوقت على غير الصلح
المطلق ينصرف الى الاول ولا يصرف الى غيره الا بالفريضة وعلى من جعلها عدم دركه الكاظم ومونده قبله ما وني زمانه كما عرفت
وعلى بعضين ويجوز ان القام لكن ياتي منه من المصنف جواز الوقت قبله ووصوله في زمانه فنه وقال جدي في الوافقه صفا صفتهم
وقوله عليه في زمانه بان اخذوا في كونه قايما ل محمد الشبهه حصلت لهم ما ورد عنه وعن ابيه انه صاحب الامر لم يبقوا وان كان بعيد
منهم صاحب الامر لا يراى امر الامامة ومنهم مما عرفت من مهرون لما نقل من انما في زمانه وغير معلوم كمن مثل هذا الشخص لا يعرف
امام زمانه ولا يوجب عليه معرفه من جعلهم انهم اذا سمع انه فلان ولم يبقه قد يصبروا انهم لا يشيرون الى ما ذكرنا ان الشيعة لم يفرطوا في
لدولة قايما ل محمد كمن انما كانوا يسألون عنه فريما كانوا يقولون فلان اي الامام الا في وما كانوا يقولون مرادهم من القام على
لهم وتسلية لخواطهم حتى قالوا ان الشيعة توجب الامامة وديما كانوا يشيرون الى مرادهم وهم لم يفرطوا في زيادة حصرهم لا يفتقرون
واشابهه كانوا كذلك وسند كفي سماعة ويحيى بن القاسم وغيرهما انه ردوا الى الامامة التي عرفت ولعله لا يلزم ما ذكره ويمكن ان
يكون نسبة الوقت لامامهم لا دعاء لواقفة كونهم منهم اكثر منهم من الرواية عنهم اولوا وقتهم عنهم ما يوم الوقت وكيف كان
فالقبح يجرى معهم بالوقت بالنسبة الى الذين ماتوا في زمن الكاظم والذين ردوا الى الامامة التي عرفت وكذا من ردوا عن ارضاء
لا يجرى اسكال لان الوافقه ما يرون عنه وما ذكره من حال النادر وسبب انهم ولعل الفطحية ايضا كذلك ٨٠ فاعلم من يدرك جرحا وشك
ولم يطلعن على ذلك وما جعله بعض سبب قبول روايته منه ما ينبغي في الحكم بين مسكين او غيرهم من يدركه الشيخ في ست من جرح
واشارة الى مخالفة في ذلك كمن يفتي القطع بكونه اماما عند ذلك لا يفرست كتب الشيعة واصوهم واسما المصنفين عنهم كما
صرح بذلك نفسه في ست وشك القول في جرح انزلة القدر كسلف الامامة وصون الله عليهم ومصنفاتهم كما صرح في ذلك
حظا وصرح السبيل في الامامة في الرواية بان عدم ذكر جرح كونه الرجل اماميا في وجهته بدل على علم كونه عامما عندنا وبظهر من كلام
الشيخ في نعت عبد السلام الهادي فلا حظ ذلك الكلام في مجال شهر اشوب في معام علماء في كتاب فخرت الشيعة واسما المصنفين
منهم قد بما وجدنا بل بقوى الظن عدم اختصاص ذلك بين ذكر كاصح في الحواشي حيث قال اعلم ان اطلاق الاحتمال في الرجل
يقضي كونه اماميا فلا يحتاج الى التفتيد بكونه من اصحابنا وشبهه ولو صرح كان قصر في العلم من العادة نعم وما يقع نادرا ولا خلاف
والعمل على ما ذكرناه عند الاطلاق مع عدم الصادق متعين انفق في موجب فاعلم في اسباب المدح والقوة وقبول الرواية من المصنفين
قولهم مضطجع بالرواية في قو وقال لها ومنها سلم الحجة في معناه سلم الاحاديث وسلم الطريقة ومنها قولهم من اولياء الامر
ويعمل على اطلاق العادة وفيه تأمل نعم من اولياء اهل ظاهر فيها ومنها اخاصه عند خالي في ولعله لا يجرى من التأمل احتمال اذ
كونه من الشيعة في مقابل قولهم عامي الذين خواصهم وكون المراد من العاصي ما هو في مقابل الخواص لعله بعيدة ومنها قولهم في
الذات ولا يجرى من انهم ومنها كون الرجل من مشايخ الاجازة وربما يظهر من جدي دلالة على الوثاقه وكذا المصنف في الحسن كمن على بن داود
وقال في مشايخ الاجازة في اعلو رجح الوفاقه ولا يجرى من قوله في اعلو رجحنا غير ظاهر في المحقق دعاء المصنفين
عدم توثيق التسبيح وباري في محمد بن اسمعيل البنبا بوي عن شران مشايخ الاجازة لا يجتاجون الى التخصيص وعن المعلى بن النضر
بهذا الجملة طرقة كثير من المناظرين الى غير ذلك واذا كان السبب من بطعن بالرواية عن الضعفاء فالدلالة على الوثاقه في ظاهر الرواية
سما اذا كان الجرح من المشاهير وربما يفرق بينهم وبين غيرهم من يكون الاول من الثقات وليس يجرى منها كونه وبكل الاحكام
في لفظة الراية انشاء الله ومنها ان يكون من يترك رواية الجليل او قول ضعيفا ياتي به علمها وكذا لو خصص الكتاب او الجمع
بما وكذا الحال فيما مثل التخصيص والكتاب والاجماع وغير ذلك من الادلة وقد انفق كثير منها ان يوثق بروايته بالرواية الجليل
او غيرهما من الادلة فتوجب ويجمع بينهما وكذا ان يصرح بروايته من غير جهة وكثير منها كونه كثير الرواية ودو موجب العمل

ولعل

ذلك

على ذلك

خلا من معكم كبريت فلا وجه للتصريح والاعتراض بان كبريت مشايخ الاجازة كانوا فاسدي العقيدة متلفعين بان ذلك ينال العدل المثل
 بالمعنى الاضطراري والاحض بغير من الخارج على ان يدعى بانهم كانوا فاسدي العقيدة الى ان يثبت الخلاف فيهم وقال جماعة من
 مشايخ الاجازة لا يضرهم ولا يوجب لهم لان احاديثهم ما خوزة من الاصول المعلومة وذكرهم لم يوجب لنا السداد واليقين وبنه ان ذلك
 ظاهرا مضافا الى عدم انحصار تلك الجماعة فكلم من معرفتهم عندهم بالجلالة لم يوجب احدا بشئ فضلا عن الجرح على انه لا وجه لضعف
 سهل بن زياد وامثاله من جملة الحال تلك الجماعة في الوساطة للكتب مشايخ الاجازة كانوا لا يوجب لهم فلا وجه للتخصيص مشايخ الاجازة
 ولا من بعدهم بجماعة خاصة ودعوى ان عنهم هذا بغير من غير تلك الاصول دون الجماعة وان ذلك كان ظاهرا اعلى من بل ومن آخره
 على ان القتل بغير علم لغناؤه عن التعديل لعدم معلومية كل واحد من احاديثها بالخصوص وكذا بالكيفية المودعة والقديما
 كانوا لا يروونها الا بالاجازة او القولية وامثاله ما ولا يحطون بالواسطة خالفنا الحق في كتب الحسين بن سعيد الذي جعل رواية الامام
 عنه وسجى في اخيه الحسن ما يدل عليه وكذا في كتب كثير من ماله من الاجلة من هذه الكتب اشهر واطهر من غيرهما وما يقال في
 وجه الحكم بالضعف ان الاتفاق على الحكم بما يدل الوثائق وبنه ان الظاهر ان منشاء الاتفاق احدا لا مودة كونه ان ينقل احدا
 عن جرح في مدحه فان المظنون في معتقده عند الناظرين وبقي اذ ان ثبت باعتماد المشايخ ونقلهم اياه في باحال الرجل لضعفه
 ذلك ما لو روي الرازي بنفسه ذلك وحصل الظن بما لاحظته عند المشايخ ونقلهم اياه كافي كثيرا من الزعم ومنها كونه من الراجح
 لما في منديل بن محمد وسعيد بن ابي الجهم ومهما كونه من الراجح لا يوجب في غيرهم الا في غيرهم محمد وجعفر بن النعمان بن عبد الله بن محمد بن
 الرازي وشبهه وباني في غيرهم ابي شعبه ومنها قول العدل حدثني بعض اصحابنا قال الحق بقبول ان يصفه بالعدل اذا لم يصفه
 لان اختياره بغيره شهادة بانه من اهل الامانة ولم يعلم منه الفسق المانع من القبول وان قال بعض اصحابه لم يقبل لامكان ان يعنى
 الى الروايات لعل العلم بكون البحث منه كالجرح والنتي في منه نظرا في روايته الجليل من غير واحد وعن خط مطلقا او مقيدا بقوله
 اصحابنا وعند من هذه الروايات في غاية القوة بل اقوى كثيرا من الصحاح ورجا تقدم الصحاح لبعدها لا يكون فيهم ثقة ومنها رواية
 احمد بن محمد بن شاذان الاول لان منهم العبيد وهو ثقة كافي ومنها قولهم فيهم من فقهنا مثالي يشير الى الوثائق وقريب من قولهم فيهم
 ومنها قولهم فاضل ودين وباني في الحسن بن علي فقال ومنها قولهم اوجس من فلان واصدق واوثق وما اشبه ذلك مع كون فلان رجلا
 وصدوقا وثقة بل يشير الاخبار الى الوثائق ومنها توثيق على وعقدك ومن مثله ما رواه ابن منير فلا يجد حصول قوة من قوله بعد
 نددنا المشايخ برسمه اذا ظهر في شيع من ثقة خصوصا اذا عرفت الوثائق بشيعة ومنها قولهم شيخ الطائفة وامثال ذلك بل يشير الى
 وهو اولى من التوكالة وشيعة اجازة وغيرهما ما حكوا في ثباته على الوثائق ومنها توثيقه وطرس نظايرها وهو من امادات الوثائق
 التمهيد وصاحب العلم ببنه وولده في مروي لا يبعد موافقة غيرهم ولعله ليس في موضع حصول الظن وقال جدي لاعدل اخبرني
 فلا بد من القول وهو حسن نعم لو ظهر ما يشير الى توفيقه منهم فالوقوف فيه كافي غيره وقصرهم في التوثيق في القدماء غير معلوم بل
 يكون الظاهر مع ان ضرره غير ظاهر ومنها توثيقات ارشاد العدل ان كان ما في محمد بن سنان وما ياباه لكن يمكن العلاج كما يجيء
فان قيل في اسباب الذم وضعف الرواية منها قولهم ضعيف فولى لاكثر يفهمون منه القدر في نفس الرجل ويجعلون به ريبه
 ولا ينج من ضعف لما سئل في سهل بن زياد واحمد بن محمد بن خالد وغيرهم ومنها قولهم ضعيف الحديث وهو غير صحيح الحكم
 بالفتح يبره وهو ضعف منه كافي في سهل بن زياد وقال جدي الخالف الاما فانهم ذلك انه يروي عن كل احد ومنها الرواية على الضعفاء
 ودوائهم عنه كحسب ما سبق من العمل فيه قال جدي بنهم بطلون الضعيف على من يروي عن الضعفاء ويرسل الانبياء التي قابل
 ولعل من استبان الضعف عندهم قلة الحافظ وسوء الضبط والرواية من غير اجازة وعن كفاية واضطرار الحافظ الرواية وردا في مائة
 العلل والنقوض نحوها كافي كذا في المعتبر بل هي مشكوك في صحتها من عادة المصنفين ابراهيم جميع مادود كما يظهر من طرقهم
 الى ما في اوله ومنها قولهم كان من الطائفة ومن اهل الارقاع ومنها قولهم ليس بذلك عند كل واحد من تامل الاحتمال ان يراى
 ليس بحيث يوثق به وثوقا تاما ان كان دونه نوع وثوق كقولهم ليس بذلك لثقة لعل هذا هو الظاهر في نوع مدح اقول باني
 احكم على ابي العباس الرازي ما يشعر بكون المراد من قولهم ليس بذلك الثقة ومنها قولهم مضطرب الحديث ومضطرب الحديث وليس بشي
 ويعر عن حديثه ويكره غير علمه في حديثه وليس حديثه من ذلك المتيقن وهذه امثاله ليست ظاهرة في الفتح في العدل وباني في حديث
 محمد بن طاهر واحمد بن جعفر وغيرهم اولى بغيره اولى بالبرية وضعت في بياض العلم رواية الرازي فيهم هي من استبان الرجوع فيهم
 قد روي في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه
 في الحديث ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه ورواه في حديثه

فان علم انهم في رواية
 الرازي في حديثه
 من مشايخ الاجازة
 اشبهوا في الضعف
 القوي في الضعف
 قد اختلفوا في الضعف
 ح

ليس بذلك

[illegible]

ابن أبي الكوفه
قنج امانه الطائفة
ابن الكوفه ابو الفرج
قنج

[illegible]

[illegible]

ابو الحسن في الثقة وقال في الأكثرين زيادة ويمكن ان يستشهد به ما بين صفوان وابن ابي عمير الحسن بن محبوب بروي عن ابي ابي
وان في الامالي على ما في المنعج روي عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن زياد الكوفي عن الصادق ع قال لو ان عدو علي ع جاء الى القبر وهو
يخجل اقد اشرف ماؤه على جنبه فتناول منه شربة فقال اللهم واذا شرب ما قال الحمد لله ما كان ذلك الا شربة او ما مضى من ماء من
وفي احوال الدين عنه قلت للصادق ع الم يكن على قوما في دين الله قال بلى قلت فكيف ظهر عليه القوم ولم يدفعهم الى ان قال ع ولو
يكن على لم يقتل الا بما عني يخرج الودائع وكذلك قائمنا لم يظهر ابداحي يظهر ودايع الله عز وجل فان ظهرت ظهر على من ظهر فيقتله
افضل في مشكابه ابي زياد الكوفي عنه ابن ابي عمير عن ابراهيم بن ابي سمائل بن المهمل والملازم واقفي لا اعتمد عليه وابنه وقال الحسن
ثقة صه وفي جش ابراهيم بن ابي بكر محمد بن ابي بكر محمد بن السمال الى ان قال ثقة هو ولخوه اسمعيل بن ابي سمائل ودايع
الحسن ع سيق وكان من الواثق وذكر كثر عنه ما في كتاب الرجال حديثا شكاه وقتنا عن القول بالوقف وله كتاب نوادر عنه في
حكايا وافي سنن ابراهيم بن ابي بكر بن السمال كتاب اخبار ابيه ابن عبدون عن ابن الزبير عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن بن علي بن فضال عنه
انتهى في كثر على موته واثقه شكاه في نفي في صحيحه بل كان ثم قال فيقول باللام والذي يوجد وبشاهد باللام وسند كونا
يشهد له نعم في نفسه من الكافي وما يوصل في بعض نسخ الحديث ايضا ولا بعد ان يكون وهما والظاهر عدم قبول صدوقه لانه بعد
كلام جش ولعلنا احكم في ذلك باندم وفي ذلك بانظر على ما نقل عنه ما مع امكان توجيه كلامه في احتمال الغفلة منه ما في جش في ترجمة
داود بن شريك روي عنه هذا الكتاب جماعة من اصحابهم وجمهم الله كثر عنه منهم ابراهيم بن ابي بكر محمد بن عبد الله النجاشي المعروف بابن ابي
السمال **افضل** في مشكابه ابي سمائل الموثق عنه محمد بن حسان والحسن بن علي بن فضال وهو على كذا طبع لا شاك **ابراهيم**
الكرام يفتح الكان وقد يدرك في الجعفي روي كان خبرا روي عن ابي القاسم جش الا الترمذي ورجله الحروف وادله كتاب محمد بن الحسن بن
ابي عمير موسى بن محبوب لا روي به **اقول** الظاهر زيادة كلمة ابن الساماني ترجمة موسى بن داود محمد بن حسانه وتكتبه ابي عمير في لاحظ
هذا في الوجيز في الحاشية في قوله في مشكابه ابي الكرام الجعفي المذموم عنه ابن ابي عمير موسى بن محبوب **ابراهيم**
ابي محبوب في مشكابه ابي سمائل الموثق عنه محمد بن علي وابنه صه وفي جش ثقة روي عن الرضا ع في رواية احمد بن محمد بن عيسى وفي ظم له
مسائل وادست اخبارنا باعده من اصحابنا عن محمد بن علي بن الحسن بن بابويه عن ابيه عن سعد والسير عن احمد بن محمد بن عيسى
عنه وفي كثر حديث المعتبر عن الجواد ع في جلالته **افضل** في مشكابه ابي محمود والثقة عنه عن احمد بن محمد بن عيسى والحسن بن احمد
المالكي والحسن بن موسى الحنظلي وابراهيم بن هاشم وهو عن كذا طبع وهو عن كذا طبع وهو عن كذا طبع وهو عن كذا طبع وهو عن كذا طبع
الموثق بالحسن بن فضال وكان ابن محمد بن ابي يحيى المذموم في نفي هذا هو الظاهر لا يخفى على المشهور وروي عنه حماد وبنه باعلى احوالنا
افضل في مشكابه ابي يحيى عنه طريقا صحيح وهو عن الصادق ع ابراهيم بن احمد بن محمد بن ابي اسحق المفسر العدل الطبري له كتاب التفسير
بأقواله الطائفة هذا هو الذي قال فيه ابن ابي عمير وذكر ابو الفرج جوزي في الناري في وفاة الشيخ ابي اسحق ابراهيم بن احمد الطبري في
المالكي قال كان شيخا في طبرستان بعد ابن بختاد ومتقدم بهم سمع الحديث لكثير وكان كونا مفضلا على اهل العلم وعليه قرأ الشريف
الرضي عنه القرآن وهو شاذ احمد بن محمد بن الحسن بن موسى الروقي في رواية النخبة بالروي فاضل مفسر عده ابراهيم بن
اسحق ثقة روي **ابراهيم** بن اسحق الامم النخبة له كتب وهو ضعيف لم روي جش كان ضعيفا في حديثه وهو ما له كتب
اخبرنا بها ابو القاسم على بن شبل براسد قال حدثنا ابو منصور ظفر بن حمدون البادراني عنه ما في سنن ابراهيم بن اسحق الاجري
ويكنى ابا اسحق النخبة كان ضعيفا في حديثه متما في دينه وزاد صه في مذهبه وتعلق وامر مختلط لا اعتمد على شيء مما روي
وقد ضعفه الشيخ في سنن وقال في كتاب الرجال في روي ابراهيم بن اسحق ثقة فان كان هو هذا فلا يقبل على وابنه ثم في جش بعد ما روي
ابو عبد الله بن شاذان حدثنا علي بن خاتم قال قال لطلوع في الحديث بالقسم بن محمد الهادي عن ابراهيم بن اسحق وسمع منه سنة تسع وستين
ما بين وفي سنن بعد ما روي صنف كتابا جماعة قريته من المسند لغيره ابو القاسم على بن شبل بن اسد لو قيل عن ظفر بن حمدون
سند وادب ادرك عنه واخبر الحسن بن محبوب الله عن النخبة عن ابي سلمة احمد بن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابن ابي اسد
عنه وفي تحقيق روي عن احمد بن محمد بن عيسى مع كثره في الروايات بل الاجلة طعن عن الضعفاء واخرج من فقهنا لذلك ولو كان
محمود ابن المغيرة والحسن بن خازن في كتابه منه وقوله اطلق في اي خصص ويحتمل ان يكون القم هو الوكيل الجليل بن يكون سماعة
شهادة على الاحكام وبوكاه كثره الروايات عنه وكذا روايت الصادق ع على بن شبل الجليل بن داود كما في سبب تضعيفهم ابراهيم
الروايات التي يظنون ولا يبالون على اهلنا ولذا اهتموه في دينهم وصر الكلام في ذلك الكتاب **افضل** في مشكابه ابي سمائل الموثق عنه
دعاه مع هذا وبشرايه كونه لم يرد عليه روايت الشيخ وجش كاتري كذا بواسطه وها على بن شبل وظفر بن حمدون في كلامه

ما يدل

في

الاول

في

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اربعون الى احدى اربعين مائة سنة نحو خمسة الف واربعمائة
واحد المئتين والكتب بيد عبد الرحمن بن عثمان بن البراء القرظي

[illegible]

طریق قنہ ای بکواسقا

[illegible]

25

جنت و جہنم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ابن سبیر بن عبد الرحمن
سیاح و مؤرخ و مؤلف
تولد در کربلا
و فوت در کربلا
این شهر

[illegible]

کتاب من روی المصنف
از احمد بن کتاب من رو
علی بن الحسن بن خضاره
کتاب من روی علی بن الحنفیه
محمد بن علی و ابان کتاب
من روی عن یزید بن
علی و مسند کتاب

[illegible]

[illegible]

بالله والذي ظهر في تركبات اصحابنا المتقدمين وسيرة اساطين المحدثين ان الحاشية في غير اصول الخمسة لا توصف بالفق لان شذوذا
انكاره وروى الشيخ كالتحريم بالمتبعة لا بالمتبعة والفقير بالرواية لا بالظواهر والا نكاس لما في القول لانه لا لا بعد جملة على
ارادة الفقهاء الناموشة ان يكون العلم بما تجوز به التوسع عليه والذلة العقلية عليه مع تعقبها ابدان الكمال حيث نكران فلا
يوجب شقا وما التجزم لتبنيها بالبحث في ذلك عن بعض افرادها لدلالة انتمى اقول وتبنيها على ما انصبت اليدين وارب منها مشهورة
شخصا الهامى وجزى من غيرهم من الاجلة الى التصوف وغيره حتى انهم والصفون انما هو فساد الاعتقاد من القول بالجلو والوحدانية
في الوجود والالاتحاد وفساد الاعمال كالاعمال الخالفة للشرع التي تركها اكثر من المتصوفة في مقام الزاخرة والعبادة وغيره حتى علو
الطلعين على احوال هؤلاء الاجلة انهم منزهون عن كلا الضادين قطعاً ونسباً جديداً للعام الزاخرى ولبها محمد صالح المازنداني وغيره
من الاجلة الى القول بالاشتراك اللفظي وهذا بغير نظر ما اشترافه ونسب المحمود في الثلاثة كابن الوليد الى القول بتجوز التوسع على النبي وتبني
في بل لايان الوليد منكر الله والى الغلو وبالحجة كمن الاجلة ليس بها الصبي عن امثال ما اشترافه اليه ومن هذا ينظر في التفتي ثبوت الغلو
فساد المذهب محمد روى علماء الرجال من دون ظهور الحال فقد اشهر اليه مراراً احمداً بن محمد بن هبم العجلي ثقة مشهورة في زهده وبلغة
توثيقه عن جرح ابنه الحسن في تفتي روى عنه في تفتيها والنظر انهم من مشايخه احمداً بن محمد بن يحيى العجلي والفقير روى عنه النعماني
واخبرنا عنه الحسين بن عيسى بالله ولي الحسين بن ابي جبريل القمي وسمع منه سنة ست وسبع وثلاثمائة واربعة اجازة لروى ما يستفاد من
تصحيح بعض طرق الشيخ في كتابين كطريق الحسين بن عيسى توثيقه في تفتيها وسمع منه سنة ست وسبع وثلاثمائة واربعة اجازة لروى ما يستفاد من
بن علي توثيقه بحسب الاجتهاد في الغلو بل لا يحتمل الاصل في قوله صحيح حديثه لا يستلزم التوثيق ولو بين على عدم الغلو كما في القول الجواز
لجواز طرافته الصحة عليه بناء على ما قلناه في كتاب الاطلاق وجعل ذلك بدنا وطريقة مشاهير بالباء عليها وبالحجة من الكلام في
الفتاوى مشروطاً اقول ذكر في الحاوي في حاشية قسم الفتاوى وقد عقد لها لن ينصر على توثيقه بل يستفاد من قريب آخر وقال بعد على
ما في آخره قلت قد وصفت منه طريق الشيخ في باب روى محمد بن علي بن محبوب بالصحة وهو في الطريق ولا طريق فلو كان ذلك يقتضيه الحكم بعيداً
وكذلك وصف طريقه في باب علي بن جعفر بالصحة وهو فيه ولا طريق سواء وكان وصف طريقه في باب عبد الرحمن بن الحجاج وهو فيه وروى
شعبي الدار بن ابي في الوجيز من مشايخ الاجادة وحكم الاصحاب بفتح حديثه وفي مشايخ ابن محمد بن يحيى العطار المستفاد توثيقه
من تصحيح بعض الطرق اليه عنه النعماني والحسين بن عيسى بالله وابو الحسين بن ابي جبريل احمداً بن محمد بن يحيى العطار بن يحيى بن ابي علي روى
عنه النعماني وسمع منه سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وخرج الى قزوين وليس له منه اجازة لم يروى في تفتيها من مشايخ الاجادة وروى
رواية النعماني عنه وملاحظة الطبقة والكثرة بما اشترافه الى الاتحاد مع السابق لكن لا يخرج عن البعد فاهمداً بن محمد بن يحيى بن
البهي سيجي في ترجمة فضل الله وبنهاية شأنه تفتي احمداً بن الموسط احمد بن محمد بن يعقوب ابو علي البهي روى عنه النعماني هكذا
من جواهره قال عنه انه قال صليت على فخر روى عنه ما روى من القلاح فيه فليبد برأيه احمداً بن محمد بن يعقوب ابو علي البهي روى عنه النعماني وروى
بقوله لا يخرج ولم يجد فيه روى عنه احمداً بن محمد بن يعقوب ابو علي البهي روى عنه النعماني وروى من جواهره قال عنه انه قال صليت على فخر روى عنه ما روى من القلاح فيه فليبد برأيه احمداً بن محمد بن يعقوب ابو علي البهي روى عنه النعماني وروى
عن ابيه عنه تهرج في ست له كتاب الحسن بن عبيد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه في تفتيها من جواهره قال عنه انه قال صليت على فخر روى عنه ما روى من القلاح فيه فليبد برأيه احمداً بن محمد بن يعقوب ابو علي البهي روى عنه النعماني وروى
مشايخ الاجادة انتهى من اقول في مشايخ ابن محمد بن علي بن محبوب احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه في تفتيها من جواهره قال عنه انه قال صليت على فخر روى عنه ما روى من القلاح فيه فليبد برأيه احمداً بن محمد بن يعقوب ابو علي البهي روى عنه النعماني وروى
مضى بعون ابن ابي زاهر تفتي احمداً بن موسى بن جعفر محمد بن احمد بن محمد بن طلاس العلوي الحسين بن سبأ الطاهري امام العظم فيه
اهل البيت جمال الدين ابو الفضل مات سنة ثلث وستمائة مصنف مجتهد كان اودع في كتابه وفاته فوات عليه اكثر الناس
والملاذع غير ذلك من تصانيفه واجاز في جميع تصانيفه ورواياته وكان شاعراً فصيحاً فصيلاً من تصانيفه كتاب الشريفة
ست مجلدات كتاب الملاذع في الفقه اربع مجلدات كتاب الكرام السهم السبع في تحليل المداين مع القرض كتاب الفتاوى كتاب لعدة في اصول
الفقه كتاب الثاقب للشيخ اصول الدين كتاب الروح نقصاً لعل ابن ابي الجمل يد كتاب شواهد القرآن مجلدان كتاب بناء المقالة العاوة
في نفس السبالة العثمانية كتاب المسائل في اصول الدين كتاب عين العبرة في عين العبرة كتاب هرة الرضا في المواعظ كتاب الاختيار
في الامامة السبالة انما لا يخفى شرح الهمية منها مجلدان كتاب عمالي اليوم والامانة ولا غير ذلك تمام اثنين واربعة مجلدات من
التصانيف واحقة احق الرجال والرواية تحفيها الامر بما عليه روافي روافي واحد في كتابه فائد هذا الكتاب نكته من اشاراته وحقائقه
بناه الله عز وجل جزاء الحسين بن اقول من جملة كتبه وحل الاشكال في معرفة الرجال قال منه في الاجازة للشيخ حسين بن عبد الصمد
وهذا الكتاب عندنا موجود بخطه المبارك انتهى وقا جرحه وادى الحق الشيخ حسن بن طاهر الطاهري وعندي منه نسخة وهو في
رؤيت له في اجازة من الكبرية المشهورة عندنا من اجازة هكذا ومن ذلك ما صنع السيدان الكبيران السعدي رضي الله

عن علی بن محمد بن محبوب

ابن حمز
السدي
كنية ابو محمد
سكن البصرة
ثم الحسن البصري
شيخ احمد بن حنبل
شيخ ابي داود الاسدي
المعتمد
له نسخ

ابن عبد الله بن
الانباري
ابن عبد الله بن
الاصمعي
ابن عبد الله بن
ابن الحسن بن
ابن الحسين بن
ابن علي بن
ابن محمد بن
ابن علي بن
ابن علي بن
ابن علي بن

عيسى بن سام بن

آدم بن محمد الباقر
 محمد بن آدم بن محمد
 عبد الله بن محمد بن
 اسمعيل بن محمد
 زيار بن محمد
 ابو عيسى بن محمد
 ابن عبد الله بن
 عبد الرحمن بن
 محمد بن محمد

اسامہ بن زید و اسامہ بن جریج الشافعی
ابن عمیر الحارثی و اسمعیل بن ابی اسحاق

4

من ان التمدد والتمدد قول اول من اشتبه عليه هذا السبيل الخليل ثم ان الله مسمي بتميمها من اخونها فاعلموا الرجلين ورجالهم انما
 ابن عباس بن جابر التمدد هو هذا ابن عباس بن موسى السابلي الذي قد جعل له المسمى في ترجمة واحدة كالمعجمين عن ابي عبد الله
 في الذي يليه تمام الكلام استحق من جابر السابلي لاصل وكان في الاشارة ثقة واصله معتد عليه خبره في الشيخ والحسين بن سعيد
 عن ابي جعفر بن بابويه عن ابي الوليد عن الصادق عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن ابن ابي عمير عن اسحق هذا مست ومضمان في علم في
 قبله في هذا ابن عباس بن جابر بن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 قال الشيخ انه ثقة واصله معتد عليه قال جابر في الاول عندى الوقت من ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 وهو غير ابن جابر ولا متشابه الا ان جابر بن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 غاية الظهور في كون ابن جابر بن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 العزم في الشك في نفسه واطمئنه وطمئنه وعدم عتوه وجرش على فطنته من موسى مضافا الى ظهوره كونه اماما باعنا عنه بعد العتود وعل
 المذكور هنا مضافا الى ذكر ما قبله على ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 منهم المصنف في الوسط وما يوثق به من ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 وكذا ايضا اخباره على ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 بالكونية والغلبة ولم ينسبوا الى جابر السابلي بل الى ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 التلمذ لابي محمد بن اسحق بن عباس بن جابر بن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 من اصحاب الكاظم فكيف بان ابنه يكون من اصحاب الكاظم وخاصة وهاهنا ران الى المتعدد سيما الاخير فان عباس بن موسى
 بل الظاهر عدم مع ان المفرد بقاء عاد واطمئنه على الفطنة على ان يكون له الحق فطنته بل ومن اذ كان له عتوه ووجوده في جالها في
 زمانها بحيث يصبر من ثقات الكاظم وخاصة وله في هذا من ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 متعددة وما يوثق به من ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 في حكم الموثوق كاصح فيه ما لا يخفى وفي ذلك الحق الذي يثبت في المتن في ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 بن عباس اذا عرفت هذا فنعين احدهما بالامارات وروايت عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 او لا يخبره واحد من اقرابهم عنه او روايت عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 يكون الرواية عن الصادق هو من ابي جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 وفي شكنا ابن عباس بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 المؤمن بذكر ابن محمد بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 الاصل الواقفي في كنهه من كور محمد بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 وهو عن الصادق الكاظم عليه السلام استحق قول ما ذكره في عتوه على الصادق بن عباس بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 صفه وقبله شيخنا العلامة في شرح التفسير وتليده علامة الشيخ علي بن سليمان في حاشية على ما نقله عنه وذهب الى ان المولى الحسن
 الكاشاني والمولى عثمان بن الله صاحب مجمع الرجال واما الميرزا في الوسط فلم يظن منه ذلك بل ظاهر الاتحاط اللهم الا ان يكون رجع في
 حاشية الكتاب مجمعة من الاستامة دام علاه مشافهة استحق في غالب الاسناد والحوادث مصنف واخوه عبد الله كذلك وكاذا شافهة
 وهاهنا ابن عبد الله صكه وزاد في كتابه عنه بصفتها استحق بن فضل بن يعقوب بن الفضل بن عبد الله بن ابي جعفر بن نوفل بن
 الموش بن عبد الله بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 وهاهنا في الحسن بن محمد بن الفضل عن جابر بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 شرح الدياته بنوش الثلثة المذكورة في قول المحقق واستفاده من عباد جابر بن ابي جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 الا ان الظاهر ما فيه جدي قد مر ذكره في الحاشية فيتم الثقات وقد عقد هالن لم ينص على توثيقه بل يستفاد من قراره وهو وضع
 آخر وذكر توثيقه واستفاده من كلام جابر واستفاده من كلام جابر استحق في التي قد رزادته كتاب ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 جعفر بن زيد عن احمد بن زيد الخراساني عنه اقول الظاهر ان ابن عبد الله الثقة المذكور والطبقه شاعرا جدي وفيه عنه البعد الوسيط
 ابن عباس بن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 ترجمه وروى عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر
 ترجمه وروى عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر عن ابن جعفر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

己

منها كتاب التفرقة وهذا بنا في طبعه من كونه لقب الملك ولعل الصواب للتناق بين ظاهره وذكر من كونه مكانا حاديا وكذا في قوله
ثم وفي آخره بعد الخروى على ابو محمد دوى عن ابوبين نوح وظهر انه وهو مقتضى يكون في قوله في قوله على عكس ما تقدم اقول
في فتح ابن محمد بن اسمعيل بن هلال الخروى على يلقب بغيره فيفتح القلق المالك لغيره ويعد على اتحاد ما عداه كجس الان في بذكر الخروى
ثم بعد ما سمع بن محمد التي القبيصة وفي الخروى على اتحاد ما عداه كجس الان في بذكر الخروى
من لم استحق في فتح ابن محمد بن اسمعيل بن هلال الخروى على يلقب بغيره فيفتح القلق المالك لغيره ويعد على اتحاد ما عداه كجس الان في بذكر الخروى
الحسين وعلى اسم محمد بن محمد بن هلال الخروى على يلقب بغيره فيفتح القلق المالك لغيره ويعد على اتحاد ما عداه كجس الان في بذكر الخروى
ظاهر في كونه في فتح ابن محمد بن هلال الخروى على يلقب بغيره فيفتح القلق المالك لغيره ويعد على اتحاد ما عداه كجس الان في بذكر الخروى
السيد محمد وهو له باه قد اسود وجهه وازرق عيناه وعطش كبد وهو يومئذ يقول محمد بن الحسين وهو من حشده وكان من
في ثوب السكر فحدث وكان قد قدم ابو عبد الله الكوفي لا مكان انصرف من عند علي بن جعفر النوفلي فدخلت على عبد الله فقلت
فذا الذي فاوقت السيد بن محمد الحبر له باه قد اسود وجهه وازرق عيناه وعطش كبد وسلب الكلام فانه يشرب السكر فقال ابو
عبد الله اسرجوا لي تركي مضى مضيت مع حتى دخلت على السيد جماعة محدون به فقام ابو عبد الله عند الله فقال يا سيد
ففتح عينيه بنظر البيرة لا يمكن الكلام وقال النبي في انه يربى الكلام ولا يمكنه فابنا اباع عبد الله موك شقبة فظن السيد فقال ابو
عبد الله قل بالحق بكشف الله ما بك وبرحك ويدخل الجنة الحق وعدا وليا فقال في ذلك فحدث باسم الله والله اكبر فخرج
ابو عبد الله فحدث السيد على امره فرب الصباغ عن اسحق بن محمد البصري عن علي بن اسمعيل عن فضيل بن اوتمان قال دخلت على
ابو عبد الله بعد ما قتل زيد بن علي فادخلت بيتا جوف بيت فقال يا فضيل قتل علي زيد فقلت نعم جعلت فداك قال له اما لك
مؤمنان وكان عاردا وكان عالما وكان صدوقا اما ان لو ظفروا في انه لو ملك عرض بيت بضعها قلت يا سيدى الا انك شعرا فكان
ام على امره يسير وفسول وبابواب ففتحت ثم قال انشد فانشدت لام عمر بن النوى ربيع طامسة اعلامه بلقيع الابيات فتمت بحسب
من وداية فقال من قال هذا الشعر قلت السيد بن محمد الحبر فقال له قلت اني رايته يشرب النبيذ فقال له قلت اني رايته يشرب
بيد الرستان فقال علي الخروى نعم قال له وما ذلك علي الله ان يغفر لي علي بن ابي طالب عليه السلام في غفر لي مكدوا من خط الكون
قبل المصا فان السيد لبنا من الشراب فقال ان زلت له قدم فقد ثبتت لداخرى لما انشد عنده فصبه لاه عمر وجعل يقول
شكوا الله لاسم جيل قوله فقتل لانه يشرب النبيذ فقال له بلقي مثل التوبة ولا يكبر على الله ان يغفر الذنوب لمحبينا وما وجدنا
توفي ببغداد في من الكوفة فتعون كفا فكنه الرشيد ووقا فكان الفاتمة وصلى عليه المهدى وكبر عليه جنازة ولده سنة ثلث وسبع
وهما انتهى في كشف الله وجعل حاله في جعل قد انقلبه فقتل مامك فقال السيد غلبه الامم عليه ولو كان حلويا اقول
في طس اسمعيل بن محمد الحبر حاله في الحلاله ظاهر مجده باهر فلنكشف هذا وفي لوجن فرج ووثقه ثم ذكر في الحاد في التفتت
مع ما هو من طويقه وفي بعه من شعراء اهل البيت المجاهدين وقال من احبنا الصادق ولقي الكاظم وكان في الامم
ثم كذا في الامم اما ما قبل لابي عبيده من شعر الناس قال من شرب دجلا برج معناه بل قوله اذا في مشعر ابر ما نامهم فانه الزنج في زنجيا
عادا وقال في لولا ان هذا الرجل شغلنا عما جدد في هاشم لا بعثنا مع ريان بن ابي جعفر القصبية الذهبية فقال لعل نبت الله
ما اخرج هذا الكلام وقال الذي لوجن في تسمية التي فيها ان يوم القيوم عظيم على النبي ما كان في ذلك باس في فضل علي بن
المعترف في طه قاتله في قوله عن الله في بعض كتب محبنا كان ابو اده من النبسين بالسيعة المشعونة في طه قاتله وبل في كشف
تسعة انت شاع في حرم في التي صبت على الوصية صبا فكانت ثمن ان فرعون وقان لاصح يقول انه في طه قاتله في طه قاتله
سيد الشعر له وكانت الامم في كرامته في انصور ليع مع اشتباهه بالنصب في سواد بن عبد الله بن ادمه ودمه ووقا
بالرض في العصور ان ارمنا في النمام وعنده على الزهر والحشا بين يده رجل بقصر قصيدة لام عمر فزجت به التي
وقال من ستم عليهم واحدا بعد واحد ثم قال اسم علي شاعر فادامه ارضاء لاد الدنيا السيد اسمعيل وما فرغ من انشاد القصيدة
قال له يا علي احفظ هذا القصيدة ومن شغبتنا بحفظها واعلم من ان حفظها او امر من قرأها اغنتها الجنة على الله تعالى وكرها
عليه حتى حفظها اسمعيل بن محمد النعماني ثم وفي نقى كروى عنه في عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن دوى عن ابن
هاشم كروى في نقى كروى عنه في عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن دوى عن ابن
حاله وما سيد كروى في نقى كروى عنه في عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن دوى عن ابن
حاشم الكوفيين في نقى كروى عنه في عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن دوى عن ابن

[illegible][illegible]

غير هذا الا ان جعلناه ما وجدناه
 في عندنا حاضرهم صفوا من
 ذكرا الى الحسن والي محمد عظيم
 صاحب الاعانة واخوه جميل بن
 محمد بن محمد بن عبد الله بن غالب
 بن رزق بن ابيد وامن غيرة الكا
 صنف من محمد بن الحسن بن محمد
 ت و سأل عن ابي الحسن الباق
 لقال حدثني محمد بن محمد المند
 اذ صمكم كوفي في الفقه وقدر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

১৯৭৬

باب النماء ليس عليه
 التهمين وقيل الغرض من
 تهمين بن اسد العدي
 ابن اسد بورقاع العدي
 قول البصر اجمع تهمين
 ابو رقة الدار في التهمين
 لجمع تهمين زاد في
 لسان طين في مصداق
 نوحى تهم

فاموس امين
سلك كان في
يسين في
يدلوفو
بهاو منيت
تلا من س
بي سله
بذل في
ن من م
عشر م
عن الك
نسيه

عبد الرحمن بن عبد الله بن قيس
بن عبد الله بن قيس بن عبد الله بن قيس

[illegible]

[illegible]

فی الغلو من الکمال و البرکت
 و تبارک من مری و اری و
 کبریا و علوا و انا و ایه
 من اجل و سلطه و عتید
 الی و یتقد و عدا و یتالی
 منها الی و یتقد و یتالی
 و بلاد الی و یتقد و یتالی
 الی و یتقد و یتالی

يا مافى صبحى ما نكرو
 عما يحزن الاناسه
 دوى كمن فهد دوى
 بدلى قلوب مندا دوى
 ذكرناه فى كتابنا
 ملكنا الدار بوقه
 وهو غدير كنوس
 ذكر السند فلاح
 ملكه
 يا انفسى بل الله
 بهى من ما نكرو
 بل مقدس
 بل فان لى ساي
 صلح

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page.

[illegible]

ان هذا الشارح له فائدة في حديثه توقف ولا اعمل في الاشارة في كتاب التواتر واخباره عن الشارح في عن ابي
 حنيفة ما عرفت في حق حكم الشيخ بوثاقه ونقله النصيب عن قوم يلبس على تامله فيه عدم قبوله وهو الظاهر في كتاب الاستقفا في بيع
 المكتبة حدثنا جماعة من مشايخنا الثقات منهم جعفر بن محمد بن مالك الكوفي فذكر في مشكا ابن محمد بن مالك عن محمد بن همام جعفر بن
 محمد بن مسروق بن ابي روى عنه في مرضه ما رواه في كتابه في ذكر طريقه الى اسمعيل الفضل ويحتمل كونه ابن قولويه لان اسم قولويه
 وهو في طبقة كثر الى زمانه في ذلك وعلى ما تقدم من الظاهر من مشايخنا في جعفر بن محمد بن مسعود والباقى فاضل روى عن ابيه جعفر
 ابيه روى عنه ابو الفضل الشيباني قلت في الوجيز في ذكره في الحادي جعفر بن محمد بن معقل كوفي بن روى عنه الغلاة خاصة قال عن
 ما رواه روى عنه روى عنه وهو مقيم في كل حال صرا اقول ما ذكره ولا يبعد كلامه عن الفضل الا قال عن كافي الجمع وفي الوجيز عن جعفر
 محمد بن يحيى روى عنه صفوان بن يحيى وفيه اشعار بوثاقه في جعفر بن محمد بن يونس الاحول روى في وادج ثقة وذات صفة من اصحاب ابي
 الحسن الرضا وروى عنه في كتاب عدة من اصحابنا عن ابو الفضل عن ابن بطي عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه روى جعفر بن
 الاحول الصيرفي في قوله يروي عن ابي جعفر الثاني روى احمد بن محمد بن عيسى اقول لاراه ابيه في نسختي من نسخ في حكاية الحادي في
 انظر في نسخ في رجال الرضا وروى عنه غيره فقله انه من رجال الوقتية هو والافضل عليه مع وثوقه في مشكا ابن محمد بن يونس في
 عنه احمد بن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد عن ابيه عنه وروى عنه غيره في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 بروى عنه ابيه في مشكا ابن محمد بن خالد عن ابيه عنه وروى عنه غيره في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 عنه جعفر اقول ذكره في الاثر والافضل عليه في رواية في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 مكاتبة ابيه الا في كل المعاطات وذات له روى عن الاثر في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 وكان بروى عنه الباقى كثيرا في روى عنه في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 وكل في روى عنه الباقى كثيرا في روى عنه في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 الحادي في الجمع وهو ثقة كان في الوساطة في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 كثر من هذا في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 عن ابي بن نوح عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله ما يروي عن جعفر بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 ابن ابي جعفر بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 فقال كان يروي عن صاحبها وحضرته في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 فيلحقون ويقولون ويدعون قولي انتهى في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 الخطا في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 يجمعون واقد قال وكان الرضا بالصاحب المذكور وروى عنه ابن واقد كافي في مشكا ابن محمد بن يونس في
 فلا تغفل ثم قال جعفر بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 على الكوفي في روى عنه في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 ناجية عنه جعفر بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 ما يقول حدثنا الحسن بن محمد بن جعفر بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 عبد الله هذا هو محمد بن احمد بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 محمد بن قولويه والحسين بن الحسن بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 بلعن جعفر بن واقد في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 لعن الله بالخطاب لعن الله اصحابه ولعن الله اشرارهم في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 ابي هاشم استاكلوا بنا الناس فسادا واعادة يدعون في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 التمهري هو جعفر بن واقد في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 مهزبان جعفر بن روى عنه في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 السلطان صحيح الحديث كتاب الامامة امير المؤمنين ع وروى عنه في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في
 في تاويل التمهري ابو الحسن بن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في مشكا ابن محمد بن يونس في

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الرفق عين ج

صنفه من عامه
الكوفي في عامه
عامه الكوفي
فاضل من عامه
الكوفي في عامه

[illegible]

لا ينبغي ان يفتى ثم ذكر في الضعفات وقال الفصل الاول في شأن هذا الرجل وذكرناه هنا الشيخ من ابن بابويه تصغيره وفي مشكا ابن
 الحسين الملقب بالثوري الملقب عنه محمد بن احمد بن يحيى بن يوسف بن سليمان الحسن حمزة بن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين
 علي بن ابي طالب ابو محمد الطبري يعرفون بالرشيد كان من اجل هذه الطائفة ودفن بها فها قدم وقد اذنت له بشيخه في سنة ثمان وخمسين و
 ثلثمائة ومات في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة تكتب منها كتاب البسوط في علم يوم وليلة جرحه الى قوله ودفن بها فها زاد كان فاضلا في الدنيا
 حارفا في ما زاد ورواها اكثر الحسن ادبها روى عنه التلعكبري وكان ساجدا منه ولا سنة ثمان وعشرين وثلثمائة ولم يمتد اجازة في جميع
 ورواها قال الشيخ اخبرنا جماعة منهم الحسين بن عبد الله بن عبد بن محمد بن محمد بن النعمان وكان معاهم منه سنة اربع وستمائة
 وثلثمائة وقال جرحه مات في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة وهذا لا يجمع قول الشيخ الطوسي انه توفي في سنة كان فاضلا كادبها عارفا في
 فها روى اكثر الحسن له كتب كثيرة منها البسوط وكتاب الفخر اخبرنا جماعة منهم الشيخ والحسين بن عبد الله بن عبد بن محمد بن عبد الله بن
 وليا في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ويخبره في الاكابر وفي ابن محمد بن حمزة وفيما زاد روى عنه التلعكبري وكان ساجدا ولا سنة ثمان
 وثلثمائة وفيه بعد ذكر مشايخ المذكورين كان معاهم منه سنة اربع وستمائة وثلثمائة في سنة كان سنة ثمان وخمسين وعلمها
 التناقض بين النارين وفيه تقوى ما مدح به فوق التوثيق سيما الزهد والورع وعدم الخصال في الوجيز كصحبه وفيه ما اشرنا اليه في ثلثين
 ميمون وذكرنا في الفوائد ان الفاضل تشرى الى الوفاة وكذا شيخنا الاجازة وكذا كونه فاضلا في الدنيا **اقول** ذكرنا في شلبي وعبر ان كل
 لا يتعدى العدل والوفاء غير العدل ما خوذ فيها الضبط الا ان الفاضل جمع بين وجه كثير من الحسن في الضعفات ذكره في الثقات
 هذا والظن ان الذي كان عنده كان مغلطا لا اتفاقا للشيخ على الحسين وكذا نقل عنه سائر ائمة الجاهل وفي مشكا ابن حمزة الجليل
 الراشد عند التلعكبري والحسين بن عبد الله بن عبد بن محمد بن محمد بن النعمان **الحسن** خالد بن محمد بن علي البرقي ابو علي
 محمد بن خالد كان فاضلا في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 عن ابي الفضل عن ابن بكير عن احمد بن ابي عبد الله من حمزة الحسن خالد **اقول** في التحقيق خالد البرقي اخبرنا خالد بن بكير نفسه المشكور
 من اسلام الامام مائة وعشرين مجلد في مشكا ابن خالد الملقب احمد بن ابي عبد الله عن حمزة الحسن خالد **الحسن** خروا زان الجعة الملقب
 والراء المشددة والرائي الدال الملقب بعد الالف في كتاب الحديث وقبل ان يخلو في عمه صرح لا التبريز وزاد له كتاب سماء رسول الله
 كتاب المنة ابو علي الحسين في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 الاول وفيه ما يندبر روى عنه محمد بن احمد بن يحيى بن يوسف بن سليمان الحسن حمزة بن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين
 غلوم ميمون وكذا في آخر **اقول** في الوجيز في مدح وذكور في مشكا ابن خروا زان عنه ابو علي الحسين في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة
 في وسبق ابن جبريل الحسين بن محمد بن عبد الجليل الاموي في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 المملب ثمة وزاد روى عن ابي جبريل الجواد في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 وذر الميمون **اقول** في رايه بخط الشيخ ابي جبريل في كتاب الرضا الحسين بن راشد مولد في العباس ولما الحسن راشد ابو علي مولد في الميمون
 في رجال الجواد وهو بغداد في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 انتهى في جلد في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 الذي في الحسين راشد معلوم ذلك من كتب الحديث في الرجال من سند الروايات ومعلوم خصوص القسم من يحيى بن الحسين راشد الملقب
 انه مولد في المنصور والظاهر الذي ذكره الشيخ انه مولد في العباس في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 الله وعنه عن غيره في موضع فالفرق بين المنة والضعف البرية والكنية والمرحى عنه قال روى عنه في نظم ضعيف عن روى
 ثمة والحسين في الغامض هو كما في نظم ويب في احوال الاذان في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 الحسن عن محمد بن ابي القسم ما جابو عن احمد بن ابي عبد الله عن القسم بن يحيى عن جده الحسين راشد الملقب في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة
 نقول الظاهر الحسن راشد ابو علي راشد لو كبل الجليل وسبب ابيه المنة وقوله قال روى عنه في سنة ثمان وخمسين وثلثمائة روى عنه التلعكبري في كتاب له كتب اخبرنا به من حجابنا
 ابي جبريل الحسن بن راشد عن الصادق وقد اكرم من روى عنه وهذا يشهد بوقاؤه وهو كثر الروايات واكثرها مقبولة وقصصت عنه في
 ما يندبر الوزارة لو صحت اشرنا الى ما يندبر في الفوائد في طبقة الحسن بن راشد المنة والطاوي واحدة او متقاربة بحيث يشكل التميز من المنة
 الا ان المطلق ينصرف الى الجليل المنة وهذا على تقدير كون الطاوي في راشد وان كان ابن اسد فلا التباس في كشف الفخر عن الحسن بن راشد
 قال ذكرت زيدا بن علي فتنه فتنه عند ابي عبد الله فقال لا تفعل رحم الله زيدا الحديث وفيه الحسين مكر فلا داعي لعل ما في نظم علي
 سيما بعد وجدان الحسين في كتاب الحديث ولا يبعد كونه اخا الحسن في ما يندبر الى التباين كون ما في كونا وما في نظم بعد باقها

[illegible]

[illegible]

قال هو الحسن عظمته وعلي بن عظمته ومالك بن عظمته خوة كونيون وليسوا بالاحسبه فان في الحديث ما لا يحسن ولا يحسن من
مجاهله اقول في شك ابن عظمته الثغرة عند احمد بن ميمون وابن ابي عمير الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي ثقة روى عن ابي عبد الله
هو واخوه الحسن وكان الحسن عاميا وكان الحسن بن اداولى صدوقا الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
الحسن يكنى ابا محمد ثقة روى عن ابي عبد الله وليس الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
والحسين كتاب ثقة روى عن ابي عبد الله بن ميمون بن سلم عنه روى عن الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
كون الوثائق لاجنه الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
واحمد عند اصحابنا ابو ثوبان قال في الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
الكلبي ما دخل في تخصصه المستبينة العامة بالحسن اشعار بعد كونه عاميا روى عن الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
دندي او شد بدا لا اعتقاد بن زيد بن ابي بطلق على الزيد بن ابيهم من العامة كما في عمرو بن خالد ويظهر من صفات باب السمع على الرجلين وعل
الوجه انهم في الفروع منهم وبالمجمل لا يظهر من قوله ان الحسن وثق واحمد عند الاثني عشرية بل الظاهر انهم روى عن الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
ثم قوله الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
الزيد بن الظاهر لا على التبريز منهم لانهم من العامة كما في الحسن بن اداولى بن الحسن بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي واخوه
سلم الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
الاضا ابو محمد واقفي قال كثر حديثي معه قال سئل عن الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
بن نصير عن بعض اشخاصه انه قال الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
على ان لا يتبع من العامة روى عن الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
سئل عن الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
من وجوه الواقفة في كثر ترجمه شعيب المعرف في الحسن بن علوان بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
تقول كتابه ملعون بان في ابيه على وجه يظهر انه بالنسبة اليه مع نصير بن يغم وقال جدي الطغون باعينا منه هبة الفاسد ولذا
روى عنه مشايخنا الثقة وذكره طس بن في النقل اقول بان في ابيه انما ذكره على يده لاني ابيه وقوله اى ملعون وقيل غال وهو قوم
وقول المقدس المنقبة لثقة في النقل بعد قول كثر كتابه ملعون وقوله اى لاسخ من الله ان روى عنه ما يروى وقوله
مروى حديث الرضا بن عمار بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
بليق بن السجادة يكنى ابا محمد من اصحاب ابي جعفر محمد الجواد قال ضعيف في حديثه بن قال كثر على السجادة الله ولله الامانة
المذكور الناس اجمعين ولقد كان من العلماء ابيه الذين يقيمون في رسول الله ليس في الاسلام نصيب ونجس ابن ابي عثمان الملقب بـ
ابو محمد كوفي ضعيف اصحابنا وذكر ان ابا عبد الله بن ابي عثمان روى عن ابي الحسن بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
عن احمد بن اذني عن الحسن بن عبد الله بن سهر بن حال استقامته عنه في كثر قال ضمنه بن السجادة الحسن بن ابي عثمان
بوما ماتوا قولون في محمد بن ابي ذئب محمد بن عبد الله بن عبد المطلب اهما افضل قلت له قل انت قال بل محمد بن ابي ذئب الامير الله
عز وجل عاتب في القرآن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب اهما افضل قلت له قل انت قال بل محمد بن ابي ذئب الامير الله
وفي جرحي غال في تفوق الامالي سهر بن ابي عثمان بن عبد الله بن عبد المطلب اهما افضل قلت له قل انت قال بل محمد بن ابي ذئب الامير الله
المفتة والكلام منها كتاب المفسك بجبل ال روى عن كتابه في الثاثة روى عن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
سمعت شيخنا ابا عبد الله بن بكر الشاه على هذا الرجل اخبرنا عن ابي الحسن بن عبد الرحمن بن محمد قال كتب الى الحسن بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
وسائر كتبه وقرأت كتابه السمي الكروا الف على شيخنا ابي عبد الله وهو كتاب في الامامة مبلغ الوضعية مسئلة وقيل ما وعكم ما جرح وفيه
بعد العاني ما لفظه هكذا قال جرح وقال الشيخ الطوسي الحسن بن عيسى ابو علي المعروف بابن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
يقال له ابن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
وفي سائر ابن عيسى ابو علي المعروف بابن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
في الفقه وعمره كبير حسن وكتاب لكر والقر في الامامة وغير ذلك الحسن بن ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي
الجبل فمضى به روى عن جرحنا شيخنا ابو عبد الله روى عن جعفر بن محمد عنه اقول في مشايخنا على ابي عمير بن عبد الرحمن جدت بخط محمد بن شاذان بن يغم في كتابه سمعت ابا محمد القمي

[illegible]

محدثين اسئلة اخبرنا بذلك علي بن احمد عن ابن الوليد عن الصنعاني احمد بن محمد بن عيسى عن الوشاء الخزازي بن شاذان عن احمد بن محمد بن محمد بن
عن سعد بن احمد بن محمد بن عيسى قال حُرِّبَ لي الكوفي في طلب الحديث فقلت بها الحسنى على الوشاء اسئلته ان يخرج لي كتابا لعلاء بن رزق
القلاء وابان بن عثمان الاخر فخرجهما الي فقلت له احب ان يخرجهما لي فقال يا رجل الله وما جعلك اذهب فاكبه ما اسمع من بعد فقلت
امن الحديث ان فقال لو علمت ان هذا الحديث يكون له هذا الطلب لالست كثرته منه فاني لذكرت في هذا المسجد سبع مائة شيخ كل يقول
جعفر بن محمد وكان هذا الشيخ عينا من عيون هذه الطائفة وله كتب منها ثواب الحج والتمسك والنوادر يعقوب بن يزيد عنه بها وله مثل
الرضا احمد بن محمد بن عيسى عنه بها وفيه عن علي الوشاء والزهري الكوفي ويقال الخزاز ويقال له ابن بنت لباس له كتاب عدة من اصحابنا
عن ابي الفضل عن ابن بطر عن احمد بن محمد بن عيسى عنه به وفيه عن علي الخزاز يهون الوشاء وما في كس ولولاه وفي العيون وفيه
عن سعد بن عبد الله قال حدثنا ابو جعفر صالح بن ابي حماد عن الحسن بن علي الوشاء قال كنت كُتبت معي مسائل كثيرة قبل ان قطع علي الحسن
الي ان قال فاختاره وتجنبت ما حبه فقرأته فقلت والله من جواب مسئلة مسئلة فقلت ذلك قطعت عليه وتركته لوقت انتهى وقت
استفدته وشق من استجازه احمد بن محمد بن عيسى وكان يبان كونه عينا من عيون هذه الطائفة وجهها من جوهها الاولى وفيه عن
قول صخر بن مهران في لباس قوله واسمع خمر يشرب الي انهم ما كانوا يفتنون علي ما في الاصول ولا يروون حتى يسمعون من الشيوخ و
ياخذون منهم الاجابة وكما يظهر ذلك من كثير من التزامه وقوله عن مراهبه في الفتاوى وقيل جدي من عيون توثيق لان الظاهر استفادته
بمعنى الميراث باعتباره صدقة كما كان الصمعي بالصحاب بالميزان الصدقة بل الظاهر ان قوله وجه توثيق لان صاحب علمنا السابقين
في فعل الاحباب كما حكاه المفضل الامين كان غاية الثقة ولم يكن يومئذ مال ولا جاه حتى يتوجهوا اليهم بخلاف اليوم ولذا يمكن ان يكون
اختاره قلت وفي رواية احمد بن محمد بن عيسى عنه عدم الاستثناء ايضا استاءه الى ثمانية وكذا في رواية ابن ابي عمير عنه وكذا في شيخ الاجابة
سما وان يكون المستجير احمد وصحبه طائفة كثيرة للصدقة وهو فيها منها الى احمد بن محمد بن عيسى عنه الى الحسن بن الحسن مضافا الى ما في كتاب
التبصرة عند ذكر رواية عن احمد بن محمد بن عيسى عنه في رواية في الصمعي وكذا في حاشية علي شرحه على المعتمد بالحلة الظاهر ان حديثه بعد من الصحاح
كما قاله جدي في الوجيزة ثم هذا فقال الشيخ في اخره اذ اذات الزكوة يب وهو يعني الحسن علي وهو ابن بنت لباس وكان وقف ثم رجع
ونقطع انتهى في شهد له ما مر عن العيون وفيه كُتبت الفقرة عن قال كنت بخرايا فبعت لي الرضا بوميا الى ان قال فقلت اسم هذا لك امام
معتز الطائفة وكان سبب خولي في هذا الامر في في عنه قال انبت حراشا وانلوا فتم ذكروه وليس فيه ان كان سبب خولي في هذا
الامر قال ثم قد الحكم بوقفه بتوقف على كون هذا الكلام اى المذكور عن ابن عيسى عن الشيخ ولم يعلم وحقا لكونه عن عقد الراوى اقرب
بجمل كونه من الراوى عن الوشاء وهو محمد بن الفضل بن ابراهيم الذي وثقه جرحا لكن ليس بمجزم لان انا بكتفي بالظهور فيه ما قبله قول
بن تادكوه ما لا يخفى في امره فقه من الكلام فيه في الفتاوى اقول ذكره في الراوى مع ما علم من طريقه في فقه الفتاوى وقال لا يستفاد
توثيقه من عبارة جرح ومن استجادة احمد وادب كلاما لبعض فضلاء العصر يقتضيه التوقف في شأنه لروايته بغيره حكاه الشيخ في
في آخر كتاب الزكوة وكان توثيقه ان ما فيها كلام الشيخ وليس كذلك وبوقيد ما قلناه وصف جمع من الاصحاب الاختيار التي فيها هذا الشيخ اعظم
الثقة الذي هو عين من عيون هذه الطائفة بالصحة في كثير من المواضع انتهى وهو جيد لان من مع كون ما في كتاب كلام الشيخ كما سبق
مردده ايضا ليس بكانه فلا حظ مع انه لم يكن كلامه في كلام محمد بن الفضل الثقة لا محالة واحتمال كونه عن عقد بعيد غاية هذا
مضافا الى ما مر عن العيون والكشف في وفي كتاب الخراج والخراج عنه قال كاعند رجل يروى وكان معارفا لفي فقلت له ان الله قد
كنت مثلك ثم نور الله قلبه لان كل ذلك لا يقتضيه التوقف في شأنه اصلا لانه لا كلام في رجوعه وروايته لا شك صدوره بعد
لان لواقعة لا تروى عن الرضا ومن بعده لعدم اعتقادها امامتهم بل تعتقد خطأ ثم صلوات الله عليهم كما هو معلوم من مدعيها
فدبر محمد ولما روى في نختي من الاختيار ايضا نعم في ترجمته يروى عن علي بن ابي طالب ذكر عبد الله بن محمد الطائفة قال كان الحسن علي الوشاء بن رزق
محمد تارة وث الجمع ليس ذكر في اختيار الرجال المشرك بالكتفي بالظان جرحا فقلت ذلك عن الكشي الاصل انتهى في في شك ابن زياد الوشاء الممدوح عنه
يعقوب بن يزيد و احمد بن محمد بن عيسى العبيد وصالح بن ابي حماد والحسن بن ابي سعيد وابراهيم بن هاشم وابيوت فوج ومعلم بن محمد الحسن
علي بن سفيان البروفري خاصا بكتفي بالعباد الله مبرر عن الاثمة وكان شيخنا ثقة جليل من اصحابنا صفة والذي حدثناه في كراهية الحسن بن ابي
ولم يدركه في كتابه سوان في كسب ذكرناهما في است اقول باق عن جرح ايضا مضمنا ولذا لم يدرك في الراوى الا الحسن وفي الفتوى
والراوى وان ذكرنا التبين بقا لعلامة الانما قال لان الاول هو مشيئة الحسن علي بن عبد الله بن المغيرة الجلي مولى جند بن عبد
ابو محمد من اصحابنا الكوفي بن نفعه ثقة صمد وادجس له كتاب نوادر البرقي عنه به وفيه في كتاب اخبرنا ابا الحسن بن عبد الله عن
احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن علي بن محبوب عنه وفيه في فقه في في باب لباس المصلي قلت هذا بناء على

بوماق الجبل
بني من اجل
فان هو الذي
طنت ليس هو الذي
سلا وسب
والا هاهنا
يا احل علا
يقوم في
الاجود والنبي
كن

فاجروني بحسن
الجهنم المحرق والفاقر
علي بن اسباط

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وذا جرح له مصنفات عن محمد بن موسى الأشعري وفيه كتاب عدة من أصحابنا عن أبي الفضل عن ابن بطينة عن محمد بن الحسن الأشعري
عنه وفيه ثقب كثير ما يمتد كس واحد به على الحسن بن موسى والظاهر هو أقواله الوجيزية وذكره الفاضل ج ب ب في القصة الثانية
مشكا ابن موسى الخشاب المديح عنه محمد بن الحسن الصفار ومحمد بن أحمد بن يحيى الحسين بن موسى النوبختي ابن أخت أبي سهل بن نو
بكي ابن محمد بن بكير بن بسون وكان مائتا حسن الاعتقاد ست وأصغر منه شيخنا النعمان الميرزعي نظيره في زمانه قبل الفيلسوف
بعد هاله على كذا في كتب كثيرة وفي جرح ابن موسى أبو محمد النوبختي شيخنا ه في كتاب ابن موسى النوبختي ابن أخت أبي سهل أبو
محمد بن بكير في ترجمته نوصف في النون والباء الواحدة واسكان النجدين وهي كلمة فارسية ممدى جديد الخط وفي
شرح ضبطها بضم النون والباء فنتبع الحسن بن موفوق في شيخ من أصحابنا قبل الخديث ثقبه في كتابه نوادر
أحمد بن محمد عنه به ومرت في سكت مع الحسن بن عمرو بن نبال الحسين بن ممدى السبكي في ترجمة الشيخ ما يظهر منه جلالته ثقب الحسن
النضر قال كس كمن أجله خواننامه والذين كس روايته ذلك وقد سبق في أحمد بن إبراهيم أبو حامد الكوفي وفي ثقب الظاهر الحسن بن
أشأن أحدهما هذا وفي في باب مولانا صاحب يظهر منه جلالته وحسن خاتمه بل وكالته للناجدة أبيه كافي الباغية والوجيزية و
ثابتهما الفيلسوف وبوصف بالارضي أيضا ووصف شفيح في جرحه بالحقه قال في ديهوار وأمر عن الرضا من اختصاص المله بالجنب
الجميع مع السبب رواه عنه أحمد بن محمد والظاهر أنه ابن أبي نصر وفي ذلك أشعار بأولائه أيضا أقول مرة المقدمة الأولى أن من رأى القائم
ووقف على معجزة من غير الوكا له الحسن النضر وهو أولها في الوجيزية والبغية في ترجمته وماني في أبيه لا يظهر منه وكان له من
تضمن جلالته فلا حظ وقوله والذي كثر روايته ذلك أن كان ولا بد قاله القائل أحمد وهو كما سمع ولذا في طس الحسن النضر من أجله
أخواتنا من غير إشارة إلى روايته هذا والعجب من الفاضل الجليل مولانا غنابة الله تلميذ الفاضل الجليل ابنه حكم بأخاه هذا
الجليل مع أبي عون الأبرش الحسين النضر أبو عون الأبرش كونه صه ما ياتي في الكس الحسن النضر الفيلسوف في رتبته
ثقب الحسن بن الوخبات عن الظاهر أبو محمد بن الوخبات المذكورة المقدمة الأولى ويظهر من كتاب لغته للشيخ زه وكتاب الخراج
الخراج أصله له الحسن بن مرون روى عنه ابن مسكان والظاهر أنه أحد المذكورين في ثقب رواية ابن مسكان عنه تشير إلى الاعتماد
أقول المذكورون ابن مرون بن خاجة الكوفي وابن مرون الكندي وابن مرون الكوفي في الحسن بن أبو محمد بن مرون بن
المهدي في وكل صفة في نسخة في أخيه ابن محمد بن مرون كما هو الموافق لما في رواية عن جرح في محمد بن علي بن إبراهيم المديني في
ثقب فيه ما مر في ابن مرون الحسين بن يوسف بن علي بن مطهر العلامة الحلي مولانا مسكنا محمدا أكثر من أن تحصى وأشهر
من أن تحصى مولده ناسع عشر شهر رمضان سنة ثمان وأربعين وسنة وفاة ليلة السبت حادي عشر المحرم سنة ست وعشرين
وسبعمائة في وفاته روى في ثقب في البغية في سحر ليلة الجمعة منامنا عجيبا يتضمن جلالته قد وأما الله العلامة و
فضل على جميع علماء الإمامية انتهى في التقدم في المشهد العزوي على سلكه الصلوة والسلام وفي شيخ الطائفة وعلامة
وقته صاحب الثقب والنو بكي كثير القضايت انتهت وباسته الإمامية أبيه العقول والمنقول إلى أن قال وكان والده
قدس سره فيهما أمد وساعظ الشان أقول كان اللابقي الميرزاة أن من كوفي مثل هذا الكتاب السببط والجامع المحبط أكثر
من هذا المدح والوصف لهذا البحر المقام والبحر العلام بل الأسد الصرعام لا في الساتعداد مداخلة كالقصر وكل احتيا
في ذكر فضائله جرح ولذا قال السيد مصطفى زه يحظر بيال أن لا يصعد إلا سبع كافي هذا ذكر علومه وصانته وفضائله ومحمد بن
كلما يوصف به الناس من جليل وفضل من وفاته ثم قال له ابنه من سبعين كتابا في الأصول والفروع والطبيع والالهي وغيرهما انتهى
في كتاب جنة القلوب الشيخ العلامة أبي الله في العائلي جلال المنة والدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي كان طاب ثراه حيا
ببضه الدين وما في آثار المسند بن تاموس الهداية وكاسر نادر في الغزيرة مقيم التوازين العقلية وحاوي الفنون النقبية مجرمة
النسبة المصنوعة محمد جهات الطريقة الوصفية ثم ذكر مولده ووفاته وقال وقد تلمذ في علم الكلام لطفه والأصول والفروع
وسائر العلوم الشرعية المحقق نجم الدين أبي القاسم وعند والده الشيخ سعد الدين يوسف بن المطهر الحلي والمطالب العقلية و
الحكمة عند أستاذ البشر رضي الله والحق والدين الطوسي وعلي عمر الكافي المزوي وغيرهما من علماء الخاصة والعامة وفي ج
سنة الكبرية كان هذا الشيخ وحيد عصره وفريد عصره الذي لم يكمل صدقة الوفا له بمثل ولا نظير كما لا يخفى على من أحاط خبر
ببالغ أبيه من عظم الشان في هذه الطائفة ولا ينبغي أن ينسبك مثل خبيثه في قال زه بعد نقل مناظرته قدس سره مع أهل الخرافة في
محضر السلطان محمد خدابنده والزمام أئمة الخافين وشيخ السلطان والطائفة لولده يكن له قدس سره الأهم المنقبة لعاقبها
جميع العلماء فخر وأعلام كراكت منابته لأخصي ماثرة لا يدخلها الحصر والاستقصاء بالجملة فانه بحر العلوم الذي لا يوجد

بِالْإِسْلَامِ
الْإِسْلَامِ

ما یابیه با قانیه
ما یابیه با قانیه

[illegible]

المؤلف

[illegible]

[illegible]

وہ کہتے ہیں کہ ان کے پاس
اصل المومنین کے لئے ہے

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

عمر بن الخطاب
سیدنا عمر بن الخطاب
رضی اللہ عنہ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد البر بن عبد الحميد بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۲۸۵

بخلاف ما أمي: قال له ابنه في سورة ٣٣

وصفان بن يحيى عنه وفي نظم ابن كثير الرقي مولى جالس دقة داود بن فرقة نقله كتابه ما من اصحاب ابي عبد الله وفي كتاب محمد بن
عن ابوبكر بن جعفر عن علقمة قال قلت لابي عبد الله ان رجلا خلف من صليت للموتى سجد رسول الله فقال يا اكبر الناس شيئا في الدنيا
والله انكم هم بما اكسبوا ان يزيدون من عند الله ومن عند الله لا يبعث الله شيئا من قبلك ان الشياطين ابوعيون الى اهل البيت
ليسلموا لو كانوا انما يفتونهم انكم انتم كنون فاذا هو من بن سجد قال فتحدث ابو عبد الله ثم قال اصبت الجواب قبل الكلام باذن الله
قلت جددت ذلك لاجرم والله ما اكمل بكلمة فقال ابو عبد الله ما اكمل من اجل من في المرحمة فنبأ علماء الخوارج فينا رطل
وما اكمل من اجل من في حق الظالمين فيكون في وصية معاشره هذا في زيد العطار من مع النبي في ذكر طريق الكتاب في بيان
في الظن انما هو انما ذكر في بيان داود بن ابي زيد العطار هو داود بن فرقة وسبغ عن الحسن عند ذكر طريق في حكمه في الامتياز
اقول في شكك ان قد اشتهر عنه صفوان بن يحيى وابراهيم بن بكير في سبيل وعلى بن عتبة والحسن بن علي بن فضال في الحكم الثمينة
وابن ابي عمير في فضائله بن ابوت مالك بن عطية وعلى بن النعمان في الثمينة انما قلت فلا حظا من عنده في ابن ابي بن يدر واصل داود
ابن القسم بن اسحق بن عبد الله بن جعفر في سبيل البجلي ابا هاشم بن جعفر وكان عظيم المنزلة عند الامامة شريفا القدر ثمة وروى
ابو عن ابي عبد الله م جش وفيه من بعد الجعفر في من اهل بغداد ثمة جليل القدر عظيم المنزلة عند الامامة شريفا القدر ثمة وروى
الحسن وابي عمير وكان شريفا عندهم له موقع جليل عندهم وفيه من ابن النعمان الجعفر في يكنى ابا هاشم من اهل بغداد جليل القدر
عظيم المنزلة عند الامامة وقد شامدا جماعة منهم وكان سدا عند السلطان والكتاب خبرنا بعدة من اصحابنا عن الفضل بن
بطون بن احمد بن ابي عبد الله عن ابي جعفر وفي نسخة عنه وقد شامدا جماعة منهم الرضا والجواد والهادي والعسكري وصاحب الامر صلوات
عليهم وقد روى عنهم كلهم وله اخبار ومنازل في شعر جديدهم وكان مقدما ولعنوا الصنع وفيه من جليل القدر وفيه من ربيع الثمينة
وفي كل من منزهة عابد عند ابي جعفر وابي الحسن وابي محمد في موقع جليل على ما يستدل بما روى عنهم في نفسه وروايت في ربيع الثمينة
انه في كلامه المناجاة الذين لا تختلف الثمينة فيهم اقول في شكك ان القسم الجعفر الثمينة عند الحسن بن علي بن ابي حمزة
كان في ابوبكر بن هاشم كانت في ابوبكر بن كثير الرقي مولى في سبيل وابو كثير يكنى ابا خالد وهو يكنى ابا سنان من اصحابنا
يعرفون في الثمينة ثمة وروى كل من طريقه بنو بن عبد الرحمن عن بنو عن ابي عبد الله الله انه امر اصحابه ان يزلوه منزلة الفضل
من رسول الله وكذا في حديث آخر هذا السند من اصحاب القامم قال ابو عمر والكشي وقد كرهوا الغلاة الذين كانوا من روى عن الفضل
من الغلو ونسب اليه فاو بداهم ولم يسمع احد من مشايخ الغضا بغيره وعاش الى زمان الرضا وقال الحسن انه ضعيف جدا والغلاة تركوه
عنه قال احمد بن عبد الواحد في ما رايت نوحا بناسدا بدا وقال بعض انه كان فاسدا المذهب ضعيف اذنية لا بلغت اليه وعند
في امره توثق والا فوي قبول روايته لقول الشيخ في قول كوفي قال ابو جعفر بن بابويه روى عن الصادق انه قال انزلوا داود الرقي في
بمنزلة المقداد من رسول الله ص وفيه في ابن كثير بن ابي خالد الكوفي في حقه قوله والا فوي قبول روايته وقيل بل يقبل
الشيخ فيه نظرا بين لان اخرج مقدم على التعديل فكيف مع كون اجماع جماعة فضلا عن اثبات انتهى في حقه الى قوله وهو يكنى ابا سنان
ضعيف في آخر ما ذكره وكذا ما في كوفيته من سبيل الان سند الخبر الثاني هكذا علي بن محمد عن احمد بن محمد عن ابي عبد الله الكوفي بن ثمة
وقوله عاش في نقله عن بعض من الصحابة في الارشاد انه من خاصته ابى الحسن وثقاته ومن اهل الودع والعلم والفقه من شيعته وفيه
لا اصل وبنائه بالاشيا الاول عن ابن ابي عمير الحسن بن محبوب عنه والاشاعة من اجتماع اهل الفضل عن ابي بطون عن احمد بن محمد بن عيسى
وفي نقول في الجمع مقدم ذكر في البغية مثله قال في الاظهر جلالته هو كان لما في الفوائد على النعدي بل بما يكون في
امثال المقام مقدم ما يظهر وجهه بالتميزها على ان ضعف تضعيف بعضه في ما انما في حديثه من ثمة في سبيل ما راى
عنه السيد بد وهو كان في سبيل ما يظهر وجهه بالتميزها على ان ضعف تضعيف بعضه في ما انما في حديثه من ثمة في سبيل ما راى
جيش فليس في ثمة في سبيل ما يظهر وجهه بالتميزها على ان ضعف تضعيف بعضه في ما انما في حديثه من ثمة في سبيل ما راى
انه على بعد يرتد في ظهوره ومقامه فيكون في حقه الظاهر ان من شامدا راية الغلاة عنه وقول ابن عبد الله وهو كان في
واما جلالته في كلام الشيخ وكذا في معتقد جلالته وان ذكر الوفاة في رسالة اذ سألني عن مضمون النسبة اليه واما بالنسبة اليها
فلا شك في اذ في الفقه فيحصل لنا من نفس الرواية انما يتخلل مع انها محجة كما ذكر في الفوائد واما في خبرها في كلامه في سبيل ما راى
اذ قلنا في جليل لم يسمع من احد من العصابة فكيف ومن تدعيه الغلاة وهو لم يزل نام على ظهور جلالته عندهم والروايات
ان كانت ضعيفة لكنها تقيد الظن ان لم نقل بحجة الروايات الصريحة في عدم غلوهم اكثر من ان يتحصنوا في راية عن ابن ابي عمير
كذلك المستحسن محبوب وهو كبر الوفاة ورواياته مقبولة في غير ذلك من امانات الوفاة والامانة وما يوجب قبول الغلاة في

[illegible]

ماہنامہ علمی و ادبی رسالہ

ع
وعبدالرحمن

انه قال لما حضر لي الوفاة تغبر لونى وانفقد لسانى واسود وجهى فكذبت الرجوع عن من هبته فوايته بعد ثلث شماتى التمام وعليه
ثياب بيض فقلت له يا ابيه ما فعل بك فقال يا ابي الذى ياب من اسود وجهى وانفقد لسانى كان من شوقى لغيرى ولم ازل
كل حتى لميت رسول الله وعليه ثياب بيض فقلت له يا رسول الله فقال استغنى في قولك الاولاد
فانشدت بقول لا احضك الله من الدهر اذ حكت والحمد لظلمة مؤمن قد غمرا مشرك ومن غمرا مؤمن غمرا مؤمن كانهم جنوا
مغمرا فقال لي الحسنك واستغنى واصطافى لسانى وها هو اشار الى ثياب بيضه وبهذا الشدة الرضا فصبه الشهيرة وبلغ الى قوله
لقد خفت في الدنيا واما بعد وفى لادى لاص بعد وفى قال ما منك الله يوم الفزع الاكبر ولما وصل الى قوله وقبر بطون الهام
لمفسر وكيفية بضمها الرحمن في الغرات قال فلا الخو لك بهذا الواسع عيدين بضمها تمام فصبه بك قال بله فقال وقبر بطون الهام
مصيبة تفرغ في الامتداد بالحركات الى الحشر حتى بيعت الله فاما بغير عنا العلم الكليات ولما انتهى قوله خرج اسم الاحمال خارج بقوله
على اسم الله والبر كما بهر فبنا كل في باطل ويجزى على النما واللفات بكى بكاء شديدا ثم رفع راسه فقال يا نزعى منقروح القدس على
لسانك يهدى بن البدين وبه انما ردا لدمهم قال لم حذ ما فانك سحناج اليها فاما انصرف الى طنه وجد للصوم قد اخذ واجمع
كان في منزله فباع المائة الكدب التي اعطاه مكل به بنار بمائة درهم فحصل في بدو عشرة الاف درهم فذكر قول الرضا انك سحناج اليها
كانت له جارية فمكدها ردا شديدا ابر الاطباء من عيبتها البهي وقالوا البهي ناعجا بها وبجهد ونرجوان شلم فذكر ما معه من فضل
الحبة فحمها على عيبتها وعصا فبعضها من اللبل فاصبحت عيبتها اصبح ما كانت قبل الدهر ما كثر مديون وديعة كثر سبقت
في ايووب بن نوح وفي تغنى في الوجيز فبعضه مع انه مشترك فيهم جليل كما يابى في الكنى وكلام كثر سبق في الحديث
ملا لى ليس لم ذكر في ايووب على ما في نسخته في بيان النسخة في باب سبقت النسخة فقال على يد بنار النسخة وكان من سبقت في
الكوفة وكان يفتق به انه وقال الشيخ انه كان معدلا في الوجيز والبلغثة فبعضه في سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
بذل لك لشعره الى وفي تغنى في ما منه في عقبنا يا **الشيخ** في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
ابو الوليد الخاضع عري من بني محارب حفص روى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه من حفصه بل حفص وراثة
عقد وابن نوح له كتاب يروي عنه من اصحابنا وراثة على ما تقدم قال الشيخ الطوسي وراثة في سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
ابو الحسن بن ابي جعفر النخعي عن ابن الوليد عن الصادق عن ابراهيم بن هاشم عن ابن ابي عمير عن عتبة بن عبد الله عن المغيرة بن ابي
خلفه عما قال حدثني ابو سعيد قال حدثني الحسن بن محمد بن ابي طلحة عن داود الرقي قال قلت لابي الحسن ان قال صدقة صدقة
وصدق ابو جعفر وفيه في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال ائمت العبد الله الى ان قال قال صدق في صحيح وصدقت ان القرآن طاهر
وباطنا ومن يجهل ما يجهل في صحيح النسخة وهو يدل على علو رتبته وعظم منزلته في قول النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
ابو الصمصامة والفقهاء بن محمد بن سعيد الحسن الرضوي عا لروى عن السيد الاجل المرتضى علم الهدى ابو القاسم علي بن الحسين
والشيخ الموفق السبيعي عن محمد الحسن قدس الله روحه ما قد سادته وكان ابن مائة سنة وخمس عشرة سنة **يا ابي** الرازي في
الكنى في بن سلم بن باب بن ابي الجعد لا سجي في ذلك صمد مولى كوفى روى عن الباقر والصادق في سبقت النسخة في باب سبقت
له كتاب بكر بن الرعية في قول في مشكابين سلم الشعة عنه يكون سلم وهو عن الباقر والصادق في سبقت النسخة في باب سبقت
فق اقول في ذكره الميراث في حاشية الكتاب قال له في غيره ولا فيه علامة موضع اخذ منه وكان له قال في الوسيط وقال الشيخ
والكاظم في مشكابين النسخة انما قال في سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
الاسلام من جملة التابعين وكبارهم روى عن علي ثم قال في الحاشية قال هب قانت قد لم يكن في قوله في سبقت النسخة في باب سبقت
دعوى بن خراش العطائي العباسي الكوفي العالم العامل الى ان قال لم يكن في قوله في سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
هو اوفى النار منفق على ثمنه وامانه والاحتياج به روى عن الحسن بن مائة روى عن محمد بن عبد الله بن جابر بن ابي سبرة الصديقي
يعزى روى عن ابي عبد الله والى الحسن وصحبه الفضيل بن يسار واكثر الاخذ عنه وكان حفصه صالحة وراثة عن محمد بن
منع الخريفي في سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت النسخة في باب سبقت
عبد الله والجمهرى محمد بن يحيى احمد بن دريس عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
في مشكابين عبد الله بن الجارود الشعة عنه حماد بن عيسى كثر احمد بن محمد بن موسى الخريفي وابن ابي عمير وعليه من اسمعيل الميثمي الشعة وهو عن
الفضيل بن يسار وعن الصادق في في بابنا الاثمة معدن العلم وشجرة البقرة عن حماد بن عيسى عن ربيع بن عبد الله

توقد

وقد اورد في نسخة

والشيخ الموفق السبيعي عن محمد الحسن قدس الله روحه ما قد سادته وكان ابن مائة سنة وخمس عشرة سنة يا ابي الرازي في الكنى في بن سلم بن باب بن ابي الجعد لا سجي في ذلك صمد مولى كوفى روى عن الباقر والصادق في سبقت النسخة في باب سبقت

فخ

١٠٠

[illegible]

من سال الله
 عن كلبه كوف
 وعنف تال انه
 قد لحد وانما
 ومن
 فتولاه فقل
 العاد
 الكون
 العاد
 الكون

[illegible]

[illegible]

منعہ عنی زید بن طحان
انجلیت منی زید بن طحان
ابو عبد اللہ بن عبد الوہاب
نازکی زید بن طحان
عمرو بن عبد الوہاب
امام بن عبد الوہاب

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاشارة الى ما في
الكتاب من الامور
التي هي في حيز
الاشارة الى ما في
الكتاب من الامور
التي هي في حيز

لكتاب يعقوب بن يزيد عن شبيب بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن كثر بن مكرم عن كثر بن مكرم
بان ذكره في التبريد وفي طرس عن الصادق عليه السلام في حديثه وهو كثر بن مكرم عن كثر بن مكرم عن كثر بن مكرم
يعقوب بن يزيد ورواه صالح بن ابي سالم عن عبد العزول ومولاه مكرم بن سالم بن ابي سلمة الكندي عن الحسن بن احمد بن الحسن
وان كذا لا تعرف منه الا خبر الكتاب بن عبد الله بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
محمد لا يعرفه وروى عنه غيره وهو ضعيف واحد شبهه في خطه في ثقة السند من قول جابر بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
حد يث له في الفوائد وكذا في قول ضعيف لا يثبت من غير وجه مضاف الى ان مراده من الضعيف ليس المعنى الضعيف بل
وفي سالم بن مكرم ما يبين ان في خطه اقول في مشكاة ابن ابي سلمة الضعيف بن محمد بن سالم بن ابي سلمة بن مكرم بن ابي سلمة
الاشارة الى ما في الكتاب من الامور التي هي في حيز الاشارة الى ما في الكتاب من الامور التي هي في حيز
الحمد لله الذي جعل في كتابه من الامور التي هي في حيز الحمد لله الذي جعل في كتابه من الامور التي هي في حيز
مولي كوفي ثقة روى عن ابي عبد الله ذكره ابو العباس جابر بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
صهون اقول في مشكاة ابن ابي الفضل الخياط الثقة عنه صفوان بن يحيى وعاصم بن حميد واسحق بن عمار بن ابي حمزة
زينة ابنه محمد ومرة الفوائد الاشارة الى ما في كتابه من الامور التي هي في حيز زينة ابنه محمد ومرة الفوائد
الذكر كوفي ثقة روى عن ابي عبد الله ذكره ابو العباس جابر بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
عبد الواحد المروزي لا يثبت من غير وجه مضاف الى ان مراده من الضعيف ليس المعنى الضعيف بل
سليم الكاسي يقال صاحب الغم مولد في بلاد كابل بن محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
الحسن بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
بجماعة عن محمد بن علي بن الحسين بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
عن احمد بن عابد عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
ابي سالم وهو ابو حمزة بن محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
معد قال سئل ابا الحسن عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
انه حمل بابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
قال ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
الكوفي الخياط الملقب بالخطيب كان في السجدة يوم بعث عيسى موسى بن علي بن حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
الناس انهم قد رزقوا العباد وبعث الله في السجدة يوم بعث عيسى موسى بن علي بن حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
فلما جئته الليل خرج من بيته فمعه ما هو ابو سلمة سالم بن مكرم بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
الحديث انه في ذلك كلام جابر بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
وقال في موضع اخر انه ثقة ثم نقل الصالح عن كثر بن مكرم عن كثر بن مكرم عن كثر بن مكرم عن كثر بن مكرم
بفضل التوبة ولعل الضعيف نشاء من مثله مع ان ظاهره ان روايته لم يثبت بعد التوبة وهو الذي يقتضيه التوثيق
والقول بالصالح والتوثيق اقوى سيما على استراط التفضيل وذكر السبب المخرج في حق ابي حمزة عن ابي حمزة
في التمدد لا بعد اتحاده مع ابن ابي سلمة الكندي لا يثبت ما يثبت من غير وجه مضاف الى ان مراده من الضعيف
وهو ابو حمزة بن محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
ابو حمزة بن محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
انه ليس شيء معروف الا ما في كثر بن مكرم عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
انتم اقول وحكم كثر بن مكرم في رواية وحكم في رواية كثر بن مكرم في رواية كثر بن مكرم في رواية
الصالح كارهه كثر بن مكرم في رواية كثر بن مكرم في رواية كثر بن مكرم في رواية كثر بن مكرم في رواية
وقال الاربع عدالة لتساوقها في رواية كثر بن مكرم في رواية كثر بن مكرم في رواية كثر بن مكرم في رواية
التمهنة عن الحسن بن علي بن الحسين بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
ستين بن مكرم بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة

شعبا

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاشارة الى ما في
الكتاب من الامور
التي هي في حيز
الاشارة الى ما في
الكتاب من الامور
التي هي في حيز

سید محمد علی

قال شيخنا العلامة الفاضلة
ابن الحاج محمد بن علي بن الحسين
بن ابي طالب رضي الله عنه في كتابه
سند الشيخ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وہی ہے جو کہ ہم نے پہلے ہی میں دیکھا ہے۔

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

يقول قال جدي لا يستبعد ذلك بان يكون بتعليم امة اسماء بنات عيسى انتهى تأمل فيه وقوله لا يصح من السند ما في قوله لا يصح من السند
ومعتبره والحمد لله ان روايته ما عن سليم من كتابه واسنادها اليه ما رواه عنه وهو الراعي معتد به في روايته ما عنده في حديثه
ابن ابيه عن ابان عنه واخرى عن حماد عن ابراهيم بن عمرو عن ابان عنه فثبت في روايته ما في نسخة كتابه الذي كان عند ابي
من جدي وكثر في كتابه بل وما يظهر من صحة نفسه كتابه سيما من نفسه فثبت في روايته ما في نسخة كتابه الذي كان عند ابي
ان الائمة اثني عشر من ولد امير المؤمنين قالوا ان نسخة كانت مختلفة في بعضها امير المؤمنين وبعضها موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال جدي بل ينبغي ان الائمة اثني عشر من ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى التفسير مع ان امير المؤمنين كان بمنزلة اولاده كما انه كان لهامه واسأل
هذه العبارة موجودة في نسخة غيره انتهى على ان كونها اثني عشر من ولد امير المؤمنين ما يستعمل في التفسير بالجملة مجرد وجه ما يتجلى
لا يقتضي الوضع على ان الوضع بهذا القول لا يخرج عن غير زعمه واما ما ذكره بعد ذلك فلهذا لا حظ له من كون ركن وعقود ابراهيم بن
صالح جواباً لثمة اقول ما من المبرزين من عبد الله بن عمرو وعظا ولا يخفى عن ابراهيم بن محمد كان من ولد كوفته لان محمد بن محمد الذي
وعظ اياه وهو من كوفة واخر الكتاب المذكور في مواضع عديدة بقواصل قليلة منها ما هذا لفظه قال سليم فثبت محمد بن ابي بكر
فثبت هل يتهد موت ابيك غير ابيك عبد الرحمن وعائشة وعمر وهلم سمعوا ما سمعت قال سمعوا من طرف فابن كوفه والواحد فاما كل
كل ما سمعت انا فلا الى ان قال ثم خرج ابي عمرو بن ابي ليث بن الصلوة فاسمع من قوله ما لم يسمعوا فثبت له ما خلوت به باليت قل
لا اله الا الله قال لا اقولها ابدا ولا اكد حتى لنا بوث فلما ذكر لنا بوث ظننت اني هجر الى ان قال الصق خدي بالارض فاصفقت
بالارض فاذا لم يدعوا بالو بالو حتى غمضته ثم دخل عمر وقد غمضته فقال هل قال بعدى شيئا فخذته فقال سمعوا من قوله ما لم يسمعوا فثبت له ما خلوت به باليت قل
وصل عليه امة فان هذا ما انا وانتم امل ببيت معروف في مرضكم المدين بان فقالوا لا يشك صدقت وقالوا لا يجعلا لا يشك من احد
هذا الى ان قال قال سليم فلما قتل محمد بن ابي بكر بمصر وعزينا امير المؤمنين فخذته بما حدثني به محمد قال صدق محمد اما انه شهاد
حتى يوزن وما يكون الائمة اثني عشر فاني تصح في الكتاب من اوله انه لم يجد فيه بل في مواضع عديدة انه اثني عشر ولحد عشر من ولد
علي ولعل نبذ ذلك ليس له وجده فيه من مثل حديث النبي ان الله نظر الى اهل الارض فاختره واختار عليا فمضى رسول الله
ودليلا وحي الى ان اتخذ عليا الخاوي وليا وصبا وخليفة في اموالي الا انه ولي كل مؤمن بعدى ايتها الناس ان الله نظر نظره
ثانية فاختره بعد اثني عشر وصبا من اهل بيته فجمعهم خبايا من واحد بعد واحد هذا ومثابه اية من حديث ابي بكر الذي
كان من حواري علي وعجبه الى علي بعد وجوعه من صفتين وذكر ان عنده كتب علي بالامانة وخطابه ومنها ان ثلثة عشر رجلا من
ولد اسمعيل هم خير خلق الله ولحب من خلق الله الى ان قال حتى ينزل صبيتي مريم على اعراسه فيصلي خلقه فان كان ما سجد الى الكتاب
فيه من امثال هذه من الحديثين فهو اشتباه بلا اشتباه لان الحديث الاول في نفسه بعد ما مر هكذا اول الائمة ابي علي الحسن ثم
ابن الحسين ثم شعث بن ولدا الحسين وفي الحديث الثاني بعد ما ذكره قبله عند تعداد الثلثة عشر الذين كورن هكذا احد سوي
الله وهو محمد باسنين الى ان قال ثم اخوه وزبهر وخليفة ولحب من خلق الله الى الله بعد ابن عمر علي بن ابي طالب ولي كل مؤمن
ثم بعد عشر رجلا من ولد ولد ولد اولهم شبر والثاني شبر شبر شبر من ولد شبر لحد بيت ثم اعلان اكثر الاحاديث الموجودة
الكتاب المذكور موجود في غيره من الكتب المتبعة كالنوحيد واصول الروضة وغيره ما لم يشك عدم وجوده من احاديه في
من اصول المشهورة وثا اوله ما في نسخة هكذا حديث ابو طالب محمد بن رجا بد شمس ثمانية ربيع وتلتين وثلاثة ثمانية ثمانية
بوعمر وعصمة بن ابي عصمة النجاشي قال حدثنا ابو بكر احمد بن المنذر بن احمد الصنعاء صنعاء شيخ صالح مامون جاد صحيح في حديثه
لدي في حديثنا ابو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاء الحميري قال حدثنا ابو عمر بن داود البصري قال دعاني ابي
بعبات بن مودة بن جوشع فقال لي ذب الدابة رؤيا لي فقلت ان الموت سر بعد ابي ذابك العداة فخرجت بك الى ذب الدابة
سليم بن قيس الجاهلي فقال يا ابان انك ميت من اهلك هذه فائق الله في دبعي ولا تصعبها او فلي بما صنعت كتمانها وانك لا تصعبها
الا عند رجل من شجرة علي بن ابي طالب له دين وحسب فلما بصرت لي فخرجت برؤيتك وذكرت رؤيا لي ان سليم بن قيس حين قد
التحاج العرق سال عنه فهرب منه فوقع البنا بالنوبي خان متوايا فاقول معاني الدار فلم ارجع اكان استمد دعا ونحوه اولا
اخول خزانة ولا استاذ جمولا لنفسه ولا استاذ بفضا لشهوة نفسه من ذابا ومثله ان ربيع عشر سنة الى ان قال فاني جعلت في عهد الله
ن لا تخف احد منها بئني مادمت حيا ولا تخف مني بشي بعيد موني من شق به من شجرة علي بن ابي طالب من له دين وحسب
ذلك له مدغمها الى ان قرأها كلها على فلم يلبث سليم ان هلك برحمة الله فنحرت بها وعظمت بها وبنها هذا الجيع
محمد بن المهاجرين والاضاد والناجيين غير علي بن ابي طالب وامن ببنه وسبغته الى ان قال فان عمن اذنه ثم دفع الى ان كتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

[illegible]

من كثر والدعوى عليه
الخط لم يزل يخط
ولا الظلم من كمال الخط
للعنفين شيء يك
لوزنهم من كمال
كثرة التوفيق

[illegible]

برکت علی بن عبد
عزیز بن ابی بن
محمد بن موی
عزیز بن ابی بن
محمد بن موی

المفتي الكائن في
المنطقة المذكورة

ایک
سید

سنان بن جبيل الاول
الكنفي قاضي سنان
بن عيسى الطائي

سورة الكهف

[illegible]

الكتاب في بيان ما في الكون من
الحقائق والحقائق الكونية
في بيان ما في الكون من
الحقائق والحقائق الكونية
في بيان ما في الكون من
الحقائق والحقائق الكونية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

المصنف ابن حجر
عبد بن خازم
عبد بن عبد الرحمن

الافندي شيخ
فقيه صالح بن
صالح بن علي الكافي
صالح بن علي الكافي
عليه السلام فقيه صالح بن
صالح بن علي الكافي
صالح بن علي الكافي
صالح بن علي الكافي

153

[illegible]

صلى الله عليه وسلم
مكة في سنة من مائة
ففي سنة من مائة
الاربعة في سنة
من مائة الى مائة

صفوان بن ابي نجر
صفوان بن حذيفة
بن اليمان عجمي
صفوان بن سليم
ابن مالك المديني
عبد الله بن جابر

[illegible]

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

المضائق

خالد بن عبد الله

المشقة الكوفي
من عمار الكوفي
في القرن الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه عمومی

طابقہ قادیانہ

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم خير من عباده

۱۰۰

قوله يا اولي العلم اقول اني قد سمعت بذلك في الحديث

[illegible]

از این کتابخانه

[illegible]

[illegible]

عبد الاعلی بن زید ابوشارح
العبد الکفی فی فتح
الاعلی بن محمد البصری
فتح عبد الاعلی بن
الانوار الکافی فی فتح
الاعلی بن زید الکافی
بیروت

عبد الباقى بن عبد الله
بن ابراهيم بن محمد بن
عليه السلام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

سید محمد علی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مجلسه اول

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

بل يظهر من الأخبار من خدم من سمع بحجج ورواه له في حجة ففتح عياله لله بن الزبير وولد له بالضم معروفاً في
 الخاصة والعامة على قوله ما زال الزبير من أهل البيت حتى حدث ابنه عبد الله في شرح ابن أبي الحديد كان عبد الله بن الزبير
 علياً وبنه مقصوداً وبنه من عمره وروى عن ابن شهاب الكلبي والواقدي وغيرهما من رواة التبريد مكشاً بهم وأهاته الخلفاء الزبير
 جمعة لا يفتلي فيها على النبي وقال لا يمنعني من ذكره إلا أن تشيع رجال ياتونها وقال هو ما عبد الله بن العباس أن لا تكلم بنصفك
 هذا البيت مدونة أو كغيره وروى عن ابن شهاب عن سعد بن جبير قال خطب عبد الله الزبير فقال من علي فبلغ ذلك
 الكوفة فغاد اليه وهو خطيب فوضع له كرسي فقطع عليه خطبة الغدير وبأشرف في عبد الله بن العباس ذكره فلا حظ عبد الله
 بن زوارة بن عتيق الشيباني الثقفنة علي بن النعمان وحماد بن عثمان كان مشرفي القيسين عن ابن شهاب عبد الله بن زبير
 عاصم من بني النجار قتل يوم الحرة وفي سنة من أصحاب أمير المؤمنين قتل يوم الحرة عبد الله بن سالم الصنعيني روى عن أبي عبد الله
 موقع القول لا يعاتبه سنة عبد الله بن سبا العن من ابن زبير عبد الله بن سعد بن عبد الله بن العباس ذكره فلا حظ عبد الله
 ما يظهر منه ولد له وفي ابنه عمران أيضاً ما ينبغي أن لا حظ عبد الله بن سعد بن عبد الله بن العباس ذكره فلا حظ عبد الله
 أبي عبد الله سنة و زاد جرح له كتاب روى عنه علي بن النعمان في شك أبو شبل الثقفنة عنه علي بن النعمان وصفوا عبد الله
 بن سعد بن جابر بالبلاء ابن الجرح بعد البلاء الموحدة قبل الراء الكافي أبو عمر الطيشي عن أبيه أبا نفعه سنة جرح لا الترتبة ثم فيها
 أيقم وأخوه عبد الملك بن سعد سنة و زاد جرح له كتاب الدفاتر واه عن بانه وعرضه على الرضا والكتاب بعد
 بين أصحابنا بكتاب عبد الله بن الجرح و زاد جرح عنه بوش بن عبد الرحمن أفوك شفاكا ابن سعد بن جابر الثقفنة عنه بوش بن عبد
 الرحمن عبد الله بن سعد الوائلي أبو محمد الكوفي في نقى بروى عنه الحسن بن محبوب عبد الله بن سليمان الصنعيني مولى
 وروى عن جعفر بن محمد له أصل إلى أن قال قال جده شاذ بن علي كان يزل وربما سامة قال حدثنا عبد الله بن سليمان بكاه
 جرح في نقى حسن خالي عبد الله بن سليمان لوجود وطريق الصدوق إليه وروى عنه صفوان وابن أبي عمير وليس بمعلوم أنه مات
 الظم كونه الصنعيني على تقدير التقدير أقول في مسكا بن سليمان الصنعيني عنه جعفر بن علي عبد الله بن شهاب طريف مولى
 ثم ويقال مولى بني أبي طالب يقال مولى عبد العباس كان خازناً للمضور والهدى بعد والهادي الرشيد كوفي ثقة من أصحابنا
 جليل لأضلع عليه في روى عن أبي عبد الله وبن زبير روى عن أبي الحسن موسى بن بشت جرح بنحوه سنة و زاد جرح بعد ذكر
 كتبه وروى هذه الكتب عنه جماعة من الناس لظهور الطائفة وثقة ورجالاً عنه عبد الله بن جليل في سنة ثقة له كتاب خبرنا
 به جماعة عن محمد بن الحسين بن علي بن بابويه عن أبيه عن محمد عبد الله عن أبيه عن هشام بن عمار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن الحسين
 أبي الخطاب عن محمد بن أبي جعفر عن عبد الله بن سنان وعنه محمد بن علي الهادي والحقن الحسن السكوني في كثير من ما تقدم من أبيه
 في مشكا ابن سنان الثقة عنه النضر بن سويد ومحمد بن عمار وظلة حماد الثقة وعبد الرحمن بن أبي نجران وشهاب بن عبد الله بن عبد الله
 بن جليل وعبد الله بن المغيرة الثقة وعلي بن الحكم الثقة وعبد الله بن القهم والحسن بن محبوب كثر وأحسن بن علي بن باطوان وأبي جعفر
 على الهادي والحسن بن الحسن السكوني والحسن بن علي أوشا ابن بنت العباس وعبد الله بن محمد الحمال جعفر بن بشير والحسن بن محمد
 أبي نصر وفضالة بن ابوب والقم بن عروة وعلي بن إبراهيم بن محمد الجرجي وعبد الله بن الحسن في كتاب الشيخ عبد الله بن محمد وهو
 سهو ومحمد بن سليمان النعماني أبو جعفر بن يعقوب بن بوش بن عبد الرحمن كان يرد في كتابي الشيخ ورواه أبي عبد الله البرقي عن عبد الله بن
 سنان وهو هو ولد له في موضع آخر من باب عن محمد بن سنان وهو الصواب في البرقي عن ابن سنان فجل على عبد الله في النعمان
 المنكر ورواه الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان وذلك يقتضيه كونه المراد عند الإطلاق ورواه أبو جعفر عن محمد بن الحسن بن محمد
 لا يفتل زاد عند الأطلاق عبد الله بن سنان بن سنان الكوفي كنية أبو شمره وكان قاضياً لا يجع على سواد الكوفة بن نحو
 سنة في القم الثاني ثم بينهما مائة سنة أربع وأربعين مائة وفي بعض نسخ الكوفي الجلي النعماني أقول في في باب نديع والمقابر
 عن أبي عبد الله الله ظل علم ابن جرحه إلى أن قال أن أصحاب المقابر لم يلبوا العلم بالعباس فلم يزداد من الجرح إلا بعد أن بن الله لا يفتل
 بالعباس يظهر منه ومن غيره كونه من العامة ومن أصحاب المقابر وصرح بذلك المفسر لصانع في شرح في عند شرح هذا الحديث
 وذكره في القم الأول ولا وجه لذلك لأنه وقال المفسر المذكور قال بعض العلماء أنه مستبعد من كونه وطريق الحديث من جرحه
 ليس إلا حسنا محمد ورواه سنان روى له كونه في سنة الجرح وحين وجها إلا أنه قد تقلد القم من بقال الدلفيني وموشى لأبصار الجرح
 كما لا يخفى انتهى الكلام المذكور في حجة من غفلة أو فصور ولذا في الوجيزة في في الحادى ذكره في الضعاف عبد الله بن سنان
 من كونه طس في في خواصه وكذا في سنة فغلاة عنه في جامع الأصول من كبار التابعين في قناتهم وفي عبد الله بن سنان

[illegible]

[illegible]

کشف
نه الخ غیر از این
حش علیہ انا کسب الخ
فضل و غیره
الحکم بتصرف الخ

عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان نجاشه في الدنيا وميتا عالما في الآخرة

عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن

[illegible]

ما وفتسکا اس بیکل الیہ
بہترین اچل بنی خیر خیر

[illegible]

الفسم بن اسمعيل الفريسي عنه **اقول** في مشكا بن الوليد التميمي عن عبد بن هشام والفاسم بن اسمعيل الفريسي عن عبد الله
مروان الراسبي قال في الخبرين عن علي بن ابي طالب في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا
ففي قوله بن النوفل عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص
كونهم من مضافي الامامة وعلى انهم كانوا طاهرين ومعتقون في ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
على يوم الجمل اثنى على علي بن ابي طالب في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا
في الساء عشرة النعمان في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا
وفي قوله قال مبل المؤمن بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا
شده ايضا وفي قوله بن ابي طالب في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا
الجيش في هذا الوجه ومنه في الاصل في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا واذنوا للذين آمنوا
ويشطره الجيش ايمانهم بالشرط وهو التسليم لانهم لم يملوا من الشر وهو التوبة لانهم لم يملوا من الشر وهو التوبة
وقوله عليه السلام انك وانك وانك من شرطه الجيش بهذا الكلام من ايمانهم في قوله تعالى واذنوا للذين آمنوا
بمحمد بن ابي طالب الكاهلي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
يقول فقال في الخبرين في الكاهلي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
الكاهلي وزاد في قوله بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
ففي الخبرين في الكاهلي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
اخى الكاهلي في الخبرين في الكاهلي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
فرع بن ابي عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
بن ابي عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
فدخلت على ابي الحسن فقال له فان اجلك قد زلت قال فبكيت فقال له ما بك قلت جعلت فداك انك
ضيقا لا انتفاك من شيبنا وانت الى خيرا لا اخطا في البت عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
ووصف في لف جلد زوايان هو فيها بالحق وحكمه في شرح اللغة عند ذكر ان للسكران اسود خال من الفقير او العكس
بغيره واذا وجد في وجهها في البنية قد ظفرت لهما في موضع قريب من ماله فضاعدا عند حديث في الصحيح هذا
كتاب جماعة وفيهم ابن ابي نصر بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
نوهما من جماعة منسك وهو كاذب **اقول** ما ذكره مسلم الله عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
ذكر عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
وفي مشكا بن محمد الكاهلي في الخبرين في الكاهلي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
الكون في اللغة وذكر ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
في حديثه لم يرد في ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
ففي حديثه لم يرد في ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
عبد الله بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
سنة سبع واربعين ومائة وهو ابن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
حتى صه الى قوله بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
عمارة بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
في نسخة من صه وكذا في نسخة الحواشي ونسخة النفاذ في نسخة سقطت اوله وفي نسخة عبد المؤمن بن علي الفاسم وكان يلفظ
ابن ابي عبد الله في الكلاء فقلت له احد في نسخة من قد الا ابن الفاسم فلا حظ في مشكا بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب
جيش ابراهيم بن محمد بن ابي عبد الله بن محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب

عبد الملك لاهول هو ابن عمرو وهو عين بهذا المتن **عبد الملك** بن اعيان قال علي بن احمد العقيلي ان عمارا
قال كثر بكفي ابا الضربين ودوي رحم الله م عليه ثم دوى ان الصادق قال لم سميت ابنك خريسا فقال له لم سما ابوك جعفر
ودوي ابو جعفر بن بابويه ان الصادق دار بقرم بالملك بنهم مع اصحابه وقال شرا الروايات التي ذكرها كثر في المدح والثناء والثناء
المقتضى لعله الادب جميعها ضعيفة السند لا يثبت بها حكم فاسم على الجمل بالاحمال انتهى لا يخفى ان الظاهر ان يكون التسمية
راجعة الى الاختيار وهذا نوع عجالة لا يعد مثله طعنا في طرق الحديث بان الصادق دار بقرم من غير حيلة على روايته وبتبليغ
بالشأن عليه وفي كثر ما مر عن عبد الرحمن بن ابي ربيعة حماد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ابو عبد الله م مكة قال عن عبد الملك بن اعيان قال قلت لابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الله بعد موت عبد الملك اعيان الله ان ابا الضربين كما عند مخبرك من خلقك فصر في ثقل محمد ثم يوم القيمة ثم قال ما
رأيت به يعني في اليوم فلما كرت فقلت لا فقال سبحان الله ان مثل ابي الضربين لم يأت بعد محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير
علي بن عطية قال قال ابو عبد الله م لعبد الملك كيف سميت ابنك خريسا فقال كيف سماك ابوك جعفر فقال ان جعفر اضر
في الجنة فصر في اسم شيطان وفيه بك علي بن الحسين عن سعد بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي بصير
عن جعفر بن موسى قال قال ابو عبد الله م مكة قال عن عبد الملك بن اعيان قال قلت لابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
حق يضل عليه قلت نعم فقال لا ولكن يضل عليه ههنا فرغ بدعي ووجه في الدعاء ورحم عليه في تقوى في بلبل ان لاسلم
قبل الايمان في انصاف عن حماد بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
فكتب الى مع عبد الملك بن اعيان سالت حاكم الله الحديث ثم في ثابت بن زيد عن علي بن ابي بصير عن عبد الملك بن اعيان
وفي الروضة في الصحيح عن ابي بصير عن عبد الملك بن اعيان قال قلت لابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
مالك قلت كنت ارجو ان درك هذا الامر في قوة فقال ما ترضون ان عدتكم يقبل بعضهم بعضا وانتم امنون في بيوكم
ان لو قد كان ذلك اعطى الرجل منكم قوة او بعين رجلا وجعلت تلويكم كزبر الحد بد لو قدت بها الجبال لعلها واكنتم توائم
الارض فخرها اقول مضي عن عبد الرحمن بن اعيان عن رساله ابي غالب مدح في الوجيزة م وما مضى عن كثر من قوله فقال لا
ولكن مكنته ههنا لا يخفى ظلمه والظلم ان في المقام سقطا يدل عليه الخبر المذكور وعن بك فلاحظ وفي مشكا ابن اعيان عنه
بوف بن عبد الرحمن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لهم مبالا ومجبة شديدة وفي نفق في باب الحلال الله من المنعة من بسند الى ابن ابي بصير قال سالت الصادق عن المنعة فقال
القي عبد الملك بن اعيان فاساله عنها فان عندها علم فاقبته واملى علي شيئا كثيرا في استخلاها الى ان قال فاقبته بالكتاب
ابا عبد الله فصرضته عليه فقال صدق واقر به ويظهر منه كونه من الشيعة ومن ثقاتهم ومعتد بهم نعم في باب بسند الى الحسين
بن زيد قال كنت عند الصادق ماذ دخل عبد الملك بن اعيان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
اه ورجا بوم هذا الذي ذكره كثر في محتمل كونه من الزيدية لا نذكره مع عمرو بن خالد وعبد بن مهيبت قال هؤلاء من رجال ائمتنا
اقول قال المقدس اني يظهر من تشيعه في باب المنعة والظلم انه يعني في رواية التي ذكرها الاستلزام دام علاه وهو عجيب
ثم منه سلم الله فان تثنى الرجل اشهر من كثر بلبس الرواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
تليق من قال به ابل الكثر من العامة كان بين مبالها ابي وكان اخلاص فيها بينهم معروفا الى ان استقر رأي علمائهم الاربع على
التحريم بل المنقول من جملة من كتب العامة على ما وجدت ان مالكا ابي كان يخل المنعة فلا عظم ان لو كان شيئا لم يكن الامر الراو
بالذهاب اليه والسؤال عنه سني لان الشيعة لا تختلف في حليتها وتجعلها من خير وثقائهم ههنا بل الراو تنبيه الراوي على ان
علماء العامة ايضا قد عتقوا حليتها وبنهم من يقر بها الا ترى الى قوله صدق واقر به فان فيه الاثما الى انهم يكرهونها وقد عد السند
المرفعي يصر في الانشأ وقبله شيخه المعين جماعة من علماء العامة كانوا يربون الى حلية المنعة وعندهم عبد الملك بن
جريح هذا فلا عظم وبعض اجلاء العصر كانه نظر الى ما مر عن تقي من قوله يظهر من في آه من غير ملاحظة الرواية او لا حظها في كثر
النظر فيها فقال ورجا يظهر من باب المنعة تشيعه وهو غفلة منه سلم الله كانه هناك الا ان يكون نظره الى غير هذه الرواية المذكورة
فتتبع روايت بخط شيخنا سفي وبعده ذكر الرواية المذكورة هكذا في الحديث دلالة على كون عبد الملك ماتبدا بعد
فيما ذكرناه فسلم انه في غفلة هذا في محنت عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الروا الاموي مولاهم الكي صاحب النسخ

[illegible]

...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وتعذر من ذلك فيفسر بهيئته الى عونه وكفايته فذلك قوله علينا ومحبوب لنا واليك جزء من الله واجزان الله يسطي من شانه
الاعطاء والبر بخرته وانت في رتبة الله وكنت بحظي واحمد الله كثيرا ومنه ابراهيم بن عبد الله اقول في مشكا بن بلال البغدادي
عنه محمد بن عيسى بن محمد بن احمد بن يحيى وعنه الجواد والهادي العسكري عليهم السلام علي بن بلال
المعالي هو ابن ابي معاوية علي بن جعفر الاسود يظهر في علي بن الحسين بن موسى جلاله فق علي بن جعفر من اصحاب ابي الحسن عليه
صه وفيه علي بن جعفر وكل ثقة وفيه كريمة لابي الحسن ثقة ثم في صفة ابي جعفر قال كن قال معك قال يوسف بن الحسن
كان علي بن جعفر وكل لابي الحسن وكان جعفر المولى وكان المولى في دينه فوعده ان يصدق الله فيه ثم المولى قال
بقطة من الشجر ينجي الله عبدا وكش معك قال قال يوسف بن الحسن كان علي بن جعفر وكل لابي الحسن وكان جعفر من اصحاب ابي الحسن
فوت من قري سواد بغداد مني الى المولى في نفسه فقال جبهه ولخالف من قبل عبد الله بن عثمان بن مال غنم عنده ثلثة الاضياف
وكلمه عبد الله فقال ابعيد الله عنك كك فبك لثلاث تلك وافضة هذا وكل فلان وانما علمه قلته قال فنادى في الخرج الى علي بن
فكتم لابي الحسن ابي الحسن الله في نعمته والله خفت ان اذنا بالحدث وقد تكلم عن صفة وفيه حديث اخر نحوه وفيه
مضى في ابراهيم بن محمد الهادي ثوبه عن ابي الحسن يعنون العليل بل في غارة من حاتم ما يدل على امره وبل في الغارة عن الشيخ
انما فصل موثق في هذا هو ابن جعفر الهادي الذي وشبا عن المصنف ايضا اقول قال مودة الذي في صفة القسم الاول في جعفر
ان الرواية ليست سليمة بوسعت الحديث فادري وجه ادخاله في القسم الاول وان كان اعتمادا على اتحاد مع علي بن جعفر
المدكور ومنه يفي صفة الموقوف من الشيخ فلا وجه لاعادة ذكره وشجنا اياه الله كاتري كانه من اتحاده ولذا ورد هاهنا في جعفر
والاتحاد خفي الماخذ فتمت في الامم الاتحاد لا شذوذ الاوصاف هو الوكاولة والمولى هو ابو الحسن بن كان وكل
لابي محمد ايضا كما بان في التامة وكذا اتحادها مع الهادي الا في كاشا اليه الاستاودة دام علاه وموخذ صفة قدس سره
ذكره غير حديث بعد العلم بعبادة علماء الرجال على انه لم له عند اثبات وعدم سلامة الرواية لا ينال حصول الظن والحقه وكون
وقع من مسئله مع ان ضعفه بوسعت تحت غير حال من ضعف كابلته فتم هذا في الهادي بعد ذكره من كرمه عن كرمه
لابي الحسن قال المناصب على القاعدة ان يقول قبله انه في فلا يخفى انه لم يكن له لكان المرجع الحسن في العسكري والشيخ
بريد بن ابي وكالمه لايه وكيف يسوغ له الابان بالقبير فلا يغفل علي بن جعفر بن العليل الخوازي الرومي من اصحاب ابي محمد العسكري
واقفي صفة كونه فيقول في طس عن معك ايضا ان كان ثقتا اقول ما نقله طس اخذ عن كرمه في سالا الاسماء وهو مذكور على
ما في نسخة من الاختصاص في آخر الكتاب مكتوف علي بن جعفر بن العباس الخوازي الرومي قال معك علي بن جعفر بن العليل الخوازي
كان واقفا ولعله كان ساقط من نسخة النور اراه وهو ساقط من نسخة فاذن علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن ابو الحسن
العريض من نوح المدينة نسب لاه اليها له كتاب الحلال والحرام عنه علي بن سباط جعفر بن سبط جليل القدر ثقة له كتاب النور
ومسائل لاحنه موصوف الكاظم سئل عنها الخبر نايلك جماعة عن محمد بن علي بن الحسين بن ابيه عن محمد بن يحيى عن العكر الخراساني
ابو بكر عنه عن احمد موسى ورواه محمد بن علي بن الحسين بن ابيه عن سعد بن عبد الله والحسين بن احمد بن علي بن موسى عن
محمد بن موسى القاسم الفخري عنه وفي الارشاد كان علي بن جعفر ذكره في الحديث سديد الطريق شديد النور كثير الفضل ولزجا
موسى بروي عنه شيئا كثيرا وفي علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن سباط المديني في ختم احواله ذب باسا ابيه
روى عن ابيه وانه ضاع له كتاب ثقة في صفة من اصحاب الكاظم ثقة ذوى الكثرة ما يثبت صحة عقيدته وتاد به في جعفر بن
وحاله اجل من ذلك سكن القريض بضم الميم من نوح المدينة فنسب اليه اليها انتهى في كرم ما يدل على فضله وجلالته و
اخلاصه وتاد به معهم وبغيرهم منها اذ كان له الجواد ايضا اقول في مشكا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الملقب عنه العكر في
القيم الجلي بعقوب بن زيد وعلي بن سبط محمد بن عبد الله بن مهزيان وسليمان بن جعفر وابو فواده علي بن محمد بن جعفر
العتي ثقة وفيه في كتاب الحج محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن العكر بن علي بن جعفر عن جبهه بن الحسن عن في النسخ
في اسناد هذا الحديث مخالفة المعروود من وجهين رواية احمد بن محمد عن العكر ووجود الواسطة بين محمد بن يحيى وبين جبهه
التي تحضر في الكتاب منفعة منه ورويان تكون الرواية عن احمد بن محمد زيادة عن خطبان اتمم انتهى هو عن ابيه بنسبه
الزعماء علي بن جعفر الهادي في ابو الحسن في ضعيف صفة في نفوسه سند يدل صفة غرض اقول لانه يثابته عن عاصم
وقال في صفة الهادي في علي بن جعفر الهادي البرمكي يعرف منه ويكره له مسائل لابي الحسن عصفه وانه من مدبره
عنه بهاد في الهادي منسوب الى هيبان فريه من سواد بغداد انتهى في الظاهر انه لو كمل المذكور سابقا في ذاب اعنه

أقول ونقله في حواشي على المتن على بن الحسن الكوفي أبو الحسن الكوفي كما يظهر من مستخرج و يظهر منه
توثيقه من عبارة في باب مكن المصلي على بن الحسن الكوفي بن فضل بن عمر بن أبي بكر بن أبي الغياض أبو الحسن الكوفي كما يظهر
أصحاب باب الكوفة ووجهه ووثقتهم وعادتهم بالحديث الصحيح قوله منه شيئا كثيرا ولم يشر له على له فيه ولا ما يثبت وقول ما
روى عن منبهت كان فطما ولم يرو عن أبيه شيئا وقال كنت أقبله وسقى ثلثه عشرة سنة بكنه ولا أفهم إذا كان الروايات لا استحل
أن يروى عنه وروى عن أخويه عن أبيهما وذكر أحمد بن الحسن أنه رأى نسخة أخرى أبو جعفر بن أبي بكر وقال حدثنا أحمد بن محمد
بن إسحق الطائفة قال حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال حدثنا أحمد بن أبيه عن إسماعيل بن إسماعيل بن إسماعيل بن إسماعيل بن إسماعيل
من غير هذا الطريق وقد صنف كتابا كثيرا وروى عنه ابن الزبير وأحمد بن محمد بن سعيد جش في ست فطح الذي هب كوفته ثمة كثير
العلم واسع الأخبار جليل المصانيف غير معاند وكان قريبا لأهل الأمية الثمانين بالاثني عشر ركنه في الفقه مشهور
في الأخبار حسنة خبره بكتبه قرأه عليه أكثر ما والباقي أخبار أحمد بن عبد الله بن عبد الله بن محمد بن الزبير بما عاود لجان وعنده
كثير ذكر جليل ثم قال قال أبو جعفر سئل أبا النضر محمد عن جميع فقال ما حل فأجابته بمن أقيمت بالعراق وناجته خراسان ولا أفضل
من علي بن الحسن الكوفي وكان حفظ الناس لم يكن كتاب عن أكثر من كل صنف لا يذكار عنه غير أن كان يقول لعبد الله
جعفر ثم ياب الحسن وكان من الثقات وفيه بعد ذكر كلام جش وقد أتى عليه بعد أبو النضر كثيرا وقال أفقه وكان اسمه له بالثقة
الشيخ الطوسي جش فانا اعتمد على روايته وإن كان من مذهب فاسد في تفوق العدة أن الطائفة لم يجلت بما رواه بثوقه وأكثرا
ما يعتمدون على قولهم الرجال ويستندون اليك في معرفة حالهم من الخرج والتعديل بل غير خفي أنه عرض بهم من غير بل من
جميع علماء الرجال فالتفت وتطلعت المشايخ في الأكثر بل كان يكون لكل يستندون إلى قوله وسألوته ويعتمدون عليه
أقول قلت تخمسك ردة عن صاحب الملل والنحل الخ الحسن علي بن فضل كان يقول بامامة جعفر الكاظم رده بعد ذلك
زمانه ثم قال لكن نقل الحسن بن محمد بن الحسين في الهداية عن علي بن الحسن بن فضل عن الثمانين بامامة جعفر وعنده
على انفسه من كلام الملل والنحل الخ انتفى الصواب سقوط كل شيء عبد الله بن محمد بن فضل كان يقول بامامة جعفر وعنده
روايته عن أبيه فقد قال في النوائد الخفية في كتاب عبود الأخبار روايته عن أبيه كثر رجاء وكذا في كتاب الخصال
الإمامي والعلاني وغيره ما ذكره أكثر ما استند في المنهج عن محمد بن إبراهيم عن إسحاق الطائفة عن محمد بن محمد بن سعيد الهداية
وهو غرض عن علي بن أبيه عن الرضا فاذا ذكره جش جاب ثراه ما لا يعدل عليه انتهى في مشكاة الحسن بن علي بن فضل وغيره
وعلى بن محمد بن الزبير الفرشي وهو عن أخيه محمد بن أبيهما يروى عن أبيه بن نوح والعباس بن عمار انتفاء يروى عن
أبيهما كما مر ترجمته على بن الحسن البجلي يروى عن أخيه أحمد بن الحسن وروى عنه أحمد بن محمد بن فضل الملل والنحل
من باب الظاهر أنه لا يكون يعنون على بن أبيه بن محمد بن فضل عن أبي الحسن انتهى في كتاب الحسن بن علي بن فضل
لأنه لا يظهر من ترجمته حكم ما ذكره بل الظاهر أنه الخ على الجليل المتكلم بقول أقول قال جده المقدس المتقي قدس الله سره في حواشيه
على المتن بعد حكمه بعدم ظهور ذلك من الترجمة المذكورة بل ظاهرا خلافه أعلم أنه شبهه على المتن ذلك ليصحف البجلي انتهى
والبحر في فضائل الأئمة وهو يروى عن أخيه أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضل عن أبي الحسن انتهى في كتاب الحسن بن علي بن فضل
معهم منه زاد سبيل أبيه بنت أبي قرة بن عروة بن مسعود بن عبد المتقي وأما ميمونة بنت أبي عثمان جرب وفي الأثر
جبله الأكبر وهو لا يظهر وجعل الأصغر بن العابد بن وإن الذي قتل صغيرا مع أبيه بأصايبه التهم اسمه عبد الله وفي بعض
المتن قال حسن في ربيع الشعبان الأكبر بن العابد بن وأمه شاه زيان بنت بزجر والاصغر قتل مع أبيه والناس يظنوا
أنه الأكبر وعبد الله قتل مع أبيه صغير وهو في حجره وقال مثل القندة إرشاده والشهد في كتاب الزوائد الأكبر على الأصغر
الصواب قول القندة والخوطن لأن في قصته كبرياء سن القتل مع أبيه ثمانية عشر وفي ذلك الوقت الباقر ابن أربع سنين
فيكون في مثل سن أبيه مع بلوغة ومدة الحمل ومدة عمر ولد عشر سنين سنة على ما هو المتعارف فيكون الأكبر بن العابد
والأصغر ولد في ثلث وثلثين من الهجرة وقضية الطيف في إحدى وستين فيكون سنه في ذلك الوقت ثمانية وعشرين وسن
لما قتل مع أبيه ثمانية عشر فقول ما مر عن البرزخ من سنه إلى إرشاده لم يجده فيه بل الذي يابته النصيحة بأن الإمام
الأكبر والمقتول هو الأصغر فان سنه بضع عشرة سنة وسن الإمام مائة يوم قتل أبيه مائة ثلث وعشرون سنة لكن في رواية
من علماءنا ينسب إلى القندة خلاف ما رواه في الإرشاد ولعل في خبره ومن ينسب ذلك وروى عليه ابن إدريس وقال
في صحيح النعمان هذه الرواية منهم النسابون وأصحاب السيرة والأخبار وأهل النواحي مثل الزبير بن بكارة في كتاب انساب

[illegible]

[illegible]

لکھنؤ ایمان علی بیگ صاحب
قونہ و ولد عبدالودود صاحب الدفین
۷۲ سید امین باب عسکر لار
دراخت احمد علی صاحب قونیہ
بہ ایلات بہت بڑا تحصیل
پاکستان لاہور میں ہو رہے ہیں
وہم

لکھنؤ ایمان علی بیگ صاحب
قونہ پورہ لکھنؤ میں حضرت مفتی
محمد امین صاحب عسقلانی
دعوت الہدیٰ کے لیے توفیق حاصل
فرمائی کہ وہ یہاں پہلو ہوں گے

وفي كتب الرجال لم يقدّم بعد من القبول ولم يثبت بالمسند المذكور مع ما ذكره في رده فاقول ما مر عن آفة من كونه مرجع الصبر وادّعى سبقه والادّعاء حيث قال في حاشية الخبر واما قوله كون مرجع الصبر في الحكم منقوي به وهم كونه المسمى بهذا الاسم متعلّقا بالحق انه عايد الى داود بن النعمان كما يشهد به قوله وعليه من الحكم على اثر ذلك الكلام فانه انتهى في العوائد الخفيفة دعوى الاشتراك في قوله اصله في حقه وادّعاءه من تأخر عنه انتهى في ما مر عن كثر من ان تلميذ ابن ابي عمير ولحق من اصحاب القمّ الاكبر وهو مثل ابن فضال وابن بكير لا يخفى ذلك على المدح وقد بعد نقله مجموع ذلك قال ولم يكن له ثناء ولا فساد ليس في محله واما احمد بن الرازي عن علي هذا فقال مولانا عناية الله محمد بن خالد الكافي جرح ومحمد بن ابي عيسى كافي بيب عند قوله باب صفة التيم وهو الظاهر في مثل هذا الاطلاق لا لا يخفى صريح ابن عيسى في طريقه على الحكم من مشيخة برائته في شكك ابن الحكم بن الزبير الخ في الظاهر عنه محمد بن ابي عمير الشعمي واحمد بن ابي عبد الله وابن الحكم الشعمي عن محمد بن خالد ومحمد بن ابي عمير بن محمد بن عيسى ومحمد بن السند وموعد في ربيع انتهى في حاشية علي بن حماد الا في قال معاذ بن ميمون بالغلو وهو ايضا روى في الاطلاق صفة في كثر من قال علي بن حماد منهم وهو الذي في كتاب الاطلة في نفق في الخبر تركه نقله صرح علي بن حماد بن عبد الله بن حاشية العدوي ابو الحسن حماد الشاعر في ربيع ترجمه عبد العزيز بن يحيى ترجم الشيخ عليه وادّعاء وهو شيخ الاجازة اجاز الحسن بن عيسى بن النضائي فيقول كذا بخطه ولم فضله والظن وقوع الاشتباه من قبله فان الذي في الترجمة المذكورة ترجم النضائي عليه وهو الذي قال دابته وذكر اجازة الحسن بن عيسى بن الله وليس له ذكر في كلام الشيخ وادّعاء والاكثر مثله سهل وقال في شرح رابيت بخط السيد محمد بن محمد بن محمد الموسوي هذا هو بن حماد صاحب هذا الاشغال التي يمدح بها الناجية في المشاهد الشريفة وغير هذه انتهى رابيت بخط بعض الاثبات محمد بن علي بن حماد الشاعر المعروف بابن حماد الشاعر البصري كان من كبار علمي الشعرة وشعرهم ومن المعاصرين للصنف ونظراته وشاعره في شان اهل البيت وقضاياه في مدائح الائمة ومراسمهم وادّعاء في مرأة الحسين مشهورة وفي كتب الاصحاح وخاصة في كتاب مناقب ابن شهر آشوب في كتاب المراتب وانطبع للشيخ فضل الدين الرازي المعاصر المذكورة انتهى في ذكره في كتابي الشعر المجامع المذكور في بعض الصادقين في علمي اولادكم شعر لعندي فانه علي بن الله مع انه ليس عبد ابا بل هو عدوي فتدبر وذكر انه لم يذكر فينا الا في اهل البيت ومن شعره ظل الامير وصل عن حيدر قاله ما كان الامير امينا يريد بالامين امير الاسلام لدى القوم وما فعله يوم الشورى وخلط بعض عوام عامه العباد كالسيد الشريف فقالوا ان بعض غلاة الشيعة الزاعمين انه سبحانه ارسل جبرئيل النبوة الى علمه فضل وادّعاء الى النبي قال الله اني مؤيدون **علي بن حمزة** بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن ابي طالب ابو محمد ثقة صرح في ربيع في روى واكثر لروايته في نسخة برويه عن موسى بن جعفر عن محمد بن ابي علي بن خطبة العجلي الكوفي وفي ربيع يروي ابا جعفر عن علي بن ابي حنظلة كوفيان وفي نفق قال الفاضل الشريفي في حاشية باب كانه عمر بن خطبة علي ما يثبت عليه الاخبار الواردة في طلاق الخ وان ذكرها الشيخ في فتح مغلغين ولا يخفى ما فيه والنسبة الذي ادّعاءه غير في الاخبار في كتب الاخبار عن علي كثره وفي ربيع في نسخة الى موسى بن بكر عن علي بن خطبة عن الصادق انه قال اباك والمطلقا ثلثا وفي باب قال الحسن سمعت جعفر بن سماعة الى ان قال فقلت ليس تعلم ان علي بن خطبة روى اباك والمطلقا على غير السنة فقال ابني رواية علي بن ابي عمير اوسع فظهر من هذا ان المعروف طلاق الخ الخائف رواية علي نعم روى الشيخ عن عمر بن عبد الله هذا المضمون ولا يلحق البناء على الاشتباه والغلو ولو كان رواية عن عمر بن عبد الله لا يخفى مع ان حمل كلام الشيخ يجرى من هذا الايج من نظر ثم انه يظهر من رواية ابن سماعة المذكورة مقبولة رواية علي بن خطبة عندهم وثوقهم بقوله واعتمادهم عليه وفي بصائر الدجائب سند صحيح عن ابن مسكان عن عبد الله بن ابي عن علي بن ابي حنظلة قال فقلت انا وعلي بن خطبة علي التمس فساله علي بن خطبة فاجابه فقال كان كذا وكذا فاجابه فيها حتى اجابه باربعة وجوه فالتفت لي فقال قد احكمناه فسمعته الصم فقال لا تغل هكذا يا ابا الحسن فانك رجل وريح من الاشياء اشتباها **اقول** في شكك ابن خطبة الرازي عن الصادق عن عبد الله بن بكر **علي بن خالد** بن طهمام بن جندب بن ابي عبد الله عن علي بن حماد الرازي في تكلم جليل له كتب في الكلام له وانما الفقه كان مقبلا بالرفي وبها مات صرح وبعض اصحابنا نقله عن كثر من لم احده فيها بحضر في من نسخة ولا يبعد ان يكون هذا ابن احمد بن علي بن حماد المتقدم عن امر فانه في نفق في النقل نقله عن ست **اقول** انما المراد يقول المهرنا بعض اصحابنا ولا يخفى انتم موجود في نسخين عندي من ست في الخراب على قبل باب عبد الله وما مر عن صرح ماخوذ منه بحر ومحمد بن قبايل هو كونه المذكور في امر حاشية المهرنا في النقل بل والحاشية **علي بن الخطاب** في ظم وزاد صرح قال كثر عن حماد بن عيسى بن الحسن بن موسى عن علي بن خطاب كان في قبايل في كثر ما مر في ابراهيم بن شعيب **علي بن خلد**

[illegible]

علي بن سويد السلق بالسبب الملهمة مسووب إلى سابع قربة بالمدنية ثقة من أصحاب الرضا روى الكشي عن حماد بن الحسن بن موسى عن
اسماعيل بن محمد بن محمد بن منصور الطراحي عن علي بن سويد السلق قال كتبت إلى أبي الحسن ع ذلك كود بشاعن أبي الحسن موسى بن محمد
بأنه نزل من آل محمد منزلة خاصة وعبره ذلك من الهام الرش والصبيرة في أمره فيه صرة وقال شعبة بن جعفر عن سلمة بن مسعود أنه قال
لنفسه فحق أثبات مدحه بذلك فلو فضة عن يوشعة وكثير بالسند المذكور عنه قال كتبت إلى أبي الحسن موسى ع أسأله وهو
في الحبس عن خاله وعن جواب مسائل كتبت بها إليه فكشف لي إلى أن قال أما بعد فانك أقرأ ذلك الله من آل محمد منزلة خاصة
مودعة بما الهام من رشك وبصر لمن أمر بذلك لحدب حتى صاعا عن سويد السلق ثقة وفي سلكه كتابه وبناه بالاستناد الأول
عن حماد بن محمد بن زيد الطراحي عنه والاستناد جماعة عن أبي الفضل ع وفيه نقق كلام شعبة لا يتفق من غير أنه لأن يوشعة من جانا وذكر
الرواية تأكيد الجلالة وعدم سلامة السند وكونه شهادة للنقن عن مضر كاذب في القوامك وكثير من التزائم مع الرواية المذكورة
في الروضة وكتاب بحجر بطريق متعددة أقول كان ذا بصيرة لم يفت على ما في ضائقه كره مهالوق قال القدر بن النعمان روى في هذه الرواية
عن علي بن سويد بطريق مستقيمة مع ما بين الرضا دليل صحة وفي شكها ابن سويد السلق عنه محمد بن منصور وحماد بن محمد بن اسمعيل بن زياد
وعلي بن الحكم ومعهم في صرة رواية علي بن سويد عنه علي بن الحكم فذكر وعنه أحمد بن زيد بن علي بن شعبة عمه النعمان بن الحسن كوفي ثقة وهو
أكبر من أخيه الحسن روى عن الرضا خاصة وزياد عن له كتاب يحيى بن زكريا بن شيبان عنه أقول في شكها ابن شعبة بن عمه النعمان عنه
يحيى بن زكريا بن شيبان وأحمد بن محمد بن عيسى علي بن شيبان بن أسد الوكيل يظهر من الرجال أنه شيخ الشيخ ويحيى بن بكير بالقياس الظاهر من
الاجازة كما في المعراج أبقه نقق أقول مضمون أبيهم بن إسحاق الأحمري الهام الذي ذكره علي بن شعبة بن يوشعة بن أبي راحة النبال مؤلفه
روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأخوه الحسن بن شعبة روى في كلامه نقق مجوده احتياجه منه حتى الاعتناء وادعاه الحسن بن علي
فضلا وفيه كتابه وكثيرا عن جماعة عن أبي الفضل عن حماد بن محمد بن عثمان وفي نسخة صحيفة موضع آخر عن حماد بن محمد بن محمد بن
اسماعيل القرشي عنه أقول في شكها ابن شعبة النعمان عنه علي بن الحسن بن فضال والحسن بن محمد بن فضال عن أبيهم بن الحسن بن فضال
شعبة ثقة روى في جعله بالمشاة ولعله ابن محمد بن شعبة إلا أنه علي بن صالح أبو الحسن الهام الثوري كوفي أخو الحسن بن سويد
علي بن صالح بن محمد بن يزيد بالرواية بعد الياء المشاة من تحت والدال له مله بعد ما ابن علي بن جعفر الواسطي العجلي الرضا أبو الحسن
سمع فاكش ثم خلط في من مبهمة صرح حتى لا الترجمة وادعته فضل القرن سورة كذا بالبرصنة مثله علي بن فضال
له كتاب وبناه عن جماعة عن أبي الفضل عن أبيه عن حماد بن محمد بن عثمان قال هو لأدراجا
ذكرهم ابن بطه قال حدثنا أحمد بن محمد بن خالد عنهم بكتاب جل بجل منهم وفي نقق قالم ذرا بكت كتاب الحج ورواه عن علي بن الريان بن
وفيه أيضا عن علي بن الفضل فيجمل الاتحاد ويكون ثقة والرواية عن ابن الريان عن علي بن أبيهم وعن ابن الفضل أحمد البرقي والبيهقي
غير بعيد وباب الاحتمال واسع والفتاوى محقق وذكر الرجلين في رتبة القدر قلت الراوية عن ابن الفضل محمد خالد البرقي كاهري
الأثر بروى عنه أيضا ابن بطه وابن الريان كما في تحفة الحسن بن سعيد والرتبة واحدة ويجعل التعداد وكون علي بن الفضل
على علي بن الريان أيضا نسبة إلى جده والظاهر يطلع عليه في القرائن يظهر الحال والله العالم أقول في شكها ابن الفضل ثقة له كتاب
أبي عبد الله عن أبيه عنه مرة وبغير واسطة أبيه أخرى علي بن عاصم المعراج عن رسالة أبيه قال في شكها ابن الفضل ثقة له كتاب
يحيى بن الفضل وكان حمل من الكوفة مع جماعة من أصحابنا من بينهم بالمطامير فأت على سبعين أو وأطلق أبا عبد الله بن سنان بن عبد الله بن
بابه الذي أراه قصة طويلة انتهى في أحمد بن محمد بن عاصم ثقة المزارع عن علي بن عاصم المحدث في غير ذلك ما يدل على فضل عله
مرتبته نقق علي بن العباس الحارثي بالرواية بعد الجيم والدال الجمعة بعد الألف قبل ثلث المشاة من تحت وبعد ما اليون الرواية
روى بالقول وعنه عليه ضعيف جدا له تصديق في المدح وجب المدح وروى بدل علي بن خشر ورواه عنه من مبهمة لا يلتفت له ولا يبا
بما رواه صرح حتى لا الترجمة إلى قوله جدا وراود محمد بن الحسن أنطاة الرازي عنه بكبة أقول في ضمة ضبطه بالحالة النجدة وعن أبيه
وفيها كتاب ابن العباس الحارثي عنه محمد الحسن الطائفة علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن حمزة الجرجاني أبو الحسن الكاظمي كان سليل الأئمة
كثيرا لحدث صحيح الرواية مائة سنة ثلثة عشرة وأربع مائة ورواه عن أبيه عن علي بن محمد بن عبد الله بن أبيه عن علي بن محمد بن عبد الله بن أبيه
رواه عنه وقال مشددا بطل الخي تخم بالفان ثم اليون قبل الإلوة بهامنا قال في نسخة ابن النعمان النجدة علي بن محمد بن عبد الله بن أبيه
وهو ابن غراب سند عنه له كتاب في نقق يابى بعنوان علي بن غراب في الزمان بعد ثاقف أقول ما كانت كاهية في نسخة
في نسخة سلمة الله من رجال البرزخ طن المستوطني جميع نسخة ولخصاص النسخة يذكرنا ريس لذلك فلا حظ علي بن عبد الله بن أبيه
دعى في كتي قال أبو النضر سمعت أبا عبد الله وسعد بن النضر قال كتبتا معا في كتابنا في الزمان بعد ما علي بن عبد الله بن أبيه فقال

[illegible]

کتابخانه عمومی
شعبه کتب خطی
موسسه تحقیقات و
مطالعات اسلامی
تهران

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

[illegible]

[illegible]

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side of the page.]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ابن عبد الله واما سميت النار حوتة برئيس لم يقال له فلان بن فلان واما سمي في كتابه واما علي بن الحكم من منصور بن
عن عيسى بن مفضل قال سمعت ابا عبد الله يقول اشكوا الله وحده وتقل من اجل الدنيا حتى تقدر او اكرم واسمك فليكن
الطاعة فقل لي فانك تصوا فكنتم معي وانتم ان لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي والشيخ
عن ابن ابي عمير عن جميل عن احدهما لا يجبر الرجل الا على نفسه والاولى قلت لابي عبد الله قال قد روي احبنا هو عيسى بن
مصعب مروي بن كنانة وروي عنه ابن سنان وفي الصحيح عن صفوان عن عبيد بن عمير عن ابي عبد الله بواسطه بواسطه منصور بن خادم وقال
م كفي بالادان من يبيع وابنه منصور بن يونس عن عيسى بن عمار عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
يونس عن عيسى بن مفضل قال لكن كفي بك من كل الاحتياط في الطريق مع ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
عن الصادق اذا استر اهل النار في النار وبنقله عن كلاب بن مالك عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
ولعل يتبين ان النار وبنقله عن كلاب بن مالك عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
فمنه الرتبة وهي تامة للتوجيه بان يكون هذا الكلام متفق زمان طعن النسخة النبوية من جهة خاصة ويكون الزمان شاملا
ذلك لا يتفق لاحد الا ان الامام لا يثبت له الا في كلامه في بعض النسخة النبوية من جهة خاصة ويكون الزمان شاملا
يونس منصور بن خادم وعبد الله بن بكير في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
في رواية من ابي عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
في مشكاة ابن سنان في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
بالطعن عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
تفصيل حاله في اللغة عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
كثيره عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
عن عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
الذي بناه خباري في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
بن يونس عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
منصور فقال اذا روت في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
بن منصور عن عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
صلي بن يونس عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
شلقان ومن احبنا من قومهم اياه والشيخ في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
عن ابي الفضل عن ابن سنان عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
الكوفي ثم يذهب عيسى بن شلقان ثم يذهب عيسى بن ابي عمير عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
محمد بن عيسى عن ابي عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
هذا كتب الى ابو عبد الله بن ابي عمير عن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
ان تنظر الى خبايا الدنيا والآخرة فانظروا الى قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
خلات الظلم بل الظلم انما يرضى به عليه طر في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
الاتحاد واما في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
من ايشين في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
من جملة عباله كما يظهر من بعض الاخبار ان كان معروفا يمكن ان يكون له عليه ما متصرفا فيها وقوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
ابا عبد الله وخرج من عنده بسبب سوء خلقه اقول قد ظهر من كلامه في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
يقوم وكن بطر من كثر في ترجمة محمد بن مفضل وهو يروي عن بعض الاخبار وجملة من علمنا انما الاخبار في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
كش خلق لا يخفى عليك وما من كونه المراد به عيسى بن ابي عبد الله في قوله لا يحسن من حاجتنا مكره لداوود حتى يري الكافي
وخرج من عنده بسبب سوء خلقه مع احباب ابي عبد الله الذين كان مراد منهم الان في ترجيح في المعد من سماعه ان

[illegible]

ذلك رواية مشاهيرهم عن تلك الاخيصة قد بنى تحتها محضين بها ما يؤيدان جوامعهم بنظر ان وقع لهم اضطراب رجوا
مثل المنفصل بن عمر ومحمد بن سنان وسالم بن مكرم وغيرهم وكثير من الاجل الذين لا تأمل المتأخرين في صحة حل شهر كانوا قاسك
العمية ووجواهم فجدوا قاسك سليمان ابو شجاع الاربعة الفضة واسكان الروم وفتح الجبل والنون بعد الاشارة
من اخصائنا كثر الادب صرحوا بالترجمة وولدوا الحديث بحسب يحيى بن زكريا الذي اشهر في محمد بن بشار وهو واخذ عنه ما صنفه
كتاب مستلبي نولس وجماعا شاعبه يبول وجعفر بن ومار وامن الحديث فرائد الى ائمة الحسن بن محمد بن عثمان بن الحسن النخعي
وكثير من ائمة قال حدثنا ابو شجاع قال بنى تحتها عليه الفأ كثر من سجد قتل بعض بني في بيت صحابي ففتح بن يزيد بن علي
البحر صاحب السائل اخبرنا ابو الحسن النخعي قال حدثنا محمد بن همام قال حدثنا عبد الله بن جعفر عن احمد بن اسبغ الله عنه اخبر
صه صاحب السائل ابو الحسن واخذنا من ابيه هو الوضوء هو الثالث والرجل مجهول والاسماء اليه مدخول وفي ذي القعدة
بنيد الجبلان وكذا في كوفي سنة كتاب اخبرنا جماعة عن محمد بن علي النخعي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسن بن بلال بن جرجان
بن ابي عبيد عنه وفيه تنق يظهر من بعض الروايات اياه خلاصة بالنسبة الى الحسن وهو لهادي على ما في كسنة الفضة وفي موضع
من الروايات قال له وحسب الله وبها انه تروى بوبية الائمة فقام وقال يا امامنا وحسب الله على الحديث وفي محمد بن سعيد بن علي
كس بقوله على ما هو المظهر وقال جدي يظهر من مسائله في التوحيد كان قاضيا اقول هذا هو الظاهر من مسائله وكثيره
اسؤله وجوب الامام يظهر منها عاين واخذ شفته وكذا عاين له بقوله بذلك الله وقوله لله بوله وغيره ما في الروايات
لا قبل يدا ورواه فادى رأسه ففعلت وجهه وولده خرجت في من السر ووالفخر ما اعجز عن وصفه بالبيت من الخبر والقطر
وطحش وسك كونها ما بها كما هو ظاهر مما مر عن صه من الفتح فهو يعينه كلام غرض كان في الفضة والجمع ولا اعند ابيه
كما مر مر واما ما كوه سله الله من الحسن هو الهائى واما الكس في مداخل الظاهر هو الرضا كما صرح به في الفضة الصالح في
والطبر في مجمع البائيل في دفع النصير بذلك في روايات ابيه كاذ كوفي عظمى في التوحيد والشيخ وفي التبيين في باب الفضة
فلا حظ مع انه ذكره في جملة مسائله انه ضمنى باب الحسن الطريفي في منبر في منبر مكة الى خراسان وهو سائل الى العراق فقام وعنه في الفضة
وفا في التحقيق برتق بن الحسن ب الكاظم وهو خلاص ما صرح به هذا ويظهر من ذكر الشيخ اياه في ذي كوه اياه ابيه ولعله كذلك
الا انه كان اللازم ذكره في كتابه فذكر في امرش لا يخفى عليك في ائمة بن الاحنف في زاد بن العبيد بن العلو
النفس في القول في كتاب احنف الهاء ابو محمد اسد عنه في صرح قال الشيخ الطوسي انه يرى العلو والتوفيق في القول وقال
غرض فزان بن احنف كوفي روى عن علي بن الحسين وابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام كاذ عمو قال كذا لا يرتفع ولا يذ كوه وقال
انه كان ذاهدا وفضا للذنباهم قال عن بعض مشايخه من اصل الكوفة انه كان يقول ان في محمد شيئا من الهدى اقول تبع وصحة النقل
عن بن بدل النفس في التوفيق واما هو النفس فلا تغفل ثم ان الدم في دينه على من تليمة قوله اسد عنه مدح كاسع في
ثاني الوجيزة من انه من ضعيف الفرض في الشاعر يحيى ابان اس بن وقصيدة في مدح صرح وحكاية مع هشام مشهورة وفيه
وعنه مدح كوه وفيه تنق قال جدي ذكر عبد الرحمن الجاني في سلسلة الذهب هذه القصيدة منظومة بالفادسية وذكر ان كونه في
النوم الفرض في وقالت له ما فعل الله بك قال غير الله بقصيدة علي بن الحسين قال الجاني اخرجني ان يغفر الله للعالمين
مع اشهاد بالنسب العداة انه في قول له بن كوفي في طبر ولا ينف عليه حاشية الخبر روى الوجيزة انه في ذلك عبيد
بن الحسن فقال يظهر من معارضه مع لي جبهة المذكورة في الجاد كونه من فضلاء الشيعة تنق اقول لعله كان الحسن فقال
سمى باسم جدي ومعارضه المذكورة مررت في الاحتجاج صورها انه في جبهة وهو جمع كسب عليه شيئا من فقه محدثه
قد نامت وسلم عليه فزد ود العوم باجمعهم عليه السلام قال ابا احبقة وانا خالي يقول خبر الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله اقول ابو كوه
ثم عمر فالتقول انت رحلك الله فقال اصاغت انهما شيخا في بئر فابى حجة اوضح من هذا فقال ففعلت ذلك في ثمانين
كان الوضع للنبي وروى ما فذلما في موضع ليس له ما يجرى وان كان له ما له لعلنا ساء في وجوه ما في ههنا
ابو حنيفة لم يكن له ولا له ما لهما استحق الذين يجتوون بنيه ما فقال فذلما قلت له ذلك فقال انت تعلم ان النبي مات عن بنت
نساء ولكل واحد تسع الفين وهو شرفي شرفك يستحق الجوان اكثر من ذلك وبعد قال فابا عايشة وحفصة قرآن رسول الله
وقاطع بنيه منع البرث فقال ابو حنيفة بخوة عني فانه وافق جيت فضال بن ابوت لا زدي من احتجاب ابرصه موسى الكاظم
سكن الامور روى عن الكاظم وكان ثغرة في حديثه مشبه في دينه صرح وخوة جدي زاد له كتاب الصلوة قال ابو الحسن
ثبند دي السور في البراد قال لنا الحسين بن محمد بن يزيد السور كل شيء تراه الحسين بن سعيد عن فضالة بن وهب عن ابنه

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

[illegible]

[illegible]

أقول في شكك انك غفرت
أقول في شكك انك غفرت
أقول في شكك انك غفرت

وتخل بموضع كذا من لم يصرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 بل قال في القسم من غيره من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 مقبوله وروى غيره من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 ومضى في جملة من روى عنه على كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 كونه وروى غيره من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 الوزير ويؤيد مضمون الشيخ بكون أبي أيوب من مولى المنصور هذا وفي عدد رواية التبريد وأبي عبد الله لا يعلل بعد ذلك
 الرجال إنما من أكثر رواية عن أبي عبد الله والجاهل ما لا يخفى في شك أبي عبد الله من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 وابن فضال والشمس أبي عبد الله عن أبي عبد الله من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 واليهائي في عدد رواية صحيحة باب الأوقات من الجبل النبين وقال في حديثه على باب كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 معلوم الحال في كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 في آخر الزمر من القسم من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 القسم ويحصل وجوه إلى الفضل على بعد ومع التسليم فإنه لا يوصف بالصدق لا يستلزم العدالة لأن شرطها الصدق مع
 اشتباه آخر وماله مستند التثنية اليك فيه فإنه وما نسب إلى الفاضل بآب كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 القسم من غيره من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 التثنية في باب فضل الإمام وصفاته أبو عبد الله من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 من غير من أهل أبي جعفر في كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 توقيع أبي عبد الله من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 الصفح في باب القسم من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 وأما عبد المكي من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 أرض أبي جعفر وكان لا يقطع عنه توقيعاً مولينا صاحب الزمان عليه السلام على ما يوجب محمد بن عثمان الغوري وبعد على يد
 أبي القسم الحسيني وروى قدس روى ما فاقه قطعت عنه الكتابة مخول من شجر من فتل من كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 أبي من التثنية المقدسة فخرج من خلافة آية جرحه بآية جرحه من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 عليه مؤيداً ابن الرضا أبو الحسن إلى أن قال وحام القاسم يوم السابع من ذي القعدة سنة ثمان مائة في ذلك اليوم العدة إلى أن قال
 إذا نكح القسم على يد أبي جعفر وجعل يقول يا محمد يا علي يا حسن يا حسين يا مولى الكواشف إلى الله عز وجل إلى أن قال فنظر
 إلى الخلق من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 نظرون إليه وركب القضاة وهو أبو التائب عتبة بن عبيد الله السعدي وهو قاض القضاة ببغداد فدخل عليه فقال يا أبا عبد الله
 ما هذا الذي بدا وأما أنا فاضمة فيروني فخرج من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 الفخرات القسم في كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 ومعنى بعض في ابن الحسن القسم من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 الفضل بن دينار لهذا البصري أبو محمد فخر روى عن أبي عبد الله صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 الفضل بن دينار لهذا البصري أبو محمد فخر روى عن أبي عبد الله صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 سبب فلا حظ أقول هو عبد مولينا الإمام أبي عبد الله جعفر القسم لأنه عن كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 من سائر التابعين في كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 أن من هذه الأئمة في سنة ثمان مائة وثمانين وسبع مائة سنة انتهى ملخص القسم من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 كتاب خبرنا به جماعة عن أبي الفضل عن أبي جعفر أحمد أبي عبد الله عنه سنة ثمان مائة وثمانين وسبع مائة سنة انتهى ملخص القسم من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 المنقري وهو في القاسم من محمد بن أبي عبد الله من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 محمد الجوهري كتاب في ظم ص لا كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره
 جعفر من كذا من كونه صرح بالتوثيق بل غيره من كونه صرح وقال في كل ملل وح وما رأت في كذا من مواد له غيره

هذا الحديث في نسخة
 من كتاب أبي جعفر
 في باب القسم
 من كونه صرح بالتوثيق
 بل غيره من كونه
 صرح وقال في كل ملل
 وح وما رأت في كذا
 من مواد له غيره

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وفند بالكسر جبل بن ابراهيم الشريفي **أقول** ذكر جماعة من اهل السيرة ابلغوا في مال علي الاشتر الى غير ذلك عليه
ويعتد الخ جل من اهل الخلق فقبل ان يروى عن علي بن ابي طالب في ذلك فاما ما بلغه من قوله وما بلغه من قوله وما بلغه من قوله
انما بعد فانه كان علي بن ابي طالب قد قطعنا احدى ايام يوم صفتين وهو عمار بن ياسر وقد قطعت اخرى ليوم وهو مالك
وفي شرح ابن ابي الحديد كان فارسا شجاعا عظيم الجاهل كما بر الشبهة وعظما شاعرا هذا التحقيق بولادته الميراثين وروى وقال في حديثه
رحم الله ما كانا فلقد كانا في كاهن لرسول الله ثم قال وقد روى الحديثون حديثا يدل على فضيلة الاشتر في راحة قاطعة من التي بنا
من المؤمنين وقد ذكره ابن عبد البر في كتاب الاستيعاب ثم قال عنه وفاة الى فوج جبل حضور مالك قبل موته واتجهنهم ووفد منهم
جماعة منهم جرجر وانه قال لم يوفدوا ابدا فقلت سمعت رسول الله يقول انما انا منهم فممنون رجل منكم بفلا من الاو كمن فتمتلك عصا من
وليس من ذلك الشكر لحد الا وقد ملك في قوته وجماعة ثم قال في كتاب الاستيعاب عن شجاع عبد الوهاب من سكة الحديث وانا حاضر
فلما انتهى القاري الى هذا الخبر قال استاذي عمير بن عبد الله الداريل كنت احضر معه مجالس الحديث ليعتال الشبهة بعد هذا ما شاع
فا قال المرتضى والي بن عبد الله بعض ما كان جرجر الاشتر يعتقده في عثمان ومن تقدمه فاشاوا اليه الشيخ بالكون فمكثت في ذلك يومين
مالك بن عتيبة لا مسمى ابو الحسن الكوفي ثقة روى عن ابي عبد الله صاحب الا ان قبله ابو الحسن زاذع بن هشام عنده
وفي كتابه وكناهه عن جماعة عن ابي القاسم عن ابي جهم عن ابي محمد عن ابي عبد الله عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
عن بن هشام والحسن محبوب عن الحسن بن الحكم الثقة وهو عن الصادق واما بن جهم عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
يعلم وعدم مباينة فلاول وامر خالد بقتله واستبصال طائفة واستبصالهم ودخولهم في ليلته مشهور وفي الكتب سطوة
ومن كلامه في مخاطبة الاول اربع على ضللك واليوم مفر بينك واستغفر لذي بك ودخلوا الى اهل الامان استخفى ان تقوم في مقام
اقام الله ورسوله في غير ذلك وما ترك يوم الغدير لاحد حجة ولا معذرة وفي الجاهلية بعد ما تعلم الايمان الكامل من رسول الله قال هذين
اراد ان ينظر الى رجل من اهل الجنة فلما نظر الى هذا فطلب الرجلان الاستغفار منه فقال لا عفو الله لكما تغفلون رسول الله ويحبون
الى عندي تطلبون في الشناعة والاستغفار فقال **أقول** في شرح ابن ابي الحديد انه لما رجع خالد جمل الجرد وعليه ثياب قد صلبت
الحديد وفي عمامته ثلثة اسهم فلما اذعروا قال اريدوا باعد الله عنكم وعلى رجل من المسلمين فقتله ونكت امره اثم اذعروا الله ان مكى الله منك لا حرك
ثم تناول الاسهم من عمامته فكسرها واخذ ساكت لا يرد عليه فلما ان ذلك عن امره بكره فلما دخل الى الجرد وصد صدقه فاحكامه
وبل عذره فكان عمر بن الخطاب على خالد وبن علي بن يقطين منه بدم مالك فقال ابو بكر يا عمر ما هو بالمر من خطاء فارغ
لساكن عنه انتهى قلت لبت شعري هل كان مالك اول من خطا ويحيى يستباح قتله واسر قتيله ويحك امرته من ليلته ثم لم يقتل
منه غير نفسه بعد استخلافه وتمكنه منه وابن ذلك الشجر يضرب عليه وماله لم يترتب منه حتى امره على المساكرو وجعله واليا على الدك
المشوك كل من عيبر النوكل روى عن يحيى بن زيد وعلاء الصنفية اخبرنا الحسن بن عبد الله عن ابن اخي طاهر عن محمد بن طاهر عن ابيه
عن عيبر النوكل عن ابيه متوكل عن يحيى بن زيد بالذعاش في ست بعد الصنفية اخبرنا جماعة عن ابي العباس عن ابي الحسن
يعرف بن اخي طاهر عن محمد بن طاهر عن ابيه عن عيبر النوكل عن ابيه عن يحيى بن زيد وفي المشوك عن عيبر النوكل عن ابي الحسن
روى عن يحيى بن زيد وعلاء الصنفية وفي بنو المعرف في سند هذا المشوك في هرون لعل احداهما تنسب الى الجرد ويظهر من عيبر
ورواه عن ابيه وجوه من العلم مضى الى الصنفية فالافضل على ذكر روايته عن يحيى اياهما منه ما فيه **أقول** فمغل في اياه كونه
ما فيه هذا الذي يظهر من سند الصنفية على صاحبها السلام الراوى باها المشوك ابو عبيد المشوك هذا والظاهر ان اسم ابيه هرون
لان ما في الصنفية مكذا حدثني عيبر المشوك الثقة عن ابيه متوكل بن هرون قال لقيت يحيى بن زيداه وفي مواضع اخرى قال
عمر قال لي اوه هذا هو لظمن آخر كلام جبروت كاسبق اما اول كلامهما فاني يظهر من خلاف ذلك وفي النقد يمكن التوفيق عن
وهي احتمال كون الزاد المشوك الذي هو جلد المشوك بن عيبر روى او ختم اليه ان يكون المشوك بن عيبر بن يقال لعبيد بن جهم ثم قال لا
ان يظهر من سند الصنفية ان المشوك الذي روى عن يحيى هو ابن هرون قلت لعل الخطب فيه اسم من اركاب لغتنا السابقة ليجاز
كونه منسوب الى الجلبه ومثله عيبر بن هرون الاشادة اليه تنق ويمكن كون بن بعد المشوك مصحفا وهو يورده ان رايت في نسخة
كلية ابن مصححة ابو نوح الخط وقال السيد المصنف ان المشوك لا يضر عليه من الاخطا بالتوفيق الا ان الشيخ نفى الدن الحسن
ما ذكره في تتم الموقنين وبلغ من فلكلامه ان الذي روى عنه الصنفية عن يحيى بن زيد بن علي الحسن هو المشوك بن عيبر
المشوك وليس لك بلغا روى عن ابيه عن يحيى بن زيد انتهى فنجده مشي بن اخري له كتاب بن ابي عبيد عن جبروت في

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحكم بغير حكمة
الطاب من رزقها
نقص الخشوع

وَيُضَالُ الْحُسْنُ

[illegible]

من الحنفية فيكونوا الزوا
جدا في الدنيا والآخر
في الجنة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَأَمَّا فِي مَثَلِ الْخَالِدِ
الْبَرِّ الْفَاضِلِ
فَإِنَّهُ كَانَ عَلَى
بَابِ الْبَيْتِ وَكَانَ يَحْكُمُ
بَيْنَ النَّاسِ وَكَانَ
يُحْكِمُ بَيْنَهُمْ

صنعتی

[illegible]

[illegible]

وكثير من مشهورهم من طين منهم نعم وبما يطق بعضهم لوجود معارض أقوى من باب الترجيح الاجتهادية فظهر ان قول قس
انه من الكذابين المشهورين ليس على ظاهره عندنا ولعل مراده انكذلك على التمسك وقول كثر وقد روى عنه الفضل الى قوله وغيرهم من الكذابين
والثقات اصل العلم يؤول الى انه غير راجح بالظن بل هذا يدل على ثباته وبصحة اكله والرواية من الشيخ عندنا كون رواية سويد معتبرة
مفنيها متلفا بالقبول مع ان الاعتناء المروية عنه في رويته من ابن بابويه وغيرهما الدالة على عدم غلوه وصحة عقيدته من اكثر مما
اقول ان الناس امثال هذه الاثبات انما امرهم على تعدل الجميع على التعديل بناء على اعتدالهم العليل سيما اذا طرقت اليهم اقطار
الشبهة فضعفوا جملتهم من الاخبار واسقطوا اكثر من الاخبار عن درجة الاعتناء وانما اذا امتعت النظر في هذا الشأن والاعتناء بالاصل
لها اصل الحقيقة لها مظهر البس اساطير هذا الفن الشيخ وغيره والمعتد وكثير من كثر وهو لا يجمعهم كلهم في مخالفة فلما الشيخ معتد
تضعف عن قضاياه بوضله وجلالته في الغيبة والمعتد ايضا رآيت تقاض قوليه في مع ان النقل المشكك عنه في التوثيق وهو يخط
وجوه عن الضعيف كتحديثه نقل الاخبار والروايات الواردة في الروايات مع ذلك ولا يتبعه نقل كلام قس بقول غيره في
عنه قس راجوه الى قوله من العدل والثقات وماذا ان لا يعترض به وعدم ارتقاء منه بكلامه في هذا الباب بل عليه في النظر في حديثه
بروي عنه واذن في الرواية بعد موثرون بالحيوة لا يدل على عدم صحته روايته عنه والادلة على الصحة في قس وقال في الغيبة
الغيبية في جملة كلامه في القام قد سئل في بعض مشايخي عن ذلك فلم يأت بمقنع وظن ان السبب المنع عن الرواية الى حاله
والاذن بعد موثرة ان محمداً سئل عن الفضل ثقة او في نفس الامر ان كان في زعم الناس من المجرحين قد رتب له في جملة ثقاتهم
السيد السعيد رضي الدين بن طائوس في رواية عنه جارية لذلك ولعلم الفضل ان ما اخذ عنه صحيح الواقع لقراين ولان الرواية
عن الناس جارية اذا احتمل الصدق ولا سيما اذا كان رجلاً وبالجملة فالذي يظهر ان سبب المنع كان خوفاً من بؤس الاحتياط لا دينياً
انتهى كلام ابو توب بن فوح بن ابي سائر ساجدة وصحة روايته لا يثبت من اذنه في الاخذ منه والرواية عنه وقوله لا اروي احداً عن شيئا
عرفت انه عن اجتهاد ومحمداً روى ما قول قس من الكذابين المشهورين كابي هبة في الخطاب فما يقضه العجب العجيب اذ ثبت شعرك
بجني حال رجل مشهور بالكنية معروف بالفسق على كفاة وجملة معاشه به سيما اصل العلم والفضل والورع منهم بحيث يكثر من
النقل عنه والرواية عنه فاذا رواههم يروون عنه وبأخذون منه مبالاة يقول قس مع امتناعه لم يشك به في ما يروون الكذب من الرواية
عن شيئا ابي هبة في الخطاب يحصل لنا القطع بان ما قاله الفضل ليس على حقيقة ولا سيما السيد السعيد رضي الدين بن طائوس في كلامه
في عمده هذا واشباهه محض ان جلاله قد روي عنه في اختصاصهم باهل العصمة سلام الله عليهم هو الذي اوجب خطا طعنهم
عند الشيعة لانهم لم يشكوا في اختصاصهم بهم بل طعنوا على اسرار الصنوية عن الاعتناء وخطابهم بما لا يتحمله اكثر الشيعة فنبهوا
الى الغلو وارتفع القول وما شاكله ما انتهى وقال شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله نقل هذا الكلام وهو قريب قال السيد المذكور
في موضع آخر في كلامه عن البسور والاعتناء من جهة الاثمة الثلاثة وذكر انه يكون بعض الاشياء من بعض المعاشات في بعضها فان
قس ذكر ان لار و الاحاديث محمد بن عيسى ما دمت حياً وارودها بعد موثري فلا تجل في ذم من يقول رواية الثقات لعل عنه
تدل على ذلك انتهى وقال الفضل ع بعد نقل قول كثر وقد روى عنه الفضل له لا يثبت هذا بل يكون بحالها لان الشيخ لا يثبت
مثل هؤلاء عنه فينبغي حاله لا يثبت به كما لا ينبغي ان يثبت وقد عرفت حال الشهرة الدعا وقال شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله نقل قول كثر المذكور
وهو يدل بحسب الظاهر على ان رواية الاجلاء عن شخص تدل على جلالته ولذا عده بعضهم من القرائن الموثوقة على انتقاله الفسق عن الشيخ
انتهى في الرواية والشيخ الكشي في كتابه بعد ما روى جملة ما يوجب القبح والعري في محمداً سئل عن علمه فاراد في تلك الجملة بما ذكره
عبارة قال ابو عمرو وقد روى عنه ثم نقل عبارة كثر المقتد منه ثم قال في نقل رواية الثقات عنه في قوة مدحه وتوثيقه والثناء عليه
انتهى فثبت بربيع الكلام في تضعيف جيش ومرة فاما مرة فانه ان توقف فيه في صحة كذا رآيت رجوعه عنه وقفت على ما ذكره
لفظ وهو كذا فاذن يكون محمداً سئل عن معتد والعلم بروايته عنه والجملة ما جرت فظاهر ايضا انتهى في تضعيفه فانك لا يثبت
نقل كلامه عنه وكثير من هذا يدل على اضطراب كان وقال اذا نظرت في النقل الى الفتوح سلم ما روي عنه من الدع نحو ما رواه ابو
طالب العمى في المتن الجليل من قول ابي جعفر جزي الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان ورواين آدم وسعد بن سعد عن خبر انهم روي في بعض
في سعد بن سعد والسند في غاية الصحة فان كثر واه عن اصحابنا عنه والاضافة بغيره في اليوم المفتوح لدخول الثمة فيهم لا محالة فثبت
وكذا سلم مدح طس لم مضافا الى ما قاله العلامة المجلسي في وقته والدة التي بل شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله العاضل عابيضه فالحق
بالاتباع وان كان قبل الاتباع ان الرجل من اقوان صفوان وذكر ما روي عنه كذا جعله الامام في قول صفوان اذ ان يثبت في قصصنا حتى
ثبت معنا شهادة قاطعة منه في حقه فثبت بروي شكايه ابن سنان الخلف في توثيقه عنه محمد بن ابي الصهباء ومحمد بن ابي الخطاب محمد

[illegible]

ما يستفاد من المتن مع السند وسقط من السند الاول رجل فزاعج ترجمه عن اقول مرهناك ما ينبغي ان يلاحظ وان من اجل ذلك قد
الفاضل ع في قسم الضعفاء ولم يذكر في الوجيزه اسمه وهو علفه واضحه منه محمد بن عباد بن ابي روف اسند عن محمد بن
عباس بن علي بن مروان بن المأمون ابو عبد الله البرزاني المعروف بابن الجهم ثقه ثقه في اصحابنا عن سعد بن كهر الخدي في كتاب المفتح الثقه
كتاب له ولحق كتابا تزل من القرآن في اهل البيت وقال جماعة من اصحابنا ان كتابه لم يصبه من معناه مثل وقيل انه الف في رقة حتى سلا لاد
الكاتبين الاولين وفي نسخة اخبرنا بكتبه ورواياته جماعة من اصحابنا عن محمد بن هرون بن موسى التلعكبري عنه قول في مشكا ابن
ابن علي بن مروان الثقه عنه التلعكبري محمد بن عباس كان يسكن في فاضة ثقه وروى عن ابيه والسنن علي بن بجرم صه وثقه
وعبد الله بن جليل له كتب اخبرنا الحسين بن علي بن محمد بن جعفر عن جعفر بن محمد بن عبد الله بن عيسى ابو عبد الله في كمر ابن عباس
روى عنه جعفر بن كذا كذا من الاصول اقول في مشكا ابن عباس بن عيسى الثقه عنه جعفر بن محمد بن عبد الجبار وروى عنه في مشكا
في ثقه ورواه صه بعد ترجمه الحروف من اصحابنا الحسن الثالث الهادي وروى عن ابي الصمغاني ثقه ونسب له روايات اخبرنا بها الحسن
جعفر بن محمد بن الحسن بن سعد بن عبد الله والجهري ومحمد بن يحيى والخذل اذ روى عنه قول في مشكا ابن عبد الجبار الثقه عنه سعد بن جعفر
والجهري ومحمد بن يحيى والخذل اذ روى عنه محمد بن محمد بن محمد بن يحيى والخذل محمد بن عيسى في نسخة وانه محمد بن الحسن الضعفاء
عن محمد بن عبد الجبار وروى في باب اقل ما يعطى الفقير من الصدقة عن محمد بن ابي الصمغاني قال كذا في الصدقة والمواد من الصادق
الهادي لان محمد بن ابي الصمغاني ابا عبد الله وقد روي عن ابي الحسن بن محمد العسكري وهو عن ابن بكير ومحمد بن عثمان
محمد بن عبد الحميد بن سالم العطارد ابو جعفر روى عبد الحميد عن ابي الحسن موسى وكان ثقه من اصحابنا الكوفي بن صه وروى عنه
له كتاب عبد الله بن جعفر بن عثمة وروى في كتاب ابن عبد الحميد وروى في ثقه وروى عنه محمد بن محمد بن يحيى وروى عنه في نسخة وانه محمد بن الحسن الضعفاء
عن جعفر ان التوثيق للادب استبعد يكون العنوان للادب ما ذكره لم يجد ولا ظهر فيكون التوثيق للادب ما ذكره لم يجد ولا ظهر فيكون التوثيق للادب
عبارة حتى هنا العله لاحتمال لو كان مرجوحا وحكم على توثيقه ما ولعله باوى النظر الى صه نعم قد تعد الرواية المشتملة عليه من
الصحاح وكذا طريق الى منصور بن حازم وهو في اقول ما نقله من وعن شمس بن جعفر بن حوشب على صه وفي مشكا ابن عبد الحميد
سالم العطارد الثقه عنه احمد بن ابي عبد الله وعبد الله بن محمد بن محمد بن يحيى محمد بن عبد الله بن الانصار اجاز التلعكبري جميع
وكان يروى عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر الجهمي في نظائرها على يد ابي احمد سمعت ابي الجهمي اقول الظاهر ان كونه
في مشاخ الاجازة وهو في المذبح كاسته الغواص محمد بن عبد الرحمن الانصاري اجاز التلعكبري جميع حديثه وكان يروى عن
عبد الله وعبد الله بن جعفر الجهمي لمحمد بن عبد الرحمن بن بكر المكي الاجاز على القريشي التميمي وبغواؤه الكوفي اسند عنه في مشكا
عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري القاض الكوفي وروى عنه عبد الله بن ابراهيم بن قتيبة عن ابن نمير روى عن ابن ابي ليلى فقال
كان صدوقا مونا ولكنه سني الخلف جذا وهذه الروايات التي قبلها عنك من الرجات لانها توجب تعد بلا صفة التميمي
الاول ويشير بالتي قبلها الى ما ياتي في ابن عبد الله ابن عم الحسين لا وجد له كره في هذا القسم اصله مع صه من ماله عليه وفي نسخة
سنة ثمان واربعين ومائة وروى عن ابن ابي عمير عنه عن ابيه وفي الوجيزه في اقول وفكره ايضا في القسم الاول وقال مدح
في شرح في الصالح المقدس لما زدد في وهو مدح مشكور صدوقا مونا من مات سنة ثمان واربعين ومائة انه في كل ذلك
عجيب عن بيان نصب الرجل اشهر من كذا بل هو من مشاهير المخربين ومن اقران ابي حنيفة وتولى الفضل بن ابيته ثم لم يبق القبا
بره من السنين كما ذكره غير واحد من المؤرخين ورواه شهادة جملة من اجله اصحاب الصادق غير مره لانهم وافضه مشهور وفي
كتب الحد يث المذكور ويحجب كره في الضعفاء كما فعله الفاضل ع محمد بن عبد الرحمن الثقفي البصري استند مات
سمع وماتين ومات في محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بالقاء المسكورة والباء الموحدة المفتوحة المحففة الرازي ابو جعفر متكلم
عظيم لقد حسن العقيدة في الكلام كان قد هاجم المعتزلة وبصر وانتقل وكان حاضرا في فاضل الامامية في زمانه له كتاب الامامة
ابو الحسين السوسجوري السني الممثلة قبل الواو وبعد ما والجمع والوكى لال الممثلة وكان ابو الحسين هذا من عبون اصحابنا
المتكلمين له كتاب الامامة ايضا وكان قد خرج على قدم من جنس بن جعفر قال ابو الحسين مضيت الى ابي القسم النخعي بعدد زباري الرضا استند
عليه وهو كتاب ابي جعفر محمد بن عبد الله في الامامة المعروفة بالاضافة فوقه وعليه ونقصه بالمسترسنة الامامة فعند الرقي قدفت
الكتاب الى ابن بنه فنقصه بالمستند في الامامة فحملته الى ابي القسم فنقصه بنقصه المستند في الكلام الى ابي جعفر
قد مات صه جبر الى قوله انتقل الى الثمة ورواه سمعت ابا الحسين بن مهلول العلوي الموسوي رضى في مجلس الوضوء الحسن بن
الحسين بن موسى هناك سجد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله سمعت ابا الحسين السوسجوري وكان من عبون اصحابنا

[illegible]

علی بن ابی طالب

[illegible]

الاستعداد

[illegible]

[illegible]

کبوتر لاد:

[illegible]

[illegible]

هو مرفوعه
فوالله
٤

الدوران عالمه يعرف فاضل عظمته ثمة وأي ثمة ركن الطائفة وعادها وادوع فتاكمها مؤسس ملة سيد البشر في رأس المائتين
الناحية عترة باقر العلم ونحرم والشاعنة عليه بحقيقة وتجبر جميع فنون الفضل فانتقدت جليلة لخاصة وحوى صنوت العلم فانتقدت
العاصم والمولى بان لا يمدح مثلي ويصف المعنى قننى في نعمة العز لعلين الصنف والولى الدنيا بأكمل حين ارمنا المنظر كما يشهد له
من شهد فضائله ولا ينشك مثلي جبر كان مبادره اثرت في سنة ثمانية عشر وسبعة عشر بعد المائة والالفة في اخرها وقلوبهم
في بهيتهم انتم انتم الى كبرياء شرفها الله وكلما يحظر بخاطره الشرع لا يدخل منها الى بعض البلدان لتغير الدهر وتكر الزمان
الامام في المنام يقول له لا ارضى ان يخرج من بلادى فجزم العزم على الاقامة بذلك النادى وقد كانت بلدان العرب سببا للشيعة
الشرعية من ملوكة قبل مدوة من معاشر الاحياء بين بل من جامليهم والخاصين حتى ان الرجل منهم كان اذا دخل كتاب من كتبنا
وصحله مع من قبله قد اخلى الله البلاد منهم بركة قد مررنا مندى المحبرة في الاحكام بانوار علومه والجليلة كل من عاصره من جهة
فانما اخذ من فوائد مستفاد من فوائد ولدان ورعان فقيان فقيان عالمان عاملان لان لا يكون منها وهو المولى الصوفى الامام
وام ظلمه قد بلغ الغاية ونحوها في وقت النظر بحقيقة العلم وقد امة النعم ان اردت الاصول والتفسير والتاريخ والقرآن في موهو
الغاية منها بالقرآن العلى بان شئت الغرض والرجال والمحدث فو رعة منها العذبا الحل كائن اوائل قدوة العراق مع والده الاشع
العلامة اشهرت مآثره وعلمه لى الخاصة والعامة فاجرت الاسماع ولجبت الاضطلاع فاحصا لامة بعد احصيته الله فاستدرك
به والباحثة معه فاستاذن والده العلامة في الحضور عند والقرآن فقلبه بالافلاك في فضل الله فلي فاحصا لامة بعد احصيته الله فاستدرك
لقران الجيد فاستخار فاذا الاية قال لمن لا ينف وهو يظن بانى لا تشرك بالله ان الشرك ظلم عظيم فزعى بوعظ واعزى عن نفسه
مبادره في كبرياء سنة اربع واربعين بعد المائة والالفة واشتغل على الله مدة اقامته في بهيتهم انتم انتم الى كبرياء
بها برهة من السنين مشغولا بالقرآن والى دين الاقامة والثالث ثم تحول الى بلدة الكاظمين عليه السلام الله واقام بها
الى سنة الطاعون في العراق والان هو في دار العجى كاد على علم حتى لقد قبل من ذنابه ايرفا ظلم ولم يستحقا صبغة وتحقيقات
ابينة منها رتاني جليلة الجمع بين فاطنين ودنيا على ركة وحسن سائل مناسك الحج جيدة جدا الا انها فارسية بيتها واقد
عربت اذ راسالة منها وهي سطاها وله كتاب مقام الفضل جمع فيه مسائل ابنة بل مسائل بلغة وشيعة وله حاشية على كتابه
وتبع على اية نتائج كذلك وله غير ذلك ووقفت له على كرايس لذة الرجال وديانة فقلت عنما في هذا الكتاب ثم ان القدر من الصالح المازد
اجزل لله اكرامه جدام الاستاذ العلامة من قبل ايتها الان باها وهو نور الدين ابن المقدس الصالح وكان له عشرة اولاد ذكور وهو
اصغرهم والمقدس المتقى المحلى قدس سره وحده ما من قبل امها لان بنت المقدس المتقى كانت في بيت المقدس الصالح فيكون العلامة
الحلى لاجاب ثراه خال منه ولذا يعبى سلمه الله عنه كبحال عنما رة بجدي له دام ظلم من انصتقا فريب من سبب مصنفها من اشر
على الفاتية برؤيته كتاب الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والخمس هو كتاب جيد جدا يبلغ مبلغ كتاب المذرك او يزيد ومنها حاشية على
كتاب الطهارة والصلاة من المذرك منه على عقلا الشرف سره وقد رة في المنام واعترون له بذلك واظهر الرضا بما هنالك و
تقليبه على رجال الخير ذكرت لمخضها هذا الكتاب قد اعطى فيها التحقيق حقيقة وبنه على فوائد وتحقيقات المبتغى لها المتقدمون له
بغير عليها المتأخرون ومنها حاشية على رسالة المقدس الاربى من اول كتاب لنا جري الى اخر الكتاب منها حاشية على الورد ومنها رسالة
الاجتهاد والاختيار ما يتعلق بمبادئ الشريعة الواردة فيها ومنها رسالة الى صالة البراءة وقصص المذاهب في اقسامها ومنها
رسالة في بيان تحليل النرجسية المتعلقة بالربا وما يظن انها شرعية وليس بشريعة ومنها الفتاوى الحارثة ذكر فيها ما لا بد للفقهاء
من معرفته ومنها الفتاوى المحققة بما يقال لها الفتاوى الجديدة والاولى العتيقة ومنها حاشية على معارف الاصول وهي
اوسالة الابنة بعبد ما اخر مصنفها رسالة في الطهارة والصلاة وحوث مسائل شرعية ودقائق لطيفة ومنها رسالة في
في انظاره واصلوه ورسالة في الزكاة والخمس صغيرة ورسالة في الحج فارسية وقد عر بها انا وهي مختصرة وخيرة والى قبلها و
التي قبلها والى بعيد ما ايقه فارسيان ومنها رسالة في العاملات جيدة ورسالة صغيرة في القياس ورسالة في حل شبهة في
والاختيار لطيفة ورسالة في بيان الجمع في بيان الاقسام والجمع ما يصح منها وما لا يصح ورسالة في جليلة الجمع بين فاطنين ودينها
على شجنا سمعت حيث كان منبر على اخر منة وحاشية العقد ورسالة اخرى فيسوط ورسالة اخرى اخضر منها ورسالة اخرى
في اصول الخمس ورسالة في العقد على البنت الصغيرة لمخض طيبة النظر اتمها ومنها رسالة فيسوط في شجنا صلوة
الجمعة ورسالة في الوجوب الجنب ورسالة اخرى اخضر منها ورسالة في حجة الاستصحاب وبيانات امر وما ينف من الاقوال ورسالة
في صورة مناظر نفع فاضل من علماء العامة في استحالة الرواية على الله نعم وعجز ذلك لخاصة وتوفيقه في الردية وحاشية على كتاب

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۹۹
 ۹۸
 ۹۷
 ۹۶
 ۹۵
 ۹۴
 ۹۳
 ۹۲
 ۹۱
 ۹۰
 ۸۹
 ۸۸
 ۸۷
 ۸۶
 ۸۵
 ۸۴
 ۸۳
 ۸۲
 ۸۱
 ۸۰
 ۷۹
 ۷۸
 ۷۷
 ۷۶
 ۷۵
 ۷۴
 ۷۳
 ۷۲
 ۷۱
 ۷۰
 ۶۹
 ۶۸
 ۶۷
 ۶۶
 ۶۵
 ۶۴
 ۶۳
 ۶۲
 ۶۱
 ۶۰
 ۵۹
 ۵۸
 ۵۷
 ۵۶
 ۵۵
 ۵۴
 ۵۳
 ۵۲
 ۵۱
 ۵۰
 ۴۹
 ۴۸
 ۴۷
 ۴۶
 ۴۵
 ۴۴
 ۴۳
 ۴۲
 ۴۱
 ۴۰
 ۳۹
 ۳۸
 ۳۷
 ۳۶
 ۳۵
 ۳۴
 ۳۳
 ۳۲
 ۳۱
 ۳۰
 ۲۹
 ۲۸
 ۲۷
 ۲۶
 ۲۵
 ۲۴
 ۲۳
 ۲۲
 ۲۱
 ۲۰
 ۱۹
 ۱۸
 ۱۷
 ۱۶
 ۱۵
 ۱۴
 ۱۳
 ۱۲
 ۱۱
 ۱۰
 ۹
 ۸
 ۷
 ۶
 ۵
 ۴
 ۳
 ۲
 ۱

[illegible]

الظاهر انه هو المصنف باسم جده ايضا في اخبار الرضا وبوينا الصحيح اخباره وان ذكر الشيخ محمد بن يعقوب الكندي هو الذي في مع
الوحدة ومع التذلل لا يضر ايضا لان الظاهر ينسب الى المشايخ بقية الكتاب الرواية على نظامه ومن الاجزاء التي لا امر ذكره
محمد بن مهيون ابو نصر الرضا في عاصم بن روى عن ابي عبد الله عنه ورواه عنه محمد بن عبيد الحارثي في كتاب مهيون
التمتعي الزعفراني في كتابه عنه يعني ابا النضر محمد بن مهيون الخشعي في كتابه في السند محمد بن ناجية الصيرفي الانصاري في كتابه في
تقوى روى عنه محمد بن احمد بن يحيى ولم يثبت محمد بن ناجية في كتابه في السند محمد بن ناجية الصيرفي الانصاري في كتابه في
له فوائد واخبار ناجية عن ابي الفضل من حديثه محمد بن ناجية في كتابه في السند محمد بن ناجية الصيرفي الانصاري في كتابه في
والصالح المصلحة والناكال في كتابه في السند محمد بن ناجية في كتابه في السند محمد بن ناجية الصيرفي الانصاري في كتابه في

[illegible][illegible]

قوفي منذ عشرين محمدا بن الوليد الجعفي ثم زاد أبو جعفر الكوفي بعد عن أبي خديبة ذكروه جماعة بعد ذلك روي عن أبي
 يعقوب حماد بن عثمان من كان في طبقة ما وعمر حتى لقيه محمد بن الحسن الصفار وعنه كتاب أحمد بن محمد بن خالد عنه يروي في كتابه
 الوليد الجعفي وممن وثقه بن حاتم ومحمد بن سعد بن عبد الحميد قال أبو عمر والكنى هو كوكلمة في طبقة وهو من أهل العلماء
 والفتنة وأما العلول بعضهم أدرك الرضاء وكلمة كوفيتون وقال جيش ثم نقل ما روي عنه وقال بطبرستان أنه الذي ذكره الكشي
 وفي كتاب ما ذكره وفي سائر ابن الوليد الجعفي أنه كتاب عن أبي الفضل عن ابن بطنة عن الصفار عنه ثم ينسب له كتاب يزيد بن
 بطنة عن أحمد بن أبي عبد الله عنه أقول ذكره في الحارثي فتمت النقاة واحتمل التعدد وقال الأمر المنسب له ذكره في قسم التوثيق
 وابن بطنة عن أحمد بن أبي عبد الله عنه أقول ذكره في الحارثي فتمت النقاة واحتمل التعدد وقال الأمر المنسب له ذكره في قسم التوثيق

جميعا بن كلام جش فكر وكذا الوجزة ولا يخ من نظر محمد بن الوليد الصخر شبا ضيقت وعن شة على كلمة شلب اليانين لوجز
 بعدا الشين المجرة في دابر الوليد الصخر عضت في ثقل فوجده بالثبا الصخر والظان تستعيت
 ص من غص لا يقبله اقول لوضع ما ذكره علي الرجل من الضعف الى الجلال وما من عن شة من رجة شبا في حني خ من زيادة الضو
 بعد الفجرة محمد بن الوليد بن الوليد الغزالي ابو الفضل كوة اسند عشر محمد بن وهبا الياء ابو حطة ابو عبد الله البجلي با
 لهمة ثم الوحدة ثم المشاة من تحت ساكن البصر ثم من اخطبا واخذ الردية قبل النخلة صخر الا الزجزة ثم روى عنه
 الناعكي اخبرنا عنه احمد بن ابراهيم الغزوين محمد بن ابي جعفر ثم العسبي فيهم الهمة ثم الوحدة المعنونة ولسان المشاة

[illegible][illegible]

حضرت علیؓ
 علی بن ابی طالبؓ
 علی بن ابی طالبؓ
 علی بن ابی طالبؓ
 علی بن ابی طالبؓ
 علی بن ابی طالبؓ

فَقَالَ
مَعَالِي رَافِعِ الْقَلْبَةِ
الَّذِي لَمْ يَنْصَحْهُ وَلَا يَخْلُصْ
حِينَئِذٍ مَعَ
أَفْوَاهِهِ
وَيَسْمَعُ

مؤلفه اكن من ابن عمر
 لکن شیخ اهل حق و مشایخ ارباب
 البیاض و سحر من العالی منه
 حامد بن عثمان و
 نقول
 برتبه
 و ابن ابرویم و حسن بن

صاحب فیوض الانوار علیہ
السلام
ابن علی
علیہ السلام
ابن ابراہیم
علیہ السلام
قائم مقام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

[illegible]

نقته وفيه ابن الحكم بن مسكين جالس كونه ثقة النعمان ما تقدم بحكمته قلت هو الظاهر من لغة اضلع بـ وجعل له ما عرفت انا واحد هذا

45

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٥
 وحيد
 الفخري
 الفخري

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ
وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ
وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ
وَمِنْهُنَّ الْمُؤْمِنَاتُ

[illegible]

فَتَجِدُ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ قَائِمًا عَلَى الْقُلُوبِ وَالْأَفْئِدَةِ وَالْأَعْيُنِ وَالْأَفْئِدَةِ وَالْأَعْيُنِ وَالْأَفْئِدَةِ وَالْأَعْيُنِ

[illegible]

[illegible]

لما دنا من البرصين والاعجاز وناصبك بما بان له من الابيات يوم كان بالبحر اراى والده الماحد قدس سره وليد ولدته من مولدنا ابو
عليه وعلى ابائه وابنائهم افضل الصلوة والسلام ورسول محمد بن احمد بن علي بن ابي طالب واسمها على سطح دارهم من بلادنا ما هو
منها ما يتجسس عند ريشة النظر يقول لسان حاله ما هذا ابن المسمى مولد عثمان من اصحاب امير المؤمنين ع باهية محمد بن ابي بكر
فقال بانك على ان الامر لك وابره من فلان وفلان فبنا لله وكان محمودا وهو الذي بايع امير المؤمنين على
البراءة من الاذنين ومنه كس معك قال حدثنا علي بن عباس بن عامر بن ابيان بن عثمان عن زرارة عن ابي جعفر ان امير المؤمنين علي بن ابي طالب
امير المؤمنين ع ومحمد بن ابي بكر جالس اكلوا الخبز وهو لى ما ذكره كفى وان لم يتخ طرفة الان من الشيخ بذلك يكن في هذا الباب
وقوله محمودا موجه في هذا الفصل اي فضل الحسن انتهى في الوجهين في صحيح ابن ابي عمير قال في ما في هذا الذي
يليه مهران بن محمد بن ابي نصر السكوني له كتاب قال ابن بطينة حدثنا الضعفاء احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن ابي عمير عن جابر بن
عقيل هو ابو البرز خذ دبري عن اخيه رباح وعنه البرز خذ دبري عن اخيه رباح وعنه البرز خذ دبري عن اخيه رباح وعنه البرز خذ دبري عن اخيه رباح
ظاهر هنا بانه الله ايضا ومضى في علي بن ابي حمزة ومهران بن جندب جميعا احببنا المشاة من تحت بعد ايام الفتوح والحوادث المذمومة ضيق
له كتاب يعرف برسالة مباح طريقها الضعفاء منها وهو محمد بن عثمان بن محمد بن محمد قال حدثنا ابو غالب احمد بن محمد بن جعفر
الزبان قال حدثنا العثم بن ربيع الصحابي عن محمد بن سنان عن مباح بن ابي نعيم في نسخة تخصص جندب بن سنان بالضعفاء اشار في
ان نسخة باقية السند واعتماده عليه وقد ذكرنا عدم ضعف محمد بن جندب في التماسين سبب وزاد في نسخة واحدة صحة شكوكه فلا كثر
وروى محمد بن ابي جعفر وكان يحبه جاشدا بدنا وان كان ومثلا كذا في الروايات السابقة في كثر روى عن الحسن بن الحسن بن
ابيه عن ابيه قال في ميم الثمان دار امير المؤمنين فقبل انه نام فنادى على صوتها بالانام فوالله لخصني لحبك من راسك
فانتهى امير المؤمنين فقال دخلوا بي فقال له ايها النائم لخصني لحبك من راسك فقال صدقت وانت والله لم تقطع بدنا
ورجلك ولسانك ولتقطع من الخلة التي بالكاسية وشق اربع قطع فوصلت انت على ربهما وجرى عن علي بن ابي حمزة
اكرم علي ربهما وخاله بن مسعود وعلي ربهما قال في ميم فحككت في نفسي فقلت ان عليا يخبرنا بالغييب فقلت له او كان ذلك امير المؤمنين
فقال اي ربهما الكعبة كذا عهد الي النبي فقلت لم يفعل ذلك امير المؤمنين فقال لي اخذت لك العنل الزنم ابن الامة العنل العنل
عبيد الله بن زياد لم قال وكان يخرج الى الجبابة وزاد معه فبنا بالخلة فيقول يا امين انك ولها شان من الشان فلما ولي عبيد الله
وبناه الكوفة وخطبها فعلق عمله بالخلة التي بالكاسية فخر في خطبته من ذلك فامر بقطعها فاشترها رجل من التجار بن شقرا اربع قطع
بسم فقلت اصالح اليه فخذها من احد يدقنا فاشترى عليا بسمي واسم في ردفه بعض تلك الاجنح فلما مضى بعد ذلك ايام اتوني قوم
اهل السوق فقالوا يا امير المؤمنين انهم يبيعونك في السوق وندنا ان يعزله عنا ويولد عليه نعيم قال ركن خطيب
القوم فضحك واخبرني فقلت اصالح الله الامير تعرف هذا المتكلم فقال من هو قال هذا امير المؤمنين فقال الكذا
الكذا علي بن ابي طالب حقا فقال لبرش من علي ولما كان مساوير ونول عثمان وتكون محاسنه ولا قطع بدنا رجلك
ولا صلبك منك فقلت انك لبيك من القول دون الفعل فقلت لله ما بكيت من القول ولا من الفعل ولكن بكيت من شكك
يوم اخبرني في مولاي سبدي فقال لونا قال لك قال فقلت اتيت الباب فقبل انه نام فنادى يا امير المؤمنين فوالله لخصني لحبك
فقال صدقت وانت والله لم تقطع بدنا ورجلك ولسانك فلنصلب فقلت من يفعل ذلك بي امير المؤمنين فقلت فقال لي
العنل الزنم ابن الامة العنل عبيد الله بن زياد قال فاستأذنته فقلت قال والله لا قطع بدنا رجلك ولا صلبك ولا صلبك
ومولاك فامرهم بقطع بداه ورجلاه ثم اخرج فامرهم ان يصلبوا في ارجلهم صوتها بها الناس من اراد ان يجمع حديث الكوفين من
من علي بن ابي طالب فاجتمع الناس وابطل محمد بن ابي الجباب قال خرج عن حبيب وهو بد مثله فقال ما هذا الجماعة فقالوا بسم
التمار وحدث الناس من علي بن ابي طالب قال فانصرف من عرافة فقال صلح الله الامير يادروا نبيك الى هذا من يقطع لسانه فاني است
امن ان يغيب فلو يا اهل الكوفة فيخرجوا عليك قال فالتفت الى حرمي فون برأسه فقال اذهب فاقطع لسانه قال فاقطع لسانه فقال
يا امير المؤمنين ما تشاء قال اخرج لسانك قد امرني الامير بقطعك قال بسم لا ادع ابن العنل الزنم في بيتك في مولاي ما تشاء قال
لسانه فخط ساعته فمات فامرهم بصلب فقلت اصالح الله الامير بصلب بعد ذلك بايام فاذ هو قد صلب في الزنم الذي كنت كنت قد
وقعت فيه السبا انتهى في غير ذلك في مضي في حبيب المظاهر ذكره قلت ساني ورس القرية في حرمي شكوك في الويل من
الشهيد آوى في صميمه بكره اليه فبقي اليه واسكان المشاة من تحت وقبل بضم اليه وفتح الباء والواو بعد اسمهم في العنل
العنل ذكر كثر وروايت كثيرة تدل على ما حقه وقال علي بن مسير عن عبد العزيز بن كان كونا وكان ثقة قال ابو جعفر يا امير المؤمنين

بخدمتِ عالیہ
الکالج
الکالج

بسم الله الرحمن الرحيم

قد حضرنا مجلساً من مجلسي في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
عبد العزيز بن الحنفية بن أبي شامة في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
وغير ذلك في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
وتقولون ما شئتم فقال اي والله فقال اي والله بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
الله ودينه ملكه فاعينونا بوجه واجتماعنا بوجه ثقتي في قولك لولا ان النوبت في نفسي عندي من حج ولم يبق لي في ذلك
حق الوسيط ميمون البان قريش وزاد في الكوفة بوجه عندهما في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
بطن من بني اسد قال كان رجل من اصحابنا يقال له بنجة القواس ليس هو بعرف قال معك سئلت عن بنجة فقال هو بنجة
بن غمار الصيداوي قال واخبرني بعض ولدك ان البعيد الله كان يقول ان بنجة في هذا الاسم انتهى في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
الصيداوي حدثني معك قال سئلت عن بنجة فقال هو بنجة واسم اخيه ناجية بنجة في هذا الاسم انتهى في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
الى قول ليس هو بعرف في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
القواس في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
جلد به فكان رجل اه وبما شئنا الى تناثره كما هو في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
جس في كتاب جعفر بن بشر عنه في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
الحديث قال حدثني قال محمد بن عيسى بن جعفر بن الحارث في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
عن كذا في كتابي ناجية ما بيني وبين عن الاتحاد في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
اشين وعلم على كل منها ما بيني وبين عن الاتحاد في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
ابان عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
علي بن كمال وذكر الراوي في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
الحسن موسى في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
عن ابي الفضل عن ابن بطر عن احمد بن ابي عبد الله في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
من اشياخ العلماء وروى عنهم الا انه قيل ان كان من العلماء لم يرو عنه في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
روى عنه العياشي في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
علي بن الحارث في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
عن مشايخنا في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
عدم كون نصره ابا ومن يتبع الرجال بغير علمه في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
ذكرنا في النواتك الا ان كان من الرواية عن شخص دليل الاعتماد ورواية العياشي عن غير علمه في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
اه ملح منه في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
اقول اجمع علماءنا على اشتراط الاسلام في الراوي ليجعل على كمالنا في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
الا اعتماد عليه والاستناد اليه وصرح الشيخ في القصة بان الغلاة والمعتزلة من اهل الرواية في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
وفي ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
والاول بالمثل في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
ولعمري واليا من في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
سعد بن عبد الله عن علي بن محمد الرازي عن نصر بن الصريح في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
للناحية فاستشاره فقلت ايها الشيخ فقال هو في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
علي بن كمال ثم انصرفت اليه بعد سنتين فقلت له عن كمال في ذلك يومه الله تعالى بصلواتك علينا وعلى آله وصحبه وسلم في ذلك
له وكتب اليه كان المال الف دينار فبعثت بها فان احببت ان تعامل احدا فعامل الاسد بالري قال نصر وروى علي بن كمال
فخرجت من ذلك جز عاشر بدا واعتم له فقلت له لم تغم ونجرح وقد من الله عليك بدلا لئلا ينقد خبرك مبلغ المال فقلت له

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

حاجنا

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الحول
مفتي محمد بن عبد
في مشكا
م

عَلَّمَ الْكَلِمَةَ

[illegible]

أقول
العلم بالثبوت
ليس طريقاً
قضيه ولا ثبوتاً
لأنه يكون
مؤيداً
بني القامح

[illegible]

[illegible]

১৯৭৬

(Faint handwritten notes in Arabic script)

۷
اتول
بانی اوستکا
مکا
ع

الماء

[illegible]

من

فمن كان
من انفسهم
فمن كان
من انفسهم
فمن كان

[illegible]

[illegible]

۱۰
 من المهدى عليه السلام
 فطما انشج حياء الله
 بل انظروا لهذا
 منته
 ۱۱

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

لاہکی علیہ بعض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بِقَوْلِ الْعَبِيدِ
عَبْدِ اللَّهِ
الْعَبِيدِ

ملحق نقله
 قرعہ مانقلنا
 فان با ما يصعد
 با ما من غير
 الحاصل
 ح

بِضَالِ الْعَبْدِ وَالْغَنِيِّ
عَبْدُ اللَّهِ وَالْغَنِيِّ
الْغَنِيِّ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وہاں

صاحب تصانیف و کتب
علم الفقه و صاحب الفوائد
مؤلف الفوائد الاصلی
صاحب اوراق و احادیث

حساب دارالحمد الى
عبدالله بن عمر
الرحمن بن احمد بن محمد
الرضعة البغدادى
المسمى من الثانية

معارف
سفوفت مدن
بن اعلام الورث
روحی فضل کریم
لورضاء حج

المعروف

صفوات من
تأعلام الورق
و في فضل كرام
الرضاء

من آلِ
محمد بن
بِالله ربِّ
م

عبد الله بن جعفر الجعفي قال كتب ابو الحسن العسكري الى علي بن محمد والفريسي اعتمد فيما بيني وبين الله بان الباطل عندى حسب ما اظهرت
فمن استنيت عنه وهو قاتل علي عليه الهمة الله وان لن يسكن الا الاخرة في اعنقه ومضاه ومعادنوا الدنيا في ذلك بالكره ما وجد
السبيل اليه ما كنت امر ان يذل الله بامر غير صحيح فقلت في ذلك في اعنقه ومضاه ومعادنوا الدنيا في ذلك بالكره ما وجد
والعكر لم حق وان مسائلكم بيني وبين الله عن هذا الامر المؤكد في قول المعاصي والمجاهدة كنت بحسب ليلة التلا بالشمع ليل من
شهر ربيع الاول سنة خمس مائة وانا اتوكل على الله واحمد كبرياؤه وانه امر احد بن هلال العير كما روى محمد بن يعقوب في خروج في العرس
في توبيخ طوبى اخضرناه ونحن بزم من ابن هلال الادوية ومن لا يبرء منه فاعلم الاشياء واصل بلده وعينهم على الاطول بذكره لان ذلك
مشهور ووجود في الكتاب في الفوائد التي كانت قال الشيخ في فاما التبرع المحمود في زمان الغيبة فاولهم من مضى ابو الحسن علي بن محمد
العسكري ابو محمد الحسن بن علي بن محمد بن ابي جعفر في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
ابونصر هبة الله بن محمد بن احمد الكجاني بن بخت الجعفر العسكري قال ابو نصر كان اسد باوينا من المعري كان اسد باوينا من المعري لما رواه
ان بابا محمد الحسن بن علي قال لا يجمع على امر من عثمان وابو عريكة كنهه في قبيل النعمان وقال له العسكري ايضا لانه كان من عسكره
واخي وقال له النعمان لانه كان في حقه في الامم في الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن جعفر الجعفي عن ابي عبد الله بن جعفر بن
عن محمد الحسن بن علي انه قال المعري في سنة ثمان مائة فالتا اليك فبقوا في وقتها وما قالوا لك فبقوا في وقتها وما قالوا لك فبقوا في وقتها
لما موثا الثاني ابو جعفر محمد بن عثمان قال الشيخ في الخبر في جماعة من مرد بن موسى عن محمد بن همام قال قال لعبد الله بن جعفر الجعفي
لما مضى ابو نصر سنة ثمان مائة في الكتاب في الفوائد التي كانت قال الشيخ في فاما التبرع المحمود في زمان الغيبة فاولهم من مضى ابو الحسن علي بن محمد
بن تاب بامانه والتوفيقات يخرج على يده الى الشيعي في المماطولة جوفته ثم قال في الخبر في جماعة من مرد بن موسى قال اخبرني
ابو علي محمد بن همام رضى جينا قبل موته وكان وجه الشيعي وشيوخها فقال لانا ان حدث على حدث الموت فالا مر الى القم لمحمد بن محمد بن
التوفيق فقامت ان اجعله في موضع يدي فاجعلوا اليه وعدوا في امور ذكره عليه قال ابو نصر هبة الله بن جعفر الجعفي عن ابي عبد الله بن جعفر بن
وعنه ان ابلي جعفر بن محمد بن عثمان المعري في سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
ماني سنة اربع وثلاث مائة وان كان تحول هذا الامر بين من سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
شعبان سنة ست وعشرين وثلاث مائة في الخبر في محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبد الله بن جعفر الجعفي عن ابي عبد الله بن جعفر بن
ابو القم رضى الى ابلي الحسن بن علي بن محمد السمر في سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
ولم يقدّم مقامه فلم يظهر شيئا من ذلك وذكر انه لم يثر بان يوصي له احد بعد في هذا الشأن قال الشيخ في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
اقوام ثقات ترد عليهم التوفيقات من قبل المتصويين المتفاد من الاصل منهم ابو الحسن بن محمد بن جعفر الاسدي في الخبر في ابو الحسن بن جعفر
جبلد العنق عن محمد بن الحسن بن الوليد بن محمد بن يحيى الطراد عن محمد بن احمد بن يحيى عن صالح بن ابي صالح قال سألني بعض الناس في سنة ثمان مائة
قبض شيء فامتنعت من ذلك وكنت استطلع الرأي فاني الجواب الى محمد بن جعفر المعري فليدفع اليه فقامت من ثمان مائة وروى محمد بن يعقوب
عن علي بن محمد بن محمد بن شاذان البزازي قال اجتمع عندي جماعة من رضى عنهم في سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
ولم يقدّم مقامه فلم يظهر شيئا من ذلك وذكر انه لم يثر بان يوصي له احد بعد في هذا الشأن قال الشيخ في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
قال كنت واحدا من ابي عبد الله العسكري في رضى عنهم في سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
السيد السند الحق بن طاهر رضى في ربيع الشبهة قد حصلت الغيبة الصليب الامر على حسب ما افته في الاخرة عن ايامه ولما افته في الغيبة
القصير في سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
الشم الجعفي في محمد بن علي بن بلال وابو عمرو عثمان بن سعيد التمان وابنه ابو جعفر محمد بن عثمان رضى وعمل في هوانى واحمد بن اسحق وابو محمد
الوجياد ابراهيم بن محمد بن ابراهيم وجماعة آخر وكانت مدة هذه الغيبة اربع وسبعون سنة وكان ابو عمرو عثمان بن سعيد قدس الله في ابراهيم بن محمد بن محمد
روحه بان لا يبرء من قبل وثقة له ما تم قوله في الباقية من قبله وظهرت المعجرات على يده ولما مضى لسبيله قام ابنه ابو جعفر مقامه
عليه ومعنى على من هاج ابيه رضى في آخر جادى في سنة اربع وخمسين وثلاث مائة وقام مقامه ابو القم الحسين بن رضى عن من بن نوح بن جعفر
ابيعن محمد بن عثمان عليه واقامته مقامه في رضى عنهم في سنة ثمان مائة في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
كلما ذكر في آخر وهو عزير لعل النسخة في المقدمة الاولى في ذكر جماعة من الوكا في الفوائد التي كانت قال الشيخ في حقه ما استسبحه في سبيل الله بن جعفر الجعفي كان اسد باوينا من المعري لما رواه
الذين ادعوا اليابته على ما ذكره الشيخ في الكتاب المذكور في قوله ان لم يعرفون باسره في خبرنا جماعة عن محمد بن المعك بن علي بن محمد بن

३. १०/११/१२
 ४. १३/१४/१५
 ५. १६/१७/१८
 ६. १९/२०/२१
 ७. २२/२३/२४
 ८. २५/२६/२७
 ९. २८/२९/३०
 १०. ३१/३२/३३

وطريقه الى احمد بن داود الهنزي وولد محمد بن احمد والطائفة فقه وطريقه الى ابن ابي عمير بن جعفر بن العلوي في ذلك الترخي في كتاب الرجل
الا انه مجهول الحال لكن الشيخ الى ابن ابي عمير طريق حسن ابراهيم بن هاشم ذكر في سنن هو طريقه الى جميع كتبه ورواياته ما عدا التواتر ثم قال
وطريقه الى علي بن خنيس اسانيد سب في سنن مجهول الا انه قال في سنن له كتباً معتمدة جبهه الغرض فيها احمد بن عبد الله بن عيسى بن ابي
الحسين بن علي الشنقي النخعي بن ساهان من علي بن خنيس وابن حاتم يومئذ في هذا مع ما عرفت ورويته واضحة على كون الكتب متواترة
وهي مبدأ الشيخ فلا يضر جهالة الطريق اليها ثم قال فائدة اعلم ان الشيخ في رواية اسانيد سب واقصر ناهن ابراهيم الخبر على الاصل او بدله
المصنف الذي اخذ بالخبر سب من حديثه واسنونه فاعاد بهجده ناهن ما يتعلق بالحديث اصحابنا رحمهم الله الى ان قال فثبت في حق الله
للضلع فخص بذلك الطريق التي يتوصل بها الى رواية هذه الأصول والمصنفان في ذلك ما على غاية ما يمكن من الاختصاص بالخبر الا ان كتابه الذي
عرجه الى سب للخبر الا ان كتابه الذي اخذ من ذلك عن جد المراسيل والحق باب السند وقال في آخر الاسانيد قد وردت جمل من الطرق الى هذه المصنفين
والاصول في تفصيل ذلك شرح بطول هو مذكور في الهامات المصنف في هذا الباب للشيخ ومن اوله اخذ من هناك وقد ذكر في
ضمن مستوفى في كتابه من سنن الشيعة وقال في الاسانيد قد وردت في كل باب عقيدة اما جميع ما روي في باب كان الاختصاص فله وان كان
يتعلق بذلك الباب كثير اخذ اوردت منه بطول فاضغار ولدت بالباقي على الكتاب الكبير في سنن سب في اول الكتاب ايراد الا ان كتابه
باسانيد ما روي على ذلك اعتمد في الجزء الاول والثاني ثم اقتصرت في الجزء الثالث دعوات على الاصل بدو كرواوي الذي اخذت
من كتابه اروي ان اورد في الفخ من الكتاب جمل من الاسانيد يتوصل بها الى هذه الكتب الاصول جميعاً علمت في تفصيل الاحكام وقد
في آخر الاسانيد قد وردت جمل من الطرق الى هذه المصنفين والاصول في تفصيل ذلك شرح بطول هو مذكور في الهامات المصنف في هذا الباب للشيخ
من اراوه وقف عليه من هناك انتهى كلامه على الله مقامه الكتاب من هذا الكلام فوائد في ما كانت الاحاديث المذكورة في الكتاب
المؤددة عن الاصول والمصنفين كما صرح به فلا يضرنا ما صنف الطريق في ذلك المشايخ اوجها الهام في جمل الكتابين متى علمنا بان الاصل في الكتاب
كان مشهوراً واكتفى بحسين بن سعيد والفضل بن شاذان وما شاكلها فانهما في ذلك سبباً في الاضطرار فيهما الى الاضطرار في تلك الشا
قد علمنا من كلام الشيخ في بعض الطرق المذكورة في الكتابين بعض الطرق الى المشايخ واهل الاصول وحسبنا حالهما في الطرق الى هاتين السج
خصوصاً كتابه الهنزي الذي جمع فيه اهل الاصول والمصنفين وذكر جميع الطرق اليها فقلنا ان تأخذ منه الطريق من هنريته اذا كان صحيحاً
وان كان في هذه الكتابين متعباً او مجهولاً عندنا فقلنا الشيخ في كثير ما يروي عن الطرق لعلوه مع علمه بحال رجاله او تحفته بصحة ترويه
الاحوال ونحن لما اعتدنا الوقوف على ذلك لسجد الهدى لم نغفلنا ذلك في مواضع عديدة وان لم يكن للشيخ فيه شك لم يحصل له بل
ان تأخذنا الطريق الى الرجل من الهنزي ان لم يكن كونه هنا طريقاً كما هو في غيرنا وحسبنا ذلك من طريقه بن عبد الله وما شاكلهم وما هو يبدوا
بأننا من ان الشيخ في رواية ثور السند لنا في غالباً وان ضعف وكونه باخذ الاحاديث من الاصول اعتماداً على اشتها الاصل في الكتاب الذي
ياخذ منه تلك الاحاديث تكراراً للمتن الواحد باسانيد مختلفة بعضها واضح الصحة وبعضها واضح الضعف خصوصاً كتابه الذي وضع
لشاهد على ذلك ان الامام محمد بن يعقوب الكوفي قد ذكر في كتابه في باب صفة الوضوء حديثاً يروي عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير
عمر بن اذينة عن زرارة عن بكير بن ابي اسالا ابا جعفر عن عمرو بن شعور عن رسول الله فدا عابطس في قوله ما فسر به الهنزي فغيره ما فسر به
على وجهه ففصل بينهما ثم عرفت الهنزي فافزع بها على زاده البشير من الفرق مصنع بها مثل ما صنع بالهنزي ثم مسح رأسه وتدبى بليل
كنية لم يحدث لها ما وجد بل انما قال ان الله عز وجل يقول يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وتلبسوا بدين
من وجهه الا غسله وامر ان يغسل اليدين الى المرفقين ففصل له ان يدع شيطان يده الى المرفقين لا غسله لان الله تعالى يقول اغسلوا
وايديكم الى المرافق ثم قال وامسحوا برؤوسكم واجعلكم الى الكعبين فاذا مسح بشيء من رأسه بشيء من قدميه ما بين الكعبين الى اطراف الاحكام
فقد اجزاء قال فقلنا ان الكتاب فقال ههنا يعني المفضل دون عظم السان فقلنا هذا ما هو فقال هذا عظم السان والكعبين
من ذلك فقلنا اصلح الله فالفرة الواحدة تجري الوجه وغرفة اللد راع فقال نعم اذا بالغت فيها والثنان تانها على ذلك كله وهذا الطريق
طريق معتبر لا يتصرف عن الصحيح كما علمت وقد ذكر في هذا الحديث بطوله في باب لكنه قد روي في الاحكام فذكر كل حكمه موضعاً فانه
رواه في اربعة مواضع منها ما صورته اخبر في الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
ابن اذينة عن بكير بن زرارة عن ابي اسالا ابا جعفر وذكر في الحديث الى قوله لم يجد لها ما وجد بل الا انه قال يا ايها الذين امنوا
ما و منها اخبر في الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن الحسن بن ابان عن الحسن بن سعيد عن ابن ابراهيم عن ابن اذينة عن زرارة
بكبير بن ابي اسالا ابا جعفر عن عمرو بن شعور عن رسول الله فدا عابطس في قوله ما فسر به الهنزي فغيره ما فسر به الهنزي فغيره ما فسر به
قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم واجعلكم الى الكعبين فاذا مسح بشيء من رأسه او بشيء من قدميه ما بين الكعبين الى اطراف الاحكام
اصلح الله فانه الكتابان قال ههنا يعني المفضل دون عظم السان فقلنا هذا ما هو فقال هذا عظم السان والكعبين

سعدان بن مسلم عن ابراهيم بن عبد الحميد الكوفي وجعل في الجمع السند الاول موثق والثاني حسنا وفي الوجيزة جعل السند حسنا
للخلاف كون الحسن اذون والوثوق والى ابراهيم بن عثمان سيد ذكره الميرزا في الكنية بعنوان ابى اوتوب الى ابراهيم بن عمر اليماني صحيح كافي
اقول السند ابى رضى عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر التميمي ان الطريق ضعيف و
لعل لما ذكره في ترجمة ابراهيم عن تقديم تضعيف بعض ابراهيم على تعديل جش مع ان جش نقله عن ابن نوح وغيره وابن نوح مفسر
وغيره وقد مضى الكلام فيه مفصلا وفي الوجيزة الطريق صحيح والى ابراهيم بن محمد التقي فيه احمد بن العلوية الاصلها وهو غير
مصرح بالوثوق لكن اعتمد عليه المصنف وقد باني في سياق المدح قلت للسند طريقان الاول ابى رضى عن عبد الله بن الحسين بن
عن احمد بن علوية الاصلها عن ابراهيم بن محمد التقي والثاني محمد بن الحسن بن احمد بن علوية عنه وجعل السند في الجمع محمولا وكذا في
الوجيزة وجعل ابراهيم ممدوحا وقال وقيل ثقة ومضى في الاسماء ما يونس بن محال احمد بن علوية بل الظاهر انه من الحسن والى ابراهيم
محمد التقي ثقة حسن كافي ص ابراهيم بن هاشم قلت السند احمد بن زباد بن جعفر الحميري رضى عن علي بن ابراهيم بن محمد التقي والى ابن
ابن مهران صحيح كافي ص قلت السند ابى رضى عن حمير عن ابراهيم بن مهران بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون
بمدح ولا يوثق الا ما تقدم من المصنف ورواية جماعة من الثقات وربما احتل ان يكون اخا عبد الله بن ميمون فيشمل قول المصنف
نور الله في ظلمات الارض وقال ابن حجر انه كوفي صدوق في نقله من الثقات منهم ابن مسكان بل يظهر تارة رآب عن احمد بن محمد
محمد بن سنان عن ابي الحسن قال بعثت بمسئلة الى ابي عبد الله مع ابراهيم بن ميمون قلت له الخبر اعتماد ابن مسكان عليه وقوله ربما احتل
لا يخفى ما فيه فانه كوفي وعبد الله مكي والصنف سالكم انتم بمكة فقال اربعة فقال انتم نور الله الخ قلت السند محمد بن الحسن بن
الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن معاوية بن عمار عن ابراهيم بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون
الجمع السند حسن وقوله سلمة الله وعبد الله مكي لا يظهر من ترجمته ذلك وقوله كما انتم بمكة لا يسلم من الا ان في شموله له خفاء
هذا ومضى عنده دام ظله من ان القائل لذلك التبعنا الامير فلا يخفى ان الذي سبق عن كاش ونقله في ص ابراهيم ابو جعفر
فلا حظ الى ابراهيم بن هاشم صحيح كافي ص قلت للسند طريقان الاول ابى رضى عن محمد بن الحسن بن احمد بن علوية عنه وجعل السند في الجمع محمولا وكذا في
الوجيزة وجعل ابراهيم ممدوحا وقال وقيل ثقة ومضى في الاسماء ما يونس بن محال احمد بن علوية بل الظاهر انه من الحسن والى ابراهيم
محمد التقي ثقة حسن كافي ص ابراهيم بن هاشم قلت السند احمد بن زباد بن جعفر الحميري رضى عن علي بن ابراهيم بن محمد التقي والى ابن
ابن مهران صحيح كافي ص قلت السند ابى رضى عن حمير عن ابراهيم بن مهران بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون
بمدح ولا يوثق الا ما تقدم من المصنف ورواية جماعة من الثقات وربما احتل ان يكون اخا عبد الله بن ميمون فيشمل قول المصنف
نور الله في ظلمات الارض وقال ابن حجر انه كوفي صدوق في نقله من الثقات منهم ابن مسكان بل يظهر تارة رآب عن احمد بن محمد
محمد بن سنان عن ابي الحسن قال بعثت بمسئلة الى ابي عبد الله مع ابراهيم بن ميمون قلت له الخبر اعتماد ابن مسكان عليه وقوله ربما احتل
لا يخفى ما فيه فانه كوفي وعبد الله مكي والصنف سالكم انتم بمكة فقال اربعة فقال انتم نور الله الخ قلت السند محمد بن الحسن بن
الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن معاوية بن عمار عن ابراهيم بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون

ابى رضى عن محمد بن الحسن بن احمد بن علوية عنه وجعل السند في الجمع محمولا وكذا في
الوجيزة وجعل ابراهيم ممدوحا وقال وقيل ثقة ومضى في الاسماء ما يونس بن محال احمد بن علوية بل الظاهر انه من الحسن والى ابراهيم
محمد التقي ثقة حسن كافي ص ابراهيم بن هاشم قلت السند احمد بن زباد بن جعفر الحميري رضى عن علي بن ابراهيم بن محمد التقي والى ابن
ابن مهران صحيح كافي ص قلت السند ابى رضى عن حمير عن ابراهيم بن مهران بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون
بمدح ولا يوثق الا ما تقدم من المصنف ورواية جماعة من الثقات وربما احتل ان يكون اخا عبد الله بن ميمون فيشمل قول المصنف
نور الله في ظلمات الارض وقال ابن حجر انه كوفي صدوق في نقله من الثقات منهم ابن مسكان بل يظهر تارة رآب عن احمد بن محمد
محمد بن سنان عن ابي الحسن قال بعثت بمسئلة الى ابي عبد الله مع ابراهيم بن ميمون قلت له الخبر اعتماد ابن مسكان عليه وقوله ربما احتل
لا يخفى ما فيه فانه كوفي وعبد الله مكي والصنف سالكم انتم بمكة فقال اربعة فقال انتم نور الله الخ قلت السند محمد بن الحسن بن
الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن معاوية بن عمار عن ابراهيم بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون بن ميمون

سيما مع ما تقدم في اول كتابه وروى هو عن ابى القاسم حسين بن روح هذا اخر ما
كتبه المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه وقد كتبته بيدي
الفانية وانا ملي الخاطئة واجيا ان ينفع بها المؤمنين
والعلماء والمحصلين وان يكون ثوبا مفضلا
الى جبال الدنيا والى الله العالمين
في كل الف والدين شهر جمادى

الاول من الف والدين شهر جمادى
والثاني من الف والدين شهر جمادى
والثالث من الف والدين شهر جمادى
والرابع من الف والدين شهر جمادى
والخامس من الف والدين شهر جمادى
والسادس من الف والدين شهر جمادى
والسابع من الف والدين شهر جمادى
والعاشر من الف والدين شهر جمادى

المعرف في الجملة من نحو هذه الثعالب لا ينافي في مقدمة كل علم كفاصل في محاله وما يثبتاه ظهر حال التعريف الآخر وهو
 انه العلم بأحوال رتبة الخبز الواحد فانما هو مفادها وظواهرها في حكمها مضافا الى ان في جعل الذات من الاحوال ما يرى في لادته
 معها اسقاط الاختصاص كما ان الادلة التعريفية بانه ما وضع لمعرفة الحديث المعبر عن غيره ونقول في الشئ انه رتبة الحديث منع اراة
 الجنس البحث عما يثبت بغيره من الاوصاف المميزة لبعضها عن بعض والموجبة لاعتناء قول بعض وعدمه في آخر فلا يتوهم
 ان البحث عن ذات الجمع والاكثرين ليس بمبحث عن عوارض الموضوع ولا بجنس ثبوتها في الغرض منه تمثيلها لاعتناءها كما هو واضح ويمكن على
 هذا جعل البحث عن عوارض نفس الموضوع بناء على جعل التجربة والتخصيص من عوارض الجنس فلا اشكال في البحث عن الذات ولو
 من حيث الاعيان والعام اراة العهد والبحث عن عوارض الموضوع ولا بدح من جعل البحث عن الذات على ما ذكرناه والالم يكن بحثا
 عن العوارض ومع ذلك ليستشكل البحث عن اوصاف المدح والقدح بانها من العوارض التعريفية فان لحوق العدل والفسق مثلا للرواة
 انما هو لا مخرج بينهم وغيرهم من افراد الانسان او المكلفين منهم وهو خوف العقاب ومطابق الذم واللوم وخلافه لانهم
 اولاء لهم او امسباوهم حتى يكونا من الاعراض الذاتية وقد تقرر في محله ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
 الا ان يمنع ذلك عليهم بالبحث على ان الموضوع مما يبحث عن العوارض المقصودة مطلقا كيف والبحث في كثير من العلوم عن العوارض
 التعريفية فيبحث في الاصول عن الدلالة لعدمها والعموم والخصوص والاطلاق والتقييد في غير ذلك وموضوعه من الادلة لما
 يعرض ما ذكره واخره لا مخرج هو الوضع ونحوه وفي الفقه عن الاحكام التكليفية وغيرها وعروضها الموضوع الذي هو فعل
 المكلف بواسطة امر خارج لم هو جعل الشارع وفي الطب عن كثير من امراض بغير الانسان والزام الاستطراد بعدد افعال البحث
 في الرجال عن مطلق الاوصاف المربوطة بل الخاصة منها بالرواة وكذا في غيره مما ذكره وغيره ولا يخفى انه لا بد من التزام اختصاص
 واسطة بثبوتها ايضا بهم اذ المدعى عليها والاول لا يفتقر عنه فان عروض الخاص بواسطة العام واجبه والالتزام بالاختصاص عن
 الاول هذا على طريقة القوم فاما على طريقة شيخنا في الفصول من تفسيره الغرض الذاتي بما يعرض للشئ لانه لا يوافق واسطة
 في العروض سواء احتاج الى واسطة في الثبوت ولو الى مبادئ اعم لا فلا اشكال في موضوع ان خوف الذم ونحوه من الواسطة في
 الثبوت لعدم عروض المدح والقدح له بل انما يعرضان للرواة بواسطة فهو واسطة في الثبوت وجميع ما يذكر في الرجال من
 العوارض التي تثبت للرجال وكذا الاصول فان ما يذكر فيه من عوارض الادلة وان عرض بعضها لغيرها واخصر بعضها كالخاصة
 لذوات الادلة فانها الموضوع لا بوصف الدليلية مع المنع عن اختصاصها به لعروضها للثبوت ونحوها الا ان يرد في استنباط
 الكلية في الفرع وهكذا الكلام في الفقه والطب وغيرها وتفصيل البحث في ذلك في محله فان ما اخبرناه من خلاف هذا الشبهة
 كما اعترف به وقد وقع في نقله عنهم خلل من جهة اخرى فراجع واما الامر الثالث مما يذكر في التفقه هو بيان ما يثبت في البحث
 اليها للفتية وان كان مطلقا غير موجب للاحتياج الاستكشاف في الحاجة ولذا عبر كثير في نحو المقام ببيان الحاجة لكن من المعال
 اراة الغالبة الخاصة من مطلقها في المقام مع احتمال الاطلاق لجرم الانسان الى عدم لغوية البحث والاستغناء وعلى كل حال فوجه
 الحاجة الى هذا العلم ان استنباط الاحكام الواجب عنها او كفاية موقوف في ازماننا او مطلقا على النظر في الاحاديث لوضوح
 عدم كفاية غيرها وغناه عنها فلا بد من معرفة المعبر منها الذي يجوز الاستنباط منه والدليل عليه حيث نعرف ان جميعها ليست كذلك
 ولا يثبت حصول هذه المعرفة بالمعرفة الى علم الرجال وهذا مما لا نزاع فيه لا محذور وسعت ان موضوع لذلك بيان في بعض شئنا
 الاخبارية منع كونها على خلاف الانصاف كما نعرف ليس مفادها الا نفي العلم ونحوه لا بد من وجوب الخلاف وانما الخلاف في بعض
 هذه المعرفة في الرجوع اليه وبغيره يظهر الحاجة والافتقار اليه والافضل فيه مغن عنه الا ان يقال انه لا ينافي الحاجة اليه فانه ايضا مغن
 عن غيره فكل منهما من افراد ما يحتاج اليه كما في الخبر الا ان يقال غيره حاصل سابق في الوجود عليه وهو القطع بالعدول والاشهاد
 على شئهم فهو نظير الخبر بين الاقل والاكثر بل واعظم لا يمكن الانفكاك من الطرفين هناك بخلاف المقام فالعلم اثبات الخصم المزعوم
 فنقول من ان المعرفة المشهورة بل الظاهر انه لا خلاف فيه يعتقد بين المجتهدين فقد تسالوا على عده بخصوص ما يتوقف
 عليه الاجتهاد في كتبهم الاصولية ويؤاخذ عليه في كتبهم الفقهية واجماعهم فثبتوا وعلينا انما للكشف عن معتبره واما من نص على ان
 خلاف ذلك او لزمه ذلك على اختلاف مشاربهم فمجموعهم الحسوبة القائلون بحجية كل حديث اذ الجميع مع معتبر نعم ان كان من
 مدحهم التزم التراجع عند التعارض بالعدول والاعتدال ونحوه مما دون الخبر والطرح او التراجع بغير ما ذكرنا يعرف بغير الرجاء
 لغيرهم الغلبة بالافتقار حيث ان لم يثبتوا على ما ياتي من غيرهم لكنه مع ذلك لا يخرجهم عن مخالفة المشهور القائلين بالافتقار
 وغيره من المعارض ايضا ومنهم المنكرون بحجية اجاد الخ لا بدعوى فضيلة الاحكام بالكتاب الاجماع والاخبار المفيدة للعلم

بهوان أو استفاضة أو غير ذلك مما دخل علم الرجال في حصوله كاستياد ابن ادريس وأصحابها ومنهم المدعون لقطعة الصدوق في
 كتب الأخبار والمداولة بين أصحابنا وأخصوا الأربعة المعروفين منهم ثم استفادوا من رواية بعض الأئمة ومحصلها القطع بأخذ
 ما فيها من الأصول الأربع عشرة المعروفة في عصرهم عليهم السلام وعليه أكثر الأخبارية ومن هؤلاء من راعى بعض الانصاف وتحجرت عن هذا
 الجواب لكن ينبغي على اعتبار جميع ما في الكتب الأربعة لشهادة مصنفها الثقات بذلك فاجازها وإن لم تكن قطعة الصدوق إلا أنها قطعة
 الأصحاب ووافقهم في الأخير ومن خلط بين الطريقتين فجمع في الحكم بين الطائفتين فقد خلط وأخطأ بالنسبة إلى من قال من الذين
 بمقالة الأخيرين بطريق النقل ومنهم المكشوفون بشيخهم طلقا والمعلوم حصوله من أكثر العلماء في كتبهم الفقهية وغيرها وأما الأكثما
 به في حال الاضطراب فقد كتب هذا الفن في سفره وتحت مذهب فليس على خلاف مذهب المشيخ ومنهم من الأخبارية في كتابه ومطلقا في غير
 من متصل بين صورة الفارص وغيره فاقصر في نقل الاتفاق على الأخير ويمكن تسبيح الأقوال الخالفة بالتفضل بين صوره وجود
 الشهرة محققة أو محكية في خصوص بعض الأخبار المبيد لبعض الأقوال واختصاص الرجحان بها بحيث يبين غيرها فيقتصر في الافتقار
 على الأخير ولعل عليه عمل بعض أوجاعه وإن لم اتفق على من اختاره أو حكمه عن واحد فالواجب والأولى التكلم هنا في مقامين أحدهما
 في إثبات الاتفاق في الجملة الذي به يتم أمور المقدمة سواء أوجبنا هاهنا أم لا وهذا في جواب مسكني الحاجة على الإطلاق لوضوح
 ارتفاع السالبة الكلية بالموجبة الجزئية وثانيهما في إثباته مطلقا بجعل الجزئية كلية في محل النزاع أعني في مقابل القول بالتفضل
 لا مطلقا لوضوح أنه لا افتقار في الأخبار العلمية صدور أو عقاد وهذا لا خلاف فيه ولنا على المعام الأول وجوب أحدها الأصل
 وتقريره أن العمل بأخبار الأحاد لا يتم ولو كونهما من سبب النص بل أقوالهم لا دلالة التي اقتضت عليه في الأصول جمل قول السيد ومعه
 ثم العمل بها والاستنباط منها بعد الرجوع إلى علم الرجال وتعيين المعبر من الأخبارية في الجملة لا خلاف فيه بل الإجماع من الجميع وأصح
 عليه وأما العمل بها قبل ذلك فهو محل الإشكال والخلاف ومقتضى الأصل عدم الجواز بمعنى عدم الاعتبار بوضوح انتم على خلاف الأصل
 وبأن ما في المخرج عنه فلا بد من الوقوف عليه وثانيهما أن العمل بالأحاد لا ينفيد مطلقا أو غالبا إلا الظن وقد وقع المني عنه في الكتاب والسنة
 بل عليه بناء العقلاء وسيرة العلماء والتأني في المخرج عن عموم النفي بالنسبة إلى الأحاد إنما هو بعد الرجوع إلى الرجال في الجملة وأما
 قبله فلا ويأتي ما في المخرج عنه بطريق قطعية الصدوق والاعتبار بالأخبار وغير ذلك وثالثها أن مصير عامة المجهدين إلى الافتقار
 إلى علم الرجال ولو في الجملة مع ما يأتي في تضعيف طريقة الأخباريين والمفصلين أن لم ينفذ القطع بذلك فلا أقل من حصول الظن
 ولا أقل من الشك والرد فلا فساد على العمل بهذه الحالة من غير رجحان في مذهب عقلا ونقلا وأنها من المعام الوارد على
 لبقه أخرا مستغضنة أن في رواياتنا كانه جمل من الأخبار والموضوعات في النبوي المعروف مستكثر بعدى العامة على وفي المروي
 عن الله عز وجل أن كل رجل منا رجلا يكن عليه وفي الآخر عنه عليه السلام أن أهل بيت صادق لا يخلو من كذاب يكذب علينا
 فيسقط صدقنا بكذبه وفي الآخر أن المغيرة بن سعيد من كتب أصحاب أبي حماد لم يحدث بها إلى فاقوا الله ولا ثبوا وعليها
 خالف قول ربنا وسنة بنياد عن يونس أنه لا واثق العراف في حديث قطيع من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبد الله عليهم السلام
 عنوا من فسمعت منهم وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها الأحاديث كثيرا أن يكون من أصحاب
 أبي عبد الله عليه السلام وقال أن أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام لعن الله أبا الخطاب وكل أصحاب أبي الخطاب يدسون من
 هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله عليه السلام فلا ثبوا وعليها خلاف القرآن وفي جملة من الأخبار العلامية أن ما
 خالف القرآن وفي بعضها ما خالفه وحالف السنة في ما قلناه وفي آخر الأمر يقرب مخالفه وجه الجواز في الخبر لك من الأخبار الواردة
 بهذا الصفا فنقول إن إجماع الموضوعات عما في أيدينا من الأخبار غير معلوم وأدعائه كما يأتي في غير مسودع فالعمل بالجميع من غير تمحيق
 الموضوع عن غيره بل نقد وفيه بل منه عن هذه الأحاد ومن هنا قال المحقق في الحكمي عن المعبر بعد حكايته مذهب الحشوية أنهم
 غفلوا عما تحته من المناقض يعني أن العمل بما من الأخبار مع غيرها مطلقا موجب للنقض لوضوح أن العمل بعرضها إنما يتم مع الآخرة
 عن هذه والآخرة في معنى العلم ثم أنك قد عرضت أنه لا خلاف في حصول الخبر بالرجال وحصوله بغيره كليا غير ثابت بعد ما يأتي في
 تضعيف دعواه فلا بد من الرجوع إليه في أمثال التواهي المنجزة مع إراة العمل بها خاسرها الأخبار العلامية الشاملة على الرجوع
 عند النوازل إلى العدل والأورع والأضد وهذه الصفات لا يعلم بثبوتها في الرواة إلا بالاجتهاد الرجال لفقد الحاشية معهم اتفاقا
 الشهادة الملقية عليها منهم فأنحصر في الكنبية الموجودة في الرجال وإن لم نقل بكونها من باب الشهادة الشرعية والبرهان بالشهر
 وموافقة القرآن ونحوها ما لا يدخل الرجال فيه لا يفتقر عن الأول والآخر أمرا بالجميع كيف وهي أحد أسباب الترجيح ولا يترجمها على
 غيرها فاجعل الأخبار على تعيين كل في غاية أو حاد أو غير ذلك أو في غير ذلك من باب مذهب المعبر لعد

[illegible]

الركبتين ويجهدوا في احوالهم على حسب مقتدرتهم في التوثيق به الجايز اخذوا الرواية عن غيره والا لزم اللغو فيه فاعلم الافتقار والكشف
 عن الاشياء الكما في ثانی تقریر لوجوه التباين فلو كان بناوهم على اعتبار ما فيها من غير ملاحظة احوال الرواة لاخذ من الاصول الاصل
 او غيره من طرائس الاعتبار او القطع بالصدور كان نظير الكتب بذكر الجميع لتواضعها او محرمات وقد رطلان في الافتقار في الجملة
 فثبت الافتقار للظلال وتوهم هذا التوام من آخره الى جميع الى الرجال وتوصيف بعض الاخبار بالعجز والتوثيق والاعتناء وتضعيف بعض
 وعدم اكفا وبصفة بتوصيف غيره وان كان يعرف منه بالرجال بل الخلاف بينهم في كثير من النسخ والمضيق واضع معلوم المرجع الى كتابهم
 وكون النسخ عند القدماء اعم مطلقا من وجه عن النسخ عند المتأخرين لا ينافي ما سمعت وانما يتاخر لوثبت ان اسباب العجز عندهم
 ما خوزة من غير الرجال ولم يثبت بل الثابت بملاحظة الشواهد خلافه فاعلم اخذ البعض من غيره هو الظاهر فيها وهو لا يتطابق في الخلاف
 الافتقار اذا الظاهر ان مراده بالصحح هو العلول وهو علم من النسخ عند المتأخرين ايضا كما ان عموم العمل عندهم غير قاصح في اطلاق
 الافتقار الى الرجال كذا عموم النسخ عند القدماء والاختلاف في التسمية وفي الوجه المروية كناية عن عجزها بطريق في هذا المختصر
 وان المسئلة تفضل في الاصول ولكن لا بأس بالاشارة الى بعض شبهات الخضم التي اخذوها الدلت وبراهين مع الاشارة الى بعض ما فيها
 وانما نذكر من اشبهات الاخبار بين الفصل بين صورة الغاوض وعجزها وبين وجود الشهرة الراجحة الغلبة في المسئلة وعدمه والمكفي
 بضمح الغلبة لانها هي المتعلقة بالمقام ولا تنفع من اشبهات الحشونة ومكفي اعتبار لاجا والاحاد لظن في مقام حجة الاحاد وفي مسئلة
 طوبى الذين من مسائل الاصول لامن مسائل المقام مع ان الظاهر انقطع القولين في اربابنا اذ لم يطقوا على قائل باحدهما مضانا الى
 ان نفي الطائفة الاولى لا تطلق الافتقار عن معلوم كما اشار اليه وكذا اصل القيمة من الثابتة الاحتمال خطا في الرجال من اسباب العلم التوا
 بوجودها واحدا لظواهر لغرضها لا احوال كثير من الرواة بالملج والفاحج عند الاستدلال بخبرهم في كتبهم الغيبة وغيرها مع ثبوتها
 وهو الرضي صرح في الغرض بانها جامع للمعلوم كلها ومنها الرجال والحديث والدابة ومن البعيد عدم اعتناهم بما ذكره فيها و
 يظهر ما ذكرنا في نفي من الاخبارية ايضا في معلوم الامن بعضهم بالصريح بذلك لا فيجوز دعوى قطع اخبار الكتب الاربعة او مع اضاف
 بعض اخر او مطلقا لاشافي الافتقار الى الرجال لاحتمال او ظهورا من افتقارهم القطع عن الرجال ومن اسباب هو من جعلها كيف وباني
 منهم ما يفيده ذلك كقولهم ان الراوي اذا كان ثقة لم يرض بالافراء ولا يجهل لم يكن يفتيا واضحا عنده وان كان فاسدا لذهب بعيدا نقله
 القطع بالثقة والصدور وقولهم ان بعض الرواة ممن اجبت الجصا على تصحيح ما يصح عنه فصح روايته لاجا عية الى غير ذلك ولعل هذه القو
 انما صدرت لرفع ما اوردته المجتهدون على ايرادهم عليها في استعلاء الامم الظن كما تنطق به حد الاجتهاد للمذموم في بعض الاخبار بانكم لا تشكرو
 عن استعلاء الظن لان اخبار الاحاد كلها ظنية السند والدلالة فالتوفيقية السند بل الدلالة وكيف كان خلاف شبهات عديدة عند
 في كتب الاصول واحتمال ذكر بعض اعين قائلهم وان لم يذكره او باراده فرض ذكره لم يلبس بذلك البعيد فثبت ان علم الرجال علم متكررا
 الفخر عنه لان فيه بفضيلة الناس وقد نهى عن التمسك بمعاييرهم واما بالفضل والسر ومثما ان بعض هذا العلم الذي قد نبوا على احوالهم
 في الحجج والسند بل كما توافقت العتيد وان لم يكونوا قاضا بالاجماع مثل ابن عثمة وكان زيد ياجار ودياعات عليه بعض النجاشي
 والشيخ وفي الخلاصة كان زيد يافضل على الحسن بن فضال وكان فضيا بفتح الشخ والنجاشي وصرح في الخلاصة بمساده منه ومع
 ذلك قال في التعليق في بيان حاله ان الطائفة عملت بما رواه بنو فضال وكثيرا ما يعتمدون على قوله في الرجال ويستندون اليه في
 حالهم من الحجج والتعديل بل يجهلون في انهم اعرف بهم من غيره بل من جملة علماء الرجال فانك اذا التفتت جدت المسألة في الاكثر بل كما دان يكون
 الكل يستندون الى قوله ويستلونه ويعتمدون عليه ومنها ان الاختلاف في معنى العدالة والفسوق معلوم وكان في قبول الاشادة على احد
 من غير ذكر السبب فلا يعلم من اختلافها ما هو المختار عندنا فيقول عليه لوله يعلم خلافه فان تخار الشخ ان العدالة ظهورا لاسلام مع عدم
 ظهوره في شئ كثير من السند لا يثبت من الله دعوى الشيخ انه مشهور فيكون مذهب من عداه ايضا والمأخذون لا يكفون بذلك يعتمد
 يعتمدون على نفي ما به يثبت غيره وفيه ان النسخ عند المتأخرين لا يبدونها من ثبوت العدالة والضبط والامامية في جميع سلسلة النبي
 وقل ما يفتي في الرجال الجميع ما ذكرهم يكفون بها يقولون ان طائفة من رجوه اصحابنا او كبارهم ونحو ذلك ولا دلالة في شئ مما ذكر
 على ما ذكره حتى لفظ الآية فان غاية مقادير العدالة واما الضبط لاسيما الامامية فلا لاسيما اذا كان في كلام غير الامامي كمن صرح
 حيث كان في كلام الامامي حرم مع ان كثيره ايقال في حقه ايضا من الوثوق وغيره انه وافق او طعن ونحو ذلك وهذا ينافي كون معانيها
 ما ذكره في الحديث فبهم يكفون في الصحيحين ما عور لا دلائلها على ما يشق من الدلالة على ما ياتي الكلام فيه في بعض الفاظهم ودعوى النقل
 في جميع ذلك الى الاستفاد منها بآثارها على اصحابها الصلة ومنها ان اكثر اسامي الرجال عشر ذكر بين عدا او مدح وغيره واكثر
 اسباب البعد لا اقل مراتب الظن المنهي عن العمل به عملا ونفلا كتابا ونسنة واجماعا وكيف يحجى القول باعبار مثل هذا الظن

دون ما يحصل من الشواهد الآتية في اعتبارها وبحث الكتب العشرة من القطع وطرف القوى القريب لموقعها ان كثير من غير بلائهم و
تضعيفاتهم مبني على ترجيحهم واجتهادهم ولا يجوز للجهد البناء على اجتهاد غيره وما ليس من ذلك فهو شهادة كنيته ليعلم انبعاثها
منهم بالفظو وما اجمع اصحابنا عليه وورد به بعض الروايات ان لا غيره بالكتاب وايضا فالاعلى بها من شهادة الفرج بل في انبعاث
وهكذا ولا خلاف في عدم اعتبار خبر الاولى مطلقا ومورد اعتبار الاولى الاموال وصحوق الملوون دون خبرها في كونها على مدح الرواة
وقد جملها منها ما مل بل منع مضاعفا الى ان لا يخرج اشان والمردف الاكفاء بالواحد ومنها ان من فامل الشئ وغيره من كتب الماهرين في
معرفة الطبقات يعرف ان جملة من الروايات لا سيما في كتب الشيخ زده مرسلة بالمخبر الام لسقوط راوا واشين وغير العارف بالطبقة فظن
الاتصال ويصح السند مع وثاقه الموجودين وليس كذلك يعلم ان في كثير من الاسانيد وقع غلط واشباهه في اسامي الرجال واما ما هم او
كناهم او القامهم وكذا وقع في كثير من المأوزة بين شخصين وحده العطف فضعف احدها بضعف الخبر والعكس بالعكس وكلاهما من
الخطا وقد يكون مصحفا من كل ابن فيستبدل الراوي ويضعف بالوالد ولا دخل له بالسند الى خبر ذلك وايضا قبل ان يقرأ ما رواه الشيخ
موسى بن القاسم الجلي اخذه من كتابه وهو ايضا اخذه من كتب جماعة فينقل عنهم من غير ذكر الوسائط انك لا على ذكرها في اول كتابه فينقل
الشيخ عن موسى عن احد الجماعة من غير اشارة الى الوسائط فينقل الاتصال مع ان الواقع الارسل وجميع ذلك محتمل في جميع الموارد من الشيخ
ومن غيره وما يخص روايته عن الكافي انه قد ترك اول السند اعتمادا على ذكره قبله وبما غفل عنه الشيخ فزى باسقاط اول السند بنوع
الاتصال ولا يخفى ان مفاد هذه الوجوه انه هو عدم الخبر بالرجال ولا ضرورة في الافتقار للمخرج للتحقق عن لؤفقه على اعتبار الفسق اليه
فاما ان المرجع والمعول عليه ما ذكره فلا يعلم منها وانما يعلم من وجوه اخر حكاهما كلا وايضا الحدث الجراحي على ما قبل عن امتهم الاسانيد
انه قال ان احاديشا كلها فطيرة الصدوق عن الامم عليهم السلام ولا حاجة الى ملاحظة اسانيدها اما الكبرى فظاهرها اما الصغرى فلان
احاديشا محصورة بقرائن مفيدة لذلك منها القرائن الحالية والفاينية في مثنونها واعضاء بعضها بعض كون الرواية في نفسه او
في الرواية غير راض بالافتراء ولا منساج في امر الدين فباخذ الرواية من غير ثقة او مع فقد قينة الاعتبار ومنها نقل العالم الثقة الورع
في كتابه المؤلف للادب ورجوع الشبهة اليه ومنها كون روايتها من اجف العيصا على نصيحه ما يصح عنه على المعنى الظاهر الذي عليه الاكثر
كما بان ومنها كونه من بعض الروايات على وثيقته وامر بالاختصاص من كتابه او انه لما مون في امر الدين والدنيا ومثما وجودها
لحد الكتب الاربعة الكافي والفقيه والمندب والاسنبصار لشهادة مؤلفيها بصحة ما فيها من الاخبار وانما اخذوها من الكتب الخمسة
والاصول المعنية التي اليها المرجع عليها المعول ومن ذلك ما ذكره الشيخ الفاضل الكامل الحار العاملي في الوسائل قال القابضة التاسعة
في ذكر الاسناد على صحة احاديث الكتب التي نقلها منها هذا الكتاب واسماها وجوب العمل بها فقد عرفت الدليل على ذلك انما لا يخرج
من ذلك ضعف الاسناد لا على نفسه الاحاديث التي صحح وموثق وحسن وضعف الذي تجد في زمان العلامة وشيخ احمد بن طائس
والذي يدل على ذلك وجوه فلتك المنااسبة لهذا المختصر لافضا على نقل عدتها ولولمب المعنى وجمع ما هو من باب واحد وبعضه مفرع على
بعض في امر واحد فقول احدها ان المعول على النوازل والاخبار المحفوظة بقرائن القطع انه كان داب القاء في هذه تزييل على ثلثائة
سنة ضبط الاحاديث وقد وثقها في مجالس الامم عليهم السلام وغيرها وكان منهم على تاليف ما جعل به الطائفة المحقة وعرضه على الامم
عليهم السلام وقد استمر ذلك الى زمن تاليف الكتب الاربعة حتى بقيت جملة منها بعد ذلك وهذه الاربعة منقولة من تلك الاصول المعتمدة
بشهادة اربابها الثقات ولغاثة بعد تاليفهم من غير ما معتمدهم منها ومن ثمرها هو الخبر عن غير ما تاليفه مع علمهم بعدم اعتبار
الظن في الاحكام الشرعية مع التمكن من العلم والبين والمعلوم من وثاقهم وجلالهم عنهم البصيرة في ذلك كيف واهل التواريخ لا ياحد
الفصل من كتاب وشخص غير معتد مع التمكن من الاخذ عن المصدر فما الظن بولا المسانج العظيم وعلى فرض اخذهم من الكتب المعتمدة
كيف يبدلون بل يشهدون بعضهم جميع ما نقلوه وكونه محتمل بينهم وبين ثانيا انها ان مقتضى الحكمة الربانية وسعة الرسول ولا
عليهم السلام ان لا يضيع من في اصلا بالرجال من الامم وبه كواجا رى بلجيون الى التثبت بظنون واذا في غير هابل يهدى اصوله
معتبره يعلمون بها في الغيبة كما هو الواقع والمعلوم بالنسبة في احوالهم والناس مل في الاحاديث الكثيرة الدالة على انهم امر واعتماد
بكتابتها ما يسمعون منها من تاليفه والعلل في الحضور والغيبة بالنسبة عليها بقولهم شيان فان لا يسنا السنون فيدركونها في 2
الاحاديث الكثيرة الدالة على اعتبار تلك الكتب الامر بالجل بها وعلى انباء عشت على الامم عليهم السلام فذو حوا وملا حوا ما فيها
وقد نص بخطه بان كتاب بوش بن عبد الرحمن وكتاب الفضل بن شاذان كانا عنده وذكر علماء الرجال انهما عرضا عليهم على ان يدرج
فيما الظن باب الارب وقد صرح الصدوق في مواضع بان كتاب محمد بن الحسن الصفار المشتمل على مسائل وجوابات العسكري
عليه السلام كان عنده بخطه الشريف وكذا كتاب عبد الله بن علي الجلي العرض على الصادق عليه السلام ثم رايهاهم يرجون ذكرها

حديثاً مروياً في غير الكتاب المعروف على الحديث الذي فيه وهذا لا يفي الامانة بما جازمون بكونه في الاعتناء ومعه الصدق والكتاب
 المعروف وبغيره من ذلك ما نرى من الشيخ وغيره الى زمان الاصطلاح والعمل بكثرة ما هو ضعيف عليه وكثير ما يصدق على طرفه ضعيف
 مع تمكنهم من طرف صحيح كما صرح به صاحب الشفا وغيره وهذا ظاهر في صحة تلك الاخبار برحوم ما ورد على عدم الصبر بالاصطلاح الجدل
 وحصول العلم بقول الثقة ليس ببيع ولا منكر فقد صرح صاحب المذرك وغيره على انه يتفق كثير حصول العلم بالوثق من اذان الثقة
 الضابط العارف حيث لم يكن مانع من العلم ويمثل صرح كثير من علماء ثقاتي مواضع كثيرة وقال لها الوجه الاخير من الوجوه المقدمة للائتمار
 وفيه النصيح بحصول القطع العادي من شهادتها كما يعلم بان الجدل لا يتقبل فيها وقال انه لا نقاش للشهادات وغير ذلك والاولى من نقل
 ثقة واحد كالحقوة والشهيدين لغنى من ثناوى ابي حنيفة في كتابه مع انما نرى حصول العلم بالائتمار من النقل المذكور وكيف يحصل
 بشهادة الجماعة وذكر ايضا انه لو لم يجز لنا قول شهادتها في صحة احاديث كثيرهم لما جاز لنا قبولها في مدح الرواة ونوصفهم فلا يفي
 حديث صحيح ولا حسن ولا موثق بل يفي جميع اخبارنا من جهة الرواة بطلان ذلك المذرك والملازمة ظاهرة بل الاخبار بالعدل لا الشكل
 واعظم وأولى بالاهتمام من الاخبار بنقل الحديث من الكتب المعتمدة فان ذلك امر محسوس والعدل لا يترفع عن اطلاع عليه
 لا مفر لهم عن هذا الاثر لو عند الانصاف وذكر ايضا ان علماء الاصل في الثقات اذ اجعوا احاديث وشهدوا واشتبهوا ومعهما لم يكن
 ادون من اخبارهم بانهم سمعوا من المعصوم عليه السلام ظهور علمهم وصلاحهم وصدقهم وعدالتهم في انهم مع امكان العمل بالعلم لم يعملوا
 بغيره ففي الحقيقة لم يفتلوا بها من المعصوم عليه السلام وقد وردت روايات كثيرة جداً في الامر بالرجوع الى الرواة الثقات مطلقاً
 اذا قالوا ان الخبر من المعصوم وليس هذا من القياس بل عمل بالعموم وقال ايضا انهم ان كانوا ثقات حين شهادتهم وجب بموثوقيتها
 عن محسوس وهو النقل من الكتب المعتمدة والا كانت احاديث كثيرهم ضعيفة باصطلاحهم فكيف يعملون بها ورايها ان هذا الاصطلاح
 مستحدث من زمن العلامة وشيخ محمد بن احمد بن طاووس كما هو معلوم لا يتكرره وهو لم يمتدحه في وطنه فخره عليه ما مر في احاديث
 الاستنباط والاجتهاد والظن في كتاب الفضل وغيره وهي مسألة اصولية فلا يجوز فيها التقليل ولا العمل بالظن ثقاتاً من الجميع ليس
 لهم بليل قطعي فلا يجوز العمل به واعتقاده من الاستدلال لا من ظن السند والدلالة او كلاهما فكيف يجوز الاستدلال بظن على ظن
 فانه قد وقع قولهم عليهم السلام شر الامور محدثاً بها وذكر ايضا انه مستلزم لضعف اكثر الاحاديث التي قد علم نقلها من
 الاصول الصحيح عليها لاجل ضعف بعضها وانها اوجهانهم او عدم ثبوتهم فيكون ندينها اعتباراً بل محرمات شهادتهم بضعها دونها
 وكذا بطلان مطلق الاجماع الذي علم دخول المعصوم عليه السلام في الكوثر والوازم باطله فكذلك المذرك مستلزم لضعف الاحاديث كلها
 لان الصحيح عندهم عموم رواة العدل الضابط الامامي في جميع الطبقات ولم ينصوا على عدل الواحد من الرواة الا نادراً وانما انصوا
 على التوثيق وهو لا يستلزم الحد في قطعاً بل بينهما عموم من وجه كما صرح به الشهيد الثاني وغيره ودعوى بعض المتأخرين ان الثقة
 بمعنى العدل الضابط ممنوع وهو مطالب بليلها وانما المراد بها من يوثق بخبره ويؤمن منه الكذب عادة وفي صرح بذلك جماعة
 من المتقدمين وكذلك كور الراوى ضعيفاً في الحديث لا يستلزم الفسق بل يجامع العدالة اذا عدل الكثير السهم وضعيف في الحديث
 ومن هنا يظهر اننا ما قبل من ان اية البناء مشعرة بهذا الاصطلاح مضافاً الى كون دلائلها بالمفهوم الضعيف المختلف في
 جميعه فان اجابوا: "العدالة ايضا بان خلاف حديثهم ولا يذهب عنهم اليه الاقليل ومع ذلك يلزم الحكم بغيره المجهولين و
 المهملين وهم لا يقولون به وذكروا ايضا ان هذا الاصطلاح يستلزم تحقير جميع الطائفة المحقة في زمن الخصوز والغيبه كما ذكره
 المحقق في اصوله فيقال انهم قوم في العمل بخبر الواحد الى ان قال واقتصر من هذا الاقراط فقال كل سليم السند يعمل به وما علم ان
 الكاذب قد يصدق ولم يتفق ان ذلك طعن في علماء الشيعة وطرح في المذهب الا ما ضعفه الا وهو يعمل بخبر المذرك كما يعمل بخبر العدل
 ونحو كلام الشيخ وغيره في عدة مواضع وذكر ايضا ان طريقة المتقدمين من مواضع الطريقة الخاصة والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد
 العامة واصطلاحهم بل هو ما اخذ من كتبهم كما هو ظاهر للشيخ وكما نفهم من كلام الشيخ حسن وقال ايضا ان طريقة القدماء حجة
 للعلم ما اخذت عن اهل العصمة عليه السلام لانهم قد امروا بانواعها وفردوا العمل بها فلم يتكروه وعمل بها الا ما فيه في عدة نقاد
 سبعة عشر سنة والاصطلاح الجديد ليس تلك طوائف من العمل بطريقة القدماء وذكر ان اجماع الطائفة المحقة الذي نقله الشيخ
 والمحقق وغيرهما على اصطلاح القدماء فالاصطلاح الجديد اسم وعلم خلاص من زمن الائمة عليهم السلام الى زمان العلامة وقد علم
 دخول المعصوم في ذلك الاجماع كما عرفت واصحابها انهم انفقوا على ان مورد التقسيم الخبر الواحد الدار عن الفرقة وقد عرفت ان
 اخبار الكثرة من خصوصية بالفرقة وشرايف بذلك بعض اصحاب الاصطلاح الجديد في عدة مواضع نقلنا بعضها فانه نوع
 له ما راد من ذكرها ما انتهى من تخرجه الى العلم بالخاصة بعد وقوع معاني تلك الانواع في احاديثهم ولا وجود لا كثرها في اخبارنا

قلت محصل كلامها سمعت وان دفع الوجوه الى اثنين وغيره بل كن لا ريبا طبعها ببعض جعلنا جملة منها وجها واحدا واشرفا الى
اكثرها يقولنا ذكر او قال ايضا واكثر مما نقلناه من القاطنة اذ عرفت هذا نقول ان هذه الشبهات وان لم تكن حاجتنا الى دفعها لوضوح
الا فان اشرف اليه لم يتضح له ذلك وجبت انها انواع ثلثة بالنسبة الى اربابها هل تشكل في دفعها في مقامات ثلثة فنقول في الاول يجب
عن الاول نفضا بمقام المرافعات في الحجج والبراهين حتى قد بدا بام واستثناء الغيبة عند المشاورة وحلا او لا بالاول ولو لم يكن الاحكام
والحقوق عن جريانها الهوز منها ذلك كالمقامين وثانها بالمنع عن شمول دليل المنع للمقام ولولا انصراف الى غيره او غيره وثالثا
بالنفاذ الطريق والسيره والاجماع حتى من الاخبار يبرهن على احوال المقام اذ البحث كما عرفت انما هو في الوجوب للافتقار والعدم
للعدم وثالثا بورد دعوى في كثير من الاخبار بالنسبة الى كثير من الروايات الجرحين بالاعتقاد والجرح واربعا بما فرغ في الاصول
من سقوط حجة المقتضى المنصورة اذ انشئت عليها واجابهم كانا ذا الغرض عند كونه اجنبية او توقفة على غصب الطريق والا لانه
او غيرها وقد عرفت التوقف والاهمية واخبر عن الثاني اولا بالنقض بالعمل حتى فهم بربا وبان الجرحين عن الكذب مع التوقف
والاعتناء بقرائن التثبت ودعوى الشيخ والحق وغيرهما بل الطائفة يفتي هذه الرواية معلومة مذكورة في هذا الاثر اذ من غيرها
وثانها بما ياتي في الثمن من كون الرجوع الى علماء اكبر حال من باب تحصيل الظن القائم مقام العلم الواجب عند النفاذ عن الثالث
نفضا بالمرافعات وغيرها وحلا بان مجرد الاختلاف في مسئلة غير ما يقع العمل ليدل البناء على قول والا لا منفع في اكثر المسائل
او غيرها اذ عليها واخذنا الشيخ للقول المنزور مطلقا او حينها بل في الرجال غير معلوم في ثانيا من روايته واذنا من الى
يعضون المعرفة والمعرفة ان عملها على طبق رواياتها حيث لم يفرض لها منها وعلى فرضها فادارة مخارة فيها من النفاذ في رجاله لوضوح
لعمل غيره غير معلوم ان لم يعمل او يفرق خلافة فان التاليف اذا كان لغيره خصوصا للعمل بعدى الدهر كما سمي في هذا الامر العظيم مما يكون
على وجه ينفع به اكل والحل فلا يبقى على مذهب خاص من الابواب عليه وهما مفقود ولو اراده كان الاجماع ان يقتصر في الاستصحاب فيكون
عنده عند الجميع او فاستقامت عندهم او عنده اطلاق وصحة ويعتقد في غيره وبشهادة على ما استظهرناه انه لم يفرض في كتابها جماعة كثيرة
لولا الاكثر خصوصا في كتاب رجاله بل قد فهم او قد فرغ من الضج بكونهم من الاماء في بيان احوالهم وفي مفتح الكفاين لوضعها
لذكر رواة الشيعة فظهر اسلامهم مع ظهوره فطحا ولو للعلانية والدار وغيرهما او بما يفرق الايمان والاسلام ككونه من اصحاب ابي
المصومين عليه السلام ولازم البناء على عذبه في العدالة الحجج ان ظهر الا فاعلنا له وما ذكر جاز في ما يقع غيره ايضا خصوصا في
لوضع كتابه ايضا الشيعة فظهر كون الشهرة على تخار الشيخ مع المنع عن ثبوته فان دعوىها من بعض على الملكة واخر على حسن الظاهر
مطابقة بل في الاخره المضج بكونها من القديماء فراجع وعن الرابع ما ياتي عن قريب وفي الخامسة في اصطلاحاتهم وعن الثلاثة
المذكورة بعد بانها انما قد فرغ من الرجوع الى الرجال من جهة استفادة القطع او كون توصيفهم بل بدع او الفتح شهادت شرعية
وسمع في التمهيد ان من جهة استفادة الظن القائم مقام العلم الواجب للمعذ كما فرغ في عدة الاستدلالا واذنا القضاها في الاصول
لا في بعض مقاديرها لانه لا ينافي من غيرها في المقام فاما وجه عدم اعتبار الظن بالحاصل من غير هذا العلم كما لا ينافي الاثنية
التي استفادوا منها العلم وكيفية الغير ونحو ذلك من ان المعبر بهذه القاعدة انما هو الظن المستفاد بالحاصل والخصم والبحث عن اسباب
ولذا اوجب القائلون بها في الاصول البحث في الاخبار وغيرها من الادلة ولو لم يكن فبالظن بالحاصل لغيره ولو شهد بالحكم من شهد
كيف والا لزم حوازا كقضاء الجهد بقناوى امثاله وحله التقليد المنوع في جهة الاجماع ومجرد تبيينها حال لا يقع واي فرق بين
بينه وبين التقليد بناء على اعتباره للظن كما يقول به كل او جل البانين على هذه القاعدة ولا يرد مثله عيب في الرجوع الى علماء الرجال
في الحجج والتوقف بل من كونهما باجها هم بل الظاهر ان ذلك ينقل الا وهو عن السابق كما في اللغة اما سمعت
فضلا او بشياع الحال المذكور في العدالة والحجج كما في كثير من مقارن في العصر ومثله مع فقد الملائكة والمعاشر او بغير ان
معتبر للظن المعبر مع التسليم فلهذا على ان الرجوع الى اجتهاد لا يتمكن نحن من مثله لا من بعد البناء على الآثار كما حصل من مثله
مستفاد من معتبر القاعدة المزورة بخلاف ما يتمكن من مثله فاما كون شهادتهم كنيية في غير موضع اجتهادهم وقرنا او فرغ من وضعه فذلك
لكن اشرف الى ان الرجوع لاستفادة الظن لا الشهادة ويجوز التفصيل ولا ريب في حصول الظن باي قسم كانت الشهادة معصاة الى
ما ياتي في التمهيد من امكن الاكتفاء بخوذه الشهادة في خصوص المقام للعمل والاجماع فاما الاذلال والخطاء الخفاء من الشيخ
او غيره فمع ما من كون البناء على الظن وعدم اقتضائهما الفتح عن الرجال لولم يثبت انه لو نصح حصول معرفتها بان البحث في الخصم
الموجب للتميز بالتوقف على معرفة الطبقات بالمرتب وليس المدار على ظن الجاهل مع انها محتملان في الحكم بغيرها في الكتب بالاسناد
الماضي بالسند وتجهل نفي وجوده فيها اسامع كونه رجلا بالذي ينافي حجة الصدوق والشيخ الرجال بما يفرق لغيره لوضوح

ان اقتصرنا على اخذ من الاصول المعروفة المعلومة من مصنفها بوجوب عدم اعطائها للرجال اصلا او في غير باب الاصول وهو بعيد
 جدا ولو كان ثبوتهما بالوساطة للمؤلف معتمدا على الرجال فغدا هم هذا الاحتمال ويقولون في المقام الثاني اما لان ما ذكره هذا
 الوجه جامع وعرفه القطع بالصدور لا اقل من قيام احتمال السهو والعقل للوضوح عدم عصم الرواة والمؤلفين للاصول والكتب
 المأخوذة منها ومع تسليمنا بوجوب النسخ عن الرجال على الاطلاق لوضوح وجود الاخبار المعارضة في جملة هذه الاخبار كما جاز النسخة
 ومن المعلوم المدلول عليه بالاجاز والعلاجه فيها وعبرها فوقف بين الراي المعين منها على مراجعة الرجال فان النسخ المدعى على كل حال الا ان
 هناك تخارج الخبر الموجود في بعض هذه الاخبار كما هو مخارجه في نفسه الاسلام ومعه لا افتقار الى علم الرجال لاني بقدر الاخبار المتعارضة في الاحكام
 وفي المعارضه فيها في العلاج الا اذا اختلفنا بالخبر في القسم لا خبر جاز الترجيح فيضع الافتقار في الجمع وفي القسم الاول الا انه بالعرض و
 يقع ولا ان التماسا حتى لاكثر الاخبار في الترجيح دون الخبر وثانيا بان اختيار الخبر انما هو بعد ترجيح اجازة على اجاز الترجيح والرجح اليه
 الرجح الذي عمد في الرواية للمؤلف معتمدا على الرجال فثالثا بان المستفاد من الاخبار ثبوت الخبر على تقدير الترجيح لفقد بسببه وجوده
 في النجاسين فهو في الحقيقة في مقابل التوقف والرجوع الى الاصول والقواعد لا الترجيح مصفا الى ان الظاهر كما قل ان كل من قال بالافتقار
 الى علم الرجال قال بغيره فان ثبت لا نسفا وتجبر اليه وبين الخبر اجازة ثبت مطلقا بالاجماع المركب من غير الخصم المنازع وبما ذكرناه من اجاز
 نعارض اجاز الاحكام كما هو الخائب الافتقار ولو لم يلاحظ معها اخبار العلاج اندفع ما امكن ان يقال بل قيل من اختصاص اجاز العلاج
 بغير من حضور النسخ بعضها بالاجازة الى ملافاه الامام عليه السلام وظهورها في صورة ظنية الاخبار دون قطعية كما هو المفروض عند
 الخصم وللاجماع المركب فان كل من قال بالقطعية نفى الرجوع الى اجاز العلاج والاول ثابت بما مر في الثاني مصفا الى ما في دعوى
 الاختصاص المزبور بوجوهه على التفرير الاثر المحفوظ فيه اخبار العلاج ايضا وخصصها بقوله نفسا وان كان ايضا جليها انما منع
 الصغرى والكبرى كما اشار الى منعهما في الاجمال ففي الوجه الاول في الصغرى ان حصول القطع من المنزلة غايه الندرة وكذا من الاعضاء
 وعلى فرضه على ندرته لا يلازم حصوله في غيره والافتقار في الغالب كاف بل هو المدعى وكذا من كون الراوي ثقة لمع حصول القطع الراوي
 الثقة لعدم لزومه لاني الرواية ولا في العمل فطرح اخذها من ثبوته بقيد او مطلقا او على تسليمه فحصوله لا يستلزمه لنا لاحتمال
 السهو والنسيان والذهول عن الفرقة او خفاها كما وقع في كثير من الروايات فرددنا عليهم على تسليم بقوله ليس كما طعنوا وليس كما ذهبوا
 اذ انك بعد الاهتمام في باب الادوات قلت لهم مستويا لمعرب فليلا فزكوها حين اشتكتك الخبر وفيه ايضا بعد ذكره في الخطاب والاعتقال
 انه لم يكن يحفظ شيئا حديثه ان رسول الله صلى الله عليه واله غاب له الشمس في مكان كذا وكذا وصلى المغرب بالشجرة وبينه ما سئله مبال
 ما خبره بذلك في سفر فوضع في الحضر مصفا الى ان معروضه وثاقه الراوي وضبطه وبغير ذلك من الامور الموجبة للقطع والظن انما هي
 بالرجوع الى الرجال وان حصل لنا القطع بعد ما لم نحصل مثله الافتقار حصول خصوص الظن ومن هنا يظهر قوة ما اشرنا اليه من ان
 محدد دعوى قطعية الصدور لا يلازم النسخ عن الرجال فالنظر ومن هنا يظهر ان حصول العلم لنا بل مطلقا باضاف الرواية بهذه الاضاف
 في غاية الندرة على ان بقاء الراوي على الوثاقه وغيرها من الصفات الموجبة للقطع بما يجزئنا الى اجازة غير معلوم في اكثر الروايات او فيهم
 وبتوثيقها في الجملة غير كاف في مقام حصول العلم وان اكتفي به للاستصحاب او غير في مقام الظاهر كما ان ثبوتهما على ما بعض رواياته لا يكفي
 الا في هذا البعض مع ان كل على فرض تسليمه انما ينع في حال الاختصاص وعدم خوف تقيته ونحوها والا فلا يجوز ان يرد من الخبر عن النص بل يطاوع
 غير المتخذ ولو بقرينة ونحوها لا سيما ان اريد بالقطع قطعية الغاية وفي الثاني من وجوها بعد جملة ما سمعت سواء اريد بالمالا الثقة
 لمشافه المعصوم عليه السلام وغيره او مطلقا ان احتمال الدر في كتابه من الخلقين او العائد بن له والملك كتابه ومن الهازل او القاسوق كيف
 بنسب خصوص ما ورد نحوه في اخبار كثيرة مريضة وكيف العلم مع عدم اسناده وايضا فلفظ من الكتاب بما يخفى ويغير به المعنى مما
 لا يخفى الى غير ذلك مما لا يجتمع العلم احتمال خصوصا ان اريد الثقة غير المشافه كالمشايخ المشتهرة وانما هم لان حصول العلم لهم بصدور
 جميع ما جمعه عن المعصوم عليه السلام مع كثرة الوسائط وضعيفهم كثير من ذلك كما في الفقه ورواياته في التهذيب والاستبصار كما نرى
 مع انها لم يدعوا ذلك بل ادعوا الصحة وهي لا تلازم علم الصدور وباني الكلام في هذا بوجه ايسر واوفي واما ان اريد بخصوص المشافه
 فتقيد تسليم حصول العلم لنا باضافه بالصفات المزبورة من غير مراجعة الرجال ان كتب مثاله لم يصل اليها اصنافا الى اختلاف
 النقل في نقل جملة منها فذكرنا في ابراهيم ان روايته كثيرة لان الروايات لها كثرة وفي محمد بن عذافر كتاب تحلف الروايات عنه وغير
 ذلك وفي الثالث ما اجماع صفوة غايته هذه الظن والاجازة لا يرون الاعتماد عليه مع ان الحمل بل الظاهر ارادة مطلق الافتقار
 منه وذا الكاشف عن نقل المعصوم عليه السلام لا يجزئ فيه فكيف بالقطع بمفاده على ان الظاهر ارادة الوثوق من الصحابة لانه المراد منها
 في اصطلاح القدماء باعريف الجاهل ما كور المعنى ان ما يصدر منه وثاقا به موثوق به عند المجعدين وان هذا عن العلم وعلى فرضه فقد

ان علم الغير واحد او متعدد لا يوجب علما مضافا الى ما ياتي في بيان معنى العبارة وينبغي ان يشترط في الجمع عليهم فان بينهما اخلافا مضافا الى العلم احد
معان معرفة ذلك كله بالرجال فكيف يستغنى به عنه وفي الرابع بعد كثير ما مر ان يوثق المعصوم عليهم السلام بثبت انه منطبق على علم الظاهر سيما ان
منقول السبا باخبار الاحاد الغير المعتبرة للعلم مع وقوع الغش في كثير منها على ما يظهر من ملاحظة جمع الكثرة وعبره بل منها بظهور ان وقوع
الثبوت بسند صحيح من غير معارضة مثله يقع الا في حق ما مر من الرجال وهذا على تسليمه لا ينافي الافتقار في غيره وفي الخامس بعد ما
ليضا انه ليس في كل ما يدل على علمه جميع ما مجموعه في كثير من الاخبار وانما فيه ما يعيد انما معمول بها عندهم وعند غيره لم يوضح
لعمدة العمل من العلم وكذا الخفاء منها من الاصول المعبره وقد اشرنا الى عدم كونها قطعية صحيح ما منها اعتبارا بما فيها ايضا وكيف يغيرهم من
حاصلهم وكيف من غيرهم فان المرجح في الخويل على شئ لا يقتضي الا الحجة والاعتبار وطائفتها اعادة الوثوق والاعتماد وان ذلك
من العلم وقد اشرنا في وجوه الخفاء الى الزمان بذكر اسبابه الاخبار انقيصا واجمالا مع التعليل بالخرز عن خروج اخبارهم عن الارسل
فلو كانت عليهم لم ينقص ذلك اصلا وبطل التعليل الزبور وايضا انهم غير متعفين في الجمع لما مجموعه على كل من ترك كثيرا ما نقله لنا من
عنه وكذا المناظر عندنا على ما جمعه السابق عليه في النسبة الى الكلبي والصدوق مع نقارى العصر والمنقول عن احوالهم انهم كانوا يعقبون
في جمع الاخبار ونقلها وتحييها ومن هذا شأنه كيف يترك جملته من الاخبار العلمية التي وافق غيره عليها وايضا في غيرها وايضا في نقلها
نرى عند كثير على الصحيح ونضعف شيئا بن الوليد حتى قال ان كلما صحه شيئا فهو عندى صحيح وذكر بعد استضعافه لرواية محمد بن موسى
الاسدي ان كل ما لم يصح ذلك الشيخ ولم يحكم بعضه فهو عندنا منقول انتهى واي مدخل في ذلك في الاخبار العلمية وكيف يستفاد من
نقص الغير العلم بالصدور خصوصا ومن الظاهر بل المعلوم ان يصح شيئا ونضعف مكانه بالاجتهاد في الرجال كما وضع التعليل في بعض ذلك
وقد مضوا في احوال شيئا ان كان عارضا بالرجال وكيف يرد الاخبار العلمية يدعي ما اخذها من الكتب المأثورة عليها بحج ونضعف شيئا
من كذا اول الاستنباط المناظر عن جميع هذه الكتب مضطرا وتضييقا وهو في الحقيقة لسان خبره علم علما قطعيا ان هذا الاسناد المهم
نوه صروفا وصرفا فانه بعد ان ذكر النواز وما اوجب العلم وجعل القسم الاخر كل خبر لا يكون متواترا ويغير من واحدة من القران
التي ذكرها فان ذلك خبر واحد ويجوز العمل على شرطه فان كان خبرا لغير خبر اخر فان ذلك يجب العمل به لان من الباب الذي عليه
الاجماع في النقل الا ان يعرف ما يريهم بخلافه قبل ذلك لاجلها العمل به وان كان هناك ما يعارضه فينبغي ان ينظر في المتعارضين فيعمل على
الرداء الا ان قال واستاذنا فكرت في هذه الجملة ووجدت الاخبار كلها لا تخلو من شئ من هذه الاقسام ووجدت ايضا ما علمنا عليه في
هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في الحلال والحرام لا تخلو من واحد من هذه الاقسام ولم نشتر في اول كل باب الى ذكر ما رجحناه
الاجابة التي علمنا عليها وان كانا قد اشرنا في اكثرها الى ذكر ذلك طلبا للايجاز والاختصار انتهى وهل يقدر العاقل ان يقول الاحاد التي
عمل بها الشيخ وادعى علمه الاجماع المعتبر لكون علم من سبغوا ايضا عليه ونظر فيه مع المعارض الى ما لا يعلم او يظن الا بالرجال وكان بناؤه
في كتبه جمعا على الترجيح بالاسباب التي يعلم ما ذكر منها انها ما يعرف بالرجال وغايتها اعادة الظن الى مع كل ذلك عالم بصدور هذه الاخبار
عن المعصوم عليه السلام وبمفادها من غير رجوع الى الرجال بل التحقيق عدم حصول الظن بذلك ايضا الا جملة منها مقينة او محتملة لا
على المناظر مما مر وعنه يظهر ان تزيل بعضهم لتعوي القطعية على اعادة العلم العادي كالحكم بان الجبل لم يبق قلب ذهابا او على ما ينبغي
بر في العلم العام او الخاص بالسند في العلم وهو الظن القوي كما عن اخر ايضا واضح الفساد خصوصا والاختلاف ينفع عن الاجتهاد والرجوع
الى الرجال وغيره من اسباب الظن بالاعتبار او الالة لانه نعم ان اردنا بذلك قطعية الحجة في كثير مما بها لا في الجمع فهو حق لا شبهة
حتى عند العالمين بالظن المطلق لان ذلك كما مر من مقدرات الافتقار الى الرجال كما مر الادلة على خلافه واما من استدل باحوالهم
في اويلها على الصحة بانها شهادة منهم عليها والبيضة معتبرة مطلقا خصوصا وهي منهم متضمنة للتدليل وادعاء في كثير من الاخبار و
انها لا تقصر ان تكن اولى من شهادته واحدا او اكثر من علماء الرجال على قاطرة راويفه او لا ما عرفت من منع كونها شهادة وكيف و
يعتبر منها العلم بالاختلاف وعرفت ان علمهم من باب الترجيح والرجوع الى احوال الرجال ويجوز ذلك ما عايناه الظن عابدا ثانيا لنفع اعتبار
الشهادة في امثال هذه المواضع التي هي بالقوى اقرب بل هي منها لكونها اخبارا عما جهل منه في المسئلة المشهورة وهي مسئلة حجة اخا
الاحاد وانما منعت لكونها شهادة عليه وسلم اخبارهم بطريق الجزم وفي اعتبارها خلاصت واسكال وراية لعدم تعيين
المشهود من الروايات والرواية وحامسا لكونها كتيبة وسادسا لاعتراض المشهور عن الاكتفاء بها كما يشهد له بها وهم على الصلة
المجرب وتخليقه بغير الغش عن غيره بعد دعوى اخفاء القران المعتبرة لذلك ويشهد له ايضا مخالفة بعض المشايخ لبعض وعدم اكفائه
شهادته من سبغوا سابعان مرادهم بالصحيح كما يحكي في الباب الثالث هو ما اعتدوا بكونه من المعصوم سواء قطعوا او
خفا جملة من الامارات التي كانت عندهم وواضح ان من باب اجتهادهم ومخاضهم عن الامارات ولا يجوز لنا تقليدهم وعلى فرض

تسليم الجميع فانما هو في الاخبار الموجودة في الجمع او في اثنين منها لوضوح اعتبار العدد في الشهادة بالاجماع والاخبار وفصلنا ذلك
 في كتاب القضاء والاحكام والاكتفاء سنوضح واحد في الرجال كونه من ساء العدل او مطلق الظن كما بان ويأتي ان الحق هو الاخير و
 الزامنا العمل بهما من هذه الجهة مرتب على جواب عن رابع وجوه الفاء الاول ونقول في المقام الثالث اجمالا بمثل اجمال المقام الثاني
 وتفصيلا بالاضافة الى اجماله والاقتضاه من تفصيل المقام الثاني في الوجه الاول بعد ما مر بها بقرب من خصوص ما سبق من اخبار
 دق المعادين واختلاف جمل من الاصول في انفسها وبسبب اختلاف رواياتها والعرض عليهم علمهم بالامانة هو في قبل من تلك الاصول
 وكون جميع الكتب الاربع منها غير معلوم بل المتعارف خلافه مع انه منقول باخبار الاحاد واثبات اعتبار خبرها بالاجمال من وجهين
 وفلما عرفت ما عرفت الصدوق وما في الاستصحاب ومنه يظهر ان التبريد المكن في حقهم انما هو بالظن والتمسح ودعوى عدم العلم بالظن او
 مع التمكن من ان اريد مطلقه والافكار ترى خصوصاً بعد ما ورد في اخبار الفلاح في حجية الاخبار وعرفت ان الاخذ من الكتب المعتبرة
 لا يوجب العلم بالصدوق ولا الاعتبار في الجمع كما عرفت ان الضم المشهور بها ليس الا ما يوجب العلم والاعتقاد فطعا كان او ظاهرا
 بالنظر والاعتقاد في الادلة وفي الثاني ان الضمان انما هو مع عدم نصب طريق ولو ظنيا بل مطلقا لا مطلقا وقد علم ان الاحكام
 عليه والاصول والسلام انما يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر في هذه الحكمة في الحكماء مع ان فيها نصيب الاموال وتجريم الحلال
 وتحليل الحرام كما في اصل الاحكام ومما يجاب عما دل على اعتبار الكتب والعرض وان شيئا من ذلك ونحوه لا يوجب التحريم بالصدوق
 واما طرح ما هو الصحيح بالاصطلاح المتأخر والعلل بضعفه فغيره ان على عدم العبرة بهذا الاصطلاح كيف ودلهم على الطرح والعمل
 المذكورين بل غايتهم ان اعتبار الصحيح في مصطلحهم كعدم اعتبار ضعيفه اصل وما يخرج عنه لا مخرج او كل منهما مشروط بغير ما يورث
 الظن بالاختلاف ونحو ذلك اولاً ان عمدة الوجه تحصيل الظن بالصدوق وهذا لا يكون في الضعيف وقد لا يكون في الصحيح وانما الظاهر
 القدر ما وليس بعيد بل اقرب من غيره واما اصول العلم بقول الثقة مع ضم الفرأش فشي لا ينكره منك فلا حاشية الى الاستشهاد فيه
 بكلمات العلماء الا ان الكلام في حصوله في المقام وفي الثالث ما مر في الجواب عن اخير وجوه المقام الثاني فاما دعوى ولو ثبت شاهدان
 عن نقل مذهب مخالف وموافق كما ترى فان هذا بالمشاهدة والعيان وذلك بمراجعة الظن والتمسح والاعتقاد كما عرفت فيما مر من البيا
 مصاف الى منع حصول العلم في الخبر ايضا فم ان اريد من مجرد ثبوت اخذ ما في الاربعه عن الكتب المعتبرة باعتقاد الاخذ فظن نظر وجه
 الا انه لا يقبل المسند شيئا لما سمعت من منع العلم في المقامين وعدم الجواب عنه اذ لا عتاد له لا عتاد له في وجه مصاف الى ما قيل او
 احتل من انهم وان ذكر ذلك في اول الكتب الا انهم غفلوا عنه او رجعوا عنه في الاثراء واما ما عرفت اعتبار شاهدانهم باعتبار
 توسعهم في الرجال بل انه ادلى وانه لا مفر من هذا الزام فلهذا هو من شيء مراد الاستدلال في الجملة لان الاول بالاجتهاد بخلاف
 الثاني غلبا والاكتفاء في الخبر بقاؤه الاستدلال المجوزة للعمل بالظن المستفردون خبره وان خبره حاصل في الاول بل هو نقلد مع
 تمكن الاجتهاد ومنه يظهر الفرق بين ما حدونه بالسمع والفرأش ونحوهما وبين ما اجتهدوا في اعتبارها وصحة ثم جازع ثم جازع
 وبما يجتمع صدق الرواية عليهم بالاعتبار الاجتهاد انقل عن الرواية على الوجه المتعارف وفي الرابع ان احداث الاصطلاح ليس
 من البدع او المحرمه منها والافادات الوضع في الحقيقة عند المشرعة وخبرها منها واما كونه من الاجتهاد او الظن الوارد في ذمها
 الاخبار فكذلك لوضوح المخالفة مع ان الاجتهاد المتنوع هو العمل بالظنون التي لم تثبت اعتبارها او ثبت عدمه كالفاسخ الاستحسان
 والكلام فيه خارج عن وظيفة المقام واما ان مسئلة اصولية فان اريد اصل الاصطلاح فواضح البطلان وان اريد الحكم باعتبار العمل
 اصطلاح دون اخر فذلك لان دليل الكتاب والسنة في الاعتبار بان حجة الاخبار كانه البناء والسؤال والانداز والاخبار الدالة
 على اعتبار قول الثقة خصوصاً وعموماً بالضرورة والتعليل وغير ذلك وقد جمع اكثرها في الوسائل مصاف الى الاجماع والسنة وفي القدر
 الايات والاخبار الناهية عن العمل بالظن وتقليد الابهاء مصاف الى الاجماع ايضا مع عدم الاعتناء بما خارج وليس المقام مقام
 التقصيص واما استلزامه لضعف اكثر الاحاديث المتأخر من قبلها من الاصول الجمع عليها فمنهوع بعد ثبوت كونها من الاصل الجمع على اعتبار
 تمام ما فيه كيف والعمل بالضعيف المجبور بالشهر مشهور عندهم ان لم يكن مجمعا عليه فكيف لا يجوز بالاجماع على العمل به نعم هو كذلك
 مع عدم ثبوت ما ذكر اما بعدم ثبوت كونها من الاصول وعدم كون الاصل مجمعا عليه او مجمعا على جميع ما فيه مع فقد سائر ما ي
 الاعتناء وظاهره انه لا يرد في ذلك شيء من اللوازم المزبورة في هذا الوجه ومع التسليم فانما هو في بعض الاحاديث لا اكثرها ثم ان في
 دعوى الاجماع على الاصول القديمة مع فرض وجودها ان محققه غير ثابت خصوصاً ان اريد بغير فقد والتأنيب ووطيئة الصدوق بحجة
 خبرنا في اثبات هذا الزام مع وهنه بذكر اكثر الاصحاب وجميعهم تكبر ما فيها وقد عرفت في الوجه الثاني من وجوه خبرهم كبرها
 للحدث المرنى في غير الكتاب المعروف على المعصوم عليه السلام على المروية فيه كيف ولا ريب ان كون ارباب الاصول من اجمع العصاة على

في كتاب القضاء والاحكام والاكتفاء سنوضح واحد في الرجال كونه من ساء العدل او مطلق الظن كما بان ويأتي ان الحق هو الاخير و
 الزامنا العمل بهما من هذه الجهة مرتب على جواب عن رابع وجوه الفاء الاول ونقول في المقام الثالث اجمالا بمثل اجمال المقام الثاني
 وتفصيلا بالاضافة الى اجماله والاقتضاه من تفصيل المقام الثاني في الوجه الاول بعد ما مر بها بقرب من خصوص ما سبق من اخبار
 دق المعادين واختلاف جمل من الاصول في انفسها وبسبب اختلاف رواياتها والعرض عليهم علمهم بالامانة هو في قبل من تلك الاصول
 وكون جميع الكتب الاربع منها غير معلوم بل المتعارف خلافه مع انه منقول باخبار الاحاد واثبات اعتبار خبرها بالاجمال من وجهين
 وفلما عرفت ما عرفت الصدوق وما في الاستصحاب ومنه يظهر ان التبريد المكن في حقهم انما هو بالظن والتمسح ودعوى عدم العلم بالظن او
 مع التمكن من ان اريد مطلقه والافكار ترى خصوصاً بعد ما ورد في اخبار الفلاح في حجية الاخبار وعرفت ان الاخذ من الكتب المعتبرة
 لا يوجب العلم بالصدوق ولا الاعتبار في الجمع كما عرفت ان الضم المشهور بها ليس الا ما يوجب العلم والاعتقاد فطعا كان او ظاهرا
 بالنظر والاعتقاد في الادلة وفي الثاني ان الضمان انما هو مع عدم نصب طريق ولو ظنيا بل مطلقا لا مطلقا وقد علم ان الاحكام
 عليه والاصول والسلام انما يحكم بالظاهر والله يتولى السرائر في هذه الحكمة في الحكماء مع ان فيها نصيب الاموال وتجريم الحلال
 وتحليل الحرام كما في اصل الاحكام ومما يجاب عما دل على اعتبار الكتب والعرض وان شيئا من ذلك ونحوه لا يوجب التحريم بالصدوق
 واما طرح ما هو الصحيح بالاصطلاح المتأخر والعلل بضعفه فغيره ان على عدم العبرة بهذا الاصطلاح كيف ودلهم على الطرح والعمل
 المذكورين بل غايتهم ان اعتبار الصحيح في مصطلحهم كعدم اعتبار ضعيفه اصل وما يخرج عنه لا مخرج او كل منهما مشروط بغير ما يورث
 الظن بالاختلاف ونحو ذلك اولاً ان عمدة الوجه تحصيل الظن بالصدوق وهذا لا يكون في الضعيف وقد لا يكون في الصحيح وانما الظاهر
 القدر ما وليس بعيد بل اقرب من غيره واما اصول العلم بقول الثقة مع ضم الفرأش فشي لا ينكره منك فلا حاشية الى الاستشهاد فيه
 بكلمات العلماء الا ان الكلام في حصوله في المقام وفي الثالث ما مر في الجواب عن اخير وجوه المقام الثاني فاما دعوى ولو ثبت شاهدان
 عن نقل مذهب مخالف وموافق كما ترى فان هذا بالمشاهدة والعيان وذلك بمراجعة الظن والتمسح والاعتقاد كما عرفت فيما مر من البيا
 مصاف الى منع حصول العلم في الخبر ايضا فم ان اريد من مجرد ثبوت اخذ ما في الاربعه عن الكتب المعتبرة باعتقاد الاخذ فظن نظر وجه
 الا انه لا يقبل المسند شيئا لما سمعت من منع العلم في المقامين وعدم الجواب عنه اذ لا عتاد له لا عتاد له في وجه مصاف الى ما قيل او
 احتل من انهم وان ذكر ذلك في اول الكتب الا انهم غفلوا عنه او رجعوا عنه في الاثراء واما ما عرفت اعتبار شاهدانهم باعتبار
 توسعهم في الرجال بل انه ادلى وانه لا مفر من هذا الزام فلهذا هو من شيء مراد الاستدلال في الجملة لان الاول بالاجتهاد بخلاف
 الثاني غلبا والاكتفاء في الخبر بقاؤه الاستدلال المجوزة للعمل بالظن المستفردون خبره وان خبره حاصل في الاول بل هو نقلد مع
 تمكن الاجتهاد ومنه يظهر الفرق بين ما حدونه بالسمع والفرأش ونحوهما وبين ما اجتهدوا في اعتبارها وصحة ثم جازع ثم جازع
 وبما يجتمع صدق الرواية عليهم بالاعتبار الاجتهاد انقل عن الرواية على الوجه المتعارف وفي الرابع ان احداث الاصطلاح ليس
 من البدع او المحرمه منها والافادات الوضع في الحقيقة عند المشرعة وخبرها منها واما كونه من الاجتهاد او الظن الوارد في ذمها
 الاخبار فكذلك لوضوح المخالفة مع ان الاجتهاد المتنوع هو العمل بالظنون التي لم تثبت اعتبارها او ثبت عدمه كالفاسخ الاستحسان
 والكلام فيه خارج عن وظيفة المقام واما ان مسئلة اصولية فان اريد اصل الاصطلاح فواضح البطلان وان اريد الحكم باعتبار العمل
 اصطلاح دون اخر فذلك لان دليل الكتاب والسنة في الاعتبار بان حجة الاخبار كانه البناء والسؤال والانداز والاخبار الدالة
 على اعتبار قول الثقة خصوصاً وعموماً بالضرورة والتعليل وغير ذلك وقد جمع اكثرها في الوسائل مصاف الى الاجماع والسنة وفي القدر
 الايات والاخبار الناهية عن العمل بالظن وتقليد الابهاء مصاف الى الاجماع ايضا مع عدم الاعتناء بما خارج وليس المقام مقام
 التقصيص واما استلزامه لضعف اكثر الاحاديث المتأخر من قبلها من الاصول الجمع عليها فمنهوع بعد ثبوت كونها من الاصل الجمع على اعتبار
 تمام ما فيه كيف والعمل بالضعيف المجبور بالشهر مشهور عندهم ان لم يكن مجمعا عليه فكيف لا يجوز بالاجماع على العمل به نعم هو كذلك
 مع عدم ثبوت ما ذكر اما بعدم ثبوت كونها من الاصول وعدم كون الاصل مجمعا عليه او مجمعا على جميع ما فيه مع فقد سائر ما ي
 الاعتناء وظاهره انه لا يرد في ذلك شيء من اللوازم المزبورة في هذا الوجه ومع التسليم فانما هو في بعض الاحاديث لا اكثرها ثم ان في
 دعوى الاجماع على الاصول القديمة مع فرض وجودها ان محققه غير ثابت خصوصاً ان اريد بغير فقد والتأنيب ووطيئة الصدوق بحجة
 خبرنا في اثبات هذا الزام مع وهنه بذكر اكثر الاصحاب وجميعهم تكبر ما فيها وقد عرفت في الوجه الثاني من وجوه خبرهم كبرها
 للحدث المرنى في غير الكتاب المعروف على المعصوم عليه السلام على المروية فيه كيف ولا ريب ان كون ارباب الاصول من اجمع العصاة على

نصيح ما يصح عنه كخصوص المذكورين في الرجال مضافا الى ما قبل من ان وجه الاجماع والعمل غير معلوم ان من جهة مطلق القول او كونه بناء على العدل او
غير ذلك ومثله غير محجة لا لاختلاف مسند الفتوى بل لاختلاف الحق به ومن هنا سمي اجماعا تقييدا واغرب من ذلك دعوى اسناد امر لخص
جميع الاحاديث كما هو واضح على المطالع بطريقه الاحكام ياتي في باب الفاظ المديح والقدح ما ينفع بفساد ما نوه في ذلك وفي حكمهم بافتش
اذا قيل في حق الرجل انه ضعيف في الحديث واو لا ما يندبر له انه غير خبير بطريقه الاحكام واغرب من ذلك كله دعوى اسناد امر لخطئه جميع
الطائفة كيف وهم كثير من الطائفة ان لم يكونوا اكثرهم وليس المراد من القوم الذين اشار اليهم المحقق اهل هذا الاصطلاح لوضوح طرحهم
كثيرا من سلم السند وعلمهم بكثير من ضعيفه وان كانوا المراد للمحقق في خطئه عنه فلا حظ كتب رتب هذه الطائفة وهو العلامة ثم اعرف
واما ما ذكره من مخالفة الاصطلاحين وان من المتقدمين موافق لطريقه الخاصة وموجب العلم وما اخذ عن اهل العصمة عليهم السلام ومجمع عليه
بما اخذ من المتأخرين فان اراد نفس التسميتين فمع انه لا مشاحة فيها فيه ان شيئا منها ما عير ما اخذ عنهم علمهم كسر ولا اجماع على احد هما ولا خبير
في مخالفة مثله وان اراد جمية المصطلح عليه عند ما تفتك كما ذكر خلاف جمية الاخر ففقيه ان مصطلح المتأخرين ليس على خلاف ما ذكره لما اشار اليه
من ثبوت الدليل عليه من الكتاب والسند بل الاجماع بل اشرافا فيما سبق الى ان لا مخالفة بينهما من هذه الجهة وانما الخلاف في تسمية الاحاديث
المعتبرة بهذا الاسم وباسم المعول عليه عند المتأخرين وباسم الصحيح عند المتقدمين كما كتبت في هذا من اجل هذه الاسامي نعم لا ننكر وجود
افضل في الجملة على الصحيح عند المتأخرين الا انما ما فادرا وخالف لما افترضه لادلة من الكتاب والسند والاجماع القول والعلم محققا وحكما
وفي الخاص ان اعلم ان البعض على فرض ثبوته انما يفلج في خطئه لوضوح عدم معنى الاخر في حق غيره ومع ذلك فله تيقن موضع التقسيم في
اجزاء غير الكتب المشهورة ونفي المنفي وجود اكثر انواعه في اخبارنا مضافا لمطهره بغيره انما وضع الكتاب المزبور في الاحاديث الصالح
والحسن الا ان يرد على مذهبه من اعتبار الغد في المنكر واليخرج في صحيح او موثق وهكذا على وجود التقيد في كل واسطة ومع ذلك فهو
كأثرى واماما استند اليه المفصل في الافتقار الى التوقيف في خبره في الاخبار لا في غيرها فاعلم على الاخبار بعض ما في شبهات
الناحية لعل الاطلاق والذي وقف على حكاية استناده اليه ان اخبار الكتب الاربع لا خذها من الاصول للعلمة بشهادة مؤلفيها في
بغرائز الوثوق والعصمة وعلى الاول عام ايضا في سند المشهور وفي المناقشة مع الثاني من ذلك ان الاخبار على الترجيح بالاعدل في غيرهما
يعلم بالرجال بل بشهادة الاعتبار القاطع في الرجح دون المرحوم ودون التسوية بينهما لغيرهما وقد مر ما في الوجه الاول مفصلا ونقرا
واما وجه التفضيل بين وجود شهره معتبر على وفق بعض الاخبار وغيره وقد مر ما لم نجد سببا لا وانما هو لا يتم على جماعة من ان الشهرة من
افوى المرحمان المنصوصة والاعتبارية لوضوح قوة الظن بتركهم الطنون من شخص واحد فكثيرا ما ينسب الى القطع بل لعل اغلب العلوم من
هذا الجاه وكذا انما كانت من اشخاص فان موافقة الاراء خصوص ما صدقته اخبار الافهام من افوى اسباب الاعتقاد والقوة وايضا
فغالب احكام هذا المذهب كغيره من المذاهب عالم في هب بذهاب الموجودين من اهل في كل طبقة بل وصل من المتقدمين الى المتأخرين ابايد في
بعض مفدمات كشف الغطاء ما مفاده انه لا حاجة في كل مسألة الى مراجعة الكتاب والسند بل هما ما ينفي اخذها خيرة ليوم القادر وهو حيث
بغرض مقتضى القواعد وقد اجماع ولم يعلم ما كان في ابدى الطائفة المحقة والافلا افتقار اليها لان مذهبنا ليس اقل من المذاهب الاثني
عن اربابها وكل او جل ما صدر عنهم في ابدى النبوة ولو سلم المنع عما ذكر فلا ريب ان انقضاء الشهرة على خلاف ما هو من المذهب في غاية
البعد مضافا الى وجود النص على الترجيح بها وتعليقه بان الجمع عليه لا يرب منه والتفصيل في نفسه عن اسباب القوة والترجيح ولذا يقدم المصل
على غيره خصوصا بمثل التعليل المذكور المقصد بالاعتبار كما عرفت هذا وامام وجه الافتقار في غيره لك فظاهر مما مر والجواب عنه او لا
انه عاقل لما مر من اجماع الاصوليين قوله وعمل بل مريم جميع الروايات والمحدثين فان عمل الجميع على ملاحظة احوال رجال السند بطريقه التي منها
الرجال المتأخرين في حقا فقد غير من غير في بين وجود الشهرة وعدمه وثاننا ان مقتضى تغير الوجه المزبور الاخذ بمقالة المشهور وذلك
لغرض اخبار الترجيح في عدة اسباب وفي تقديم بعضها على بعض ولا ريب في انقضاء الشهرة على الترجيح بالسند بملاحظة احوال الرجال حتى مع حجة
الشهر في احد الطرفين فمقتضى اعتبارها اعتبارا ابل ايضا الترجيح بالسند ويأتي تغير لزوم ملاحظة الرجال مطلقا وهذا نظره ما قبل على حجة
الشهر من ان المشهور عدم حجة الان المقام اسلم منه من الاشكال وذلك لان ما دل على الترجيح بالشهر لم يفد المنع عن الترجيح بغيرها كما
ان ما دل على الترجيح بالسند او بالمتن باعتبار موافقة القرآن ومخالفة العامة كل نعم لا يخلو طواها من نارض من حيث اطلاق كل
منها ويصح ما راده بيان ان كلا منها سبب للترجيح مع قطع النظر عن الاثر ومع الاجماع في جانب لا تشكل ومع الاختلاف يؤخذ بما الظن
معه أقوى لاستفادة البناء عليه من مجموع اخبارنا الترجيح ومن كان المشهور غير المنصوصة بالمنصوصة وغير ذلك او راده بيان ان كلا
منها معتبر في مقام او غير ذلك. بحاصل الجميع ان الشهرة في الفروع مرجحة وكذا الشهرة في الاصول اي في اخبارنا الترجيح وليست هي على اعتبار
الترجيح بغير الشهرة في الفروع من ملاحظة المتن والسند ولذا سمعت علماء الصنف المعتبر بالشهر بل المدار على ما اشرنا اليه من قوة

فان كانت في البرهجة بالسند اخذنا به وان كانت في البرهجة بالمشيئة كحل وكذا لو كانت في البرهجة بالشبهة فلا حجة بالسند ولا رتبة على كل حال
 للملاحظة ان قوة الظن في البرهجة بر او غيره وحيث ان احتمال كونها في البرهجة بما ثم في جميع الواجبات اكثرها فلا بد من الملاحظة لكل من
 هنا ظهر ان البرهجة بالشبهة سواء كان مشهورا ام لا لا ينافي الاجماع والسير على ملاحظة احوال رجال السند نعم ينافي الاجماع على
 البرهجة بهذه الملاحظة على البرهجة بالشبهة كما ان البرهجة بالبرهجة على البرهجة بالملاحظة الزبورية مناف للبرهجة والسير للذكرين
 وطبيحة يحصل الفتن عن الرجال على الالتزام بالبرهجة بالشبهة مطلقا فيما وجدنا الشهرة المعتبرة الا ان هذا القول يمكن من الضعف و
 ثالث ان قسمة الواحد المربوحيه الشهرة كحجة الاجماع وسمعت ان المشهور خلافه واما ان قضاء الاعتبار على البرهجة بالشبهة انما هو
 اذا كان الخبر مشهورا بالنقل بين الرواة على وجه الاعتماد او مشهورا بالعمل بين الفقهاء على وجه الاستناد اليه لا على مجرد مطابقة الفتوى
 المشهورة في نفسها للرواية ومثل هذا ليس كثير الوقوع ان لم يكن فليست بقدم الاتفاق الى الرجال في مثله على فرضه غير مناف للاطلاق لثبوت
 والافواه من انزل يستغنى عن الرجال لا هو خارجة مثل كون السند لاجماعه ونحوها واما وجه الاكتفاء بنسخ الخبر وان اعتبارا وقول
 اهل الرجال سواء كان من جهة كونه شهادة او رواية ولا فائدة الظن او غيرها مثله في بعض العلماء خصوصا اذا كان من اهل الرجال اد
 كثيرا البصرة بذلك العلم كصاحبه المستوفى التعليق وغيرها وفيه وضوح الفرق بينهما على الوجه والافعال المبرورة اما على الاول فلا حجة
 فحين المشهور في الشهادة وكونها بطريق المطابقة وصدورها عن علم لا باجتهاد فحق والجمع منسحق في نسخ الخبر اما الاول فلو خضع
 انقضاء التعيين فلا يكون خلاف هذه الشهادة معلوما عند المشهور وعنده يعلم وواضح ان الشهادة غير معتبرة مع العلم بالخلاف فلا بد ان
 يتبين حجة بالملاحظة ان العلوم الخلاف ام لا فان قلنا السند مضبوط في كتب الحديث فليجزم اليها وبغير فهم والحجور انما هو لو لم يكن للمشهور
 عنده طريق الى التعيين فليست نعم ولكن ربما لا يعلم كونه العلوم الخلاف بذلك للاشتراك فلا يعلم الا بالرجوع الى الرجال فان قلت نعم فليجزم
 اليه لكن يكفي مجرد معرفته انه ليس من العلوم الخلافية عنده بنسخ الخبر فليلا ولا انه خلاف مقصود الخالف لوضوح ان غرضه الاكتفاء به عن
 الرجال مطلقا اذا بنا ان غاية الامر ان ارتفاع خصوص هذا المانع دون غيره للمانع عن الاكتفاء مع ايضا لا يقال مورد الشهادة نفس الخبر
 فانه الذي يشهد به هو معلوم معين لا فاقول معنى صحته وثاقت روايته كما هو واضح في في الحقيقة من الاوصاف المتعلقة بالخبر كقول
 زيد فاما الاب فاللزم تعيين ذلك الخبر الذي هو محل الوصف المشهور وشيئونه خبر واما الثاني فواضح في توضيح اخباره الذي فرغوا به من
 في الشهادة والا فزر الخبر لغيره غير ذلك ويحكم بجعلوا الشهادة على في آخر على شرطها وجعلوا الاقرار بالشراء امر بالملك السابق للغير
 اما الثالث فواضح ايضا لان اغلب النسخ من باب الاجتهاد والظن ولو فرض تصحيح ما علم لم يقبله ايضا لما من المانعين المنع انقضاء ثابتهما
 مع ان البحث في الاطلاق مضافا على ذلك كل ان رجوع الجهد الى اجتهاد الغير غير جائز اجماعا وبغير خلاف معتد به ولا يورد عليها بان كثير
 من ثبوتات اهل الرجال ايضا من باب الاجتهاد لما اشترانا من الفرق بين ما اذا نزلنا واستلزمنا اجتهادنا فابعد اجتهاده وبين غيره
 والمنع عن التقليد والاكتفاء بالظن الحاصل عن غيره انما هو في الاخير دون الاول واجتهادنا في الرجال فيما اجتهادنا للمنفذون منها بل
 المتأخرون مستندنا ومفسر شديدا ومستلزم لتفصيل الاحكام وركب كثير من الاجتهادات الواجبة كتابا او عينا علينا مضافا الى ان الاجماع
 الفتوى والعمل على الرجوع اليهم مطلقا هو المحذور للاكتفاء بالظن الحاصل من اقولهم ولو كانت بالاجتهاد وعلى فرض منع الاجماع فلا اجماع
 قطعا على المنع عن الاكتفاء في المقام ومن ذلك كله يظهر وجه المنع عن الاكتفاء ولو على كون الاعتبار من باب الرواية لان الاكتفاء بالرواية
 انما هو اذا لم تكن عن اجتهاد ولا تفعل جميع الفتاوى روايتا فلا وجه للمسك بعموم اعتبارها من العلم على المقام وقد عرفت الجواب عن ايراد
 مثله علينا بالنسبة الى بعض احوال بعض اهل الرجال وعلى تسليم شمول عموم الرواية للمقام نقول يخرج عنها في الاكتفاء بنسخ الخبر ما عرفت
 ولا اقل من الشهرة القوية الموهن للمسك بالعمومات واما على الثالث فلان المنع بقاؤه الاستدراك في محله انما هو الظن المشهور
 لوضوح انه من باب الاجتهاد والضرورة والعقل انما يحكم بخصوص ذلك لا مطلقا وحصول الاستدراك من نسخ الخبر مجموع جدا كيف ونما
 خطائهم في كل واحد من رجال السند على زعم غيره قائم وهو احتمال يمكن دفعه بالرجال بخلافه في حق نفسه بعد الرجوع فلا نقض مضافا الى
 ما يرى من كثرة اختلافنا في النسخ ومنه يظهر ما نية اخرى وهو لزوم البرهجة عند المعارض كما في الحجج والتعديل فلا بد من الفحص في جميع
 الكتب المشتملة على النسخ والضعيف كما يفحص في الرجال عن المعارض ولا يستلزم به الخاف وايضا في فرق بين الظن الحاصل من
 اجتهاد الغير في النسخ والضعيف واجتهاده في الاحكام فكيف يكفي الخالف باجتهاد دون الاخر ومن هنا يمكن تقرير دليل اخر على المنع على
 هذا الفرض وهو ان الظن الحاصل من اجتهاد الغير ولو كان مستقرا فهو مثل الظن القياسي ونحوه المنوع عن العمل به مع فرض الاستدراك
 من باب التخصيص او التخصيص وذلك لتبصيرهم كما عرفت الى عدم اعتبار الظن الحاصل من اجتهاد الغير في حق غيره ثم ان هذا البحث انما هو مع
 التمكن من مراجعة الرجال مع عدم ما نية اخرى عنها والابان نقدرت بحسب وسفر مع وجوب الاستنباط عينا او كفايا في ضرورة ومطالعنا

اوله شديداً او اسهل من غيره من غير خوف واجب الاستنباط او الوجوب المستنبط من الاحكام الكلية الواجبة فلا احد خلافه في عدم
 وجوب المرجح وقيام بفتح الغمر مقامها وليس في سقوط وجوب الفدية مع بقاء وجوب غيرها او سقوط وجوب دينها المقرون بخلافه من هو من
 باب قيام مقدمه مقام اخرى عند غدرها كصاحب الصبيد واستعماله عند غدر الماء ولو غدره الى غيره لك من موارد ترتيب المقدمات كما
 اخبار علماء الرجال بما يفيد تخصيص ذات الرواية ببيان الاسامي والكثير والاقارب الانساب وغيرها و... فانهم ببيان اوصاف الدخ و
 الفتح وغيرها اهل هو من باب مطلق البناء والرواية او من باب الشهادة او غيره ذلك الذي يظهر بالمتبع في كلامنا ان فيه قولين وان الشهور
 على الاول وصاحب المعالم وبعض من تبعه على الثاني فاما القول بكونه من باب الظنون المعبرة بقاعدة الاستدلال فوضعه مقام الرجوع اليهم
 لانهما الآن براد بها الظنون الاجتهادية بمعنى انه من باب الفتوى المبني على الظنون الاجتهادية فيكون من الوجه الاجتهاد ان الظاهر
 من البناء والرواية غير الفتوى مع احتمال كونه من الاول فتخص الاجتهاد على ذلك وان حكمه عن بعضهم وهو انه من باب قول اهل الجدة
 وان كانت حكما على ما هو مبني في مقام الرجوع ايضا الا انه فيه مسائل لم يذكرناه بالنسبة الى المقام الاول كما ان الوجه عدم خروجه
 بذلك عن القول الاول كما لا يخفى كما انه لا يخفى على المتبع في كلامنا ان كثير منهم لم يفرق بين المقامين ولعل للائمة اكثر الاصول في
 احدها لها في الاخر فندبر وكيف كان فانحو في المقام الاول ان جملة ما صدر عنهم من باب الشهادة وهو اكثر مما في كلمات المتقدمين كقوله
 الحسن بن فضال والفضل بن شاذان ونحوها وان كان الاصل في كلمات المتأخرين بالاطراف النقل وان لم يصحوا باحيانا وجملة منه من باب
 الفتوى والافعال عن المختار والاجتهاد في نحو كلمات المتقدمين والفرق بين الخارجة وهذا عكس الاول بالنسبة الى الطائفتين ولعل
 اليه نظر المشهور في طلاق كونه من مطلق البناء الشامل للخبر الخارجي والفتوى وان كان في مقابل الشهادة فلا يمكن اطلاقه مطلقا
 توجيهاً من الواضح عدم كون الفتوى شهادة وكذا الاخبار راعنا داعية قول المتقدمين غير قطع وليس من سبادة الصريح لعدم لغو
 اخبار المتأخرين شهادة المتقدم وهذا واضح وعلى هذا لا يمكن الشهور مخالفاً لما ذكرناه والافعال ما ستمه وكيف كان فالظاهر ان مرجعها في
 فوابداً للخليفة للمولى الكبيها في ذمة الى ما اخرنا حيث قال بعد احتمال كون المدح من باب الرواية والفتوى والاجتهاد فيه والشهادة
 ما هذا الفظة والبناء هنا على ملاحظة خصوص الموضوع وما يظهر منه وانتهى وتفسير اوله واجمالاً الى الفرق بين الشهادة والفتوى
 ومطلق البناء كون الادنين من اشياء الاجتهاد فثبت بذلك مفسلاً في ذلك الفضا فقول الفتوى بعد غلبة على الاجتهاد في
 في معرفة الاحكام الكلية الواقعة والظاهر في الموضوعات الشرعية المستنبطة عن ادلتها التفصيلية والغالب فيها عموم الموضوع وتبين
 فيكون حريتها حقيقة كما استحباب الصلوة في الحائض الشريف وغيره من الاماكن الشريفة والسكنى والبيوت في الغري في ونحوها ووجوب
 او استحباب اسلام الحج ونحو ذلك وكعدم جواز اخذ الاجرة على دورعة العظمى من الحاج المازلتين الى غيره ذلك ويمكن التمسك الكلية في
 جميع ذلك يجعل اجراء ما ذكره من بيان ما يصدق على كل منها كلياً هو الموضوع وفيه بعضه لا كان الموضوع في قولنا ضرب زيد ايضا
 كلياً بل الصدق بالنسبة الى الاجراء مع كونه الموضوع اسماً لجموع ذلك من باب الشارع المسدود والفوز وتجدد الوضع في نفس الموضوع
 او الامر المتعلق به من صلوة وسكنى واسلام وطواف ونحو ذلك والتفصيل في محله وقد علم ما ذكرنا المراد بل الموضوع على وجه متعلق
 به الحكم بلا واسطة حتى يكون كلياً في الامثلة المبرورة وان كان احض من غيره وقد يكفي في صدق الفتوى بنفس الاجتهاد وان لم يكن في
 حكم كلي اجزئي كما لا يجها في اصول عقائد الدين والمذهب وفي مقدمات لغة العرب وغير ذلك ولذا يجوزون بها الاجتهاد ولا يكتفون
 فيها بالتقليد الذي هو اخذ الفتوى العقل والظاهر انه على وجه الحقيقة مع احتمال التجوز بالمساينة والاستشارة ومن هذا العلم الاجتهاد
 والفتوى في علم الرجال لوضوح انه اهل بالصدق من الاجتهاد والفتوى في الفقه والعرف مع انه لا يهملنا البحث في الصدق على وجه
 الحقيقة اذ البحث في المعنى وان سمي باسم الفتوى او قلنا الفتوى في بيان المختار والاجتهاد في بيان الاجتهاد واما الشهادة فمدار
 غالباً او ادلتها على عدم البناء على وجهي او الهام وغيرهما من العلوم المختصة بالمصومين علمائهم من حيث كونهن صحيحاً وكذا على
 الاجتهاد مطلقاً لا في الحكم ولا في الموضوع الا في بعض اسباب ثبوت المشهود بالتحصيل العلم به وانما هو سلب معنى الاجتهاد وعدمه
 كذا على كون الخبر فيها ثبوتاً حقيقياً او اضافياً للموضوعات العرفية الخارجية او الشرعية او للاحكام العرفية او الانظمة لربيب امر
 شرعي عليه كل ذلك للشاهد عند الفضا والمشرعة وصحة مطبقها عن غير ذلك فاجتزأ الحقيقة في الشهادة بان هذا رتبين ذان وان
 هذا ما وذاك ثواب وهكذا والموضوعات الشرعية كالشهادة بان هذه صلوة وهذه زيار وكذا هذا فراق او شهود هذه ركنية
 وهذا مع ذلك خلع ومباراة ونحو ذلك او بعد هذه الاصل من شخص فان في الحقيقة على كل باب بناء على شوا الحقيقة لثبوت
 في الجميع او ارادة مطلق ما في الشرع عن الشرعية وهو الاظهر والا في ذلك الكائن في العلم بالبناء على شوا الحقيقة لثبوت
 كذا والمأهون مثلاً من صوف الغنم والصدق جهوان والمرحان سائر ونحو ذلك هكذا اذا ثبت من الاكفاء والادب بين في ذلك

في بعض
 من
 العلم

تجمل ان القول من باب الرجوع الى اهل الخبر في دفعه والاضافه للثاني كقولهم مع الخبر كذا وقد ذكرنا السالكين في هذه الفقيه كذا وكذا
القولان كذا وان الموضوع الفلاني عند العامة كذا ولا يخلو اعتبار هذه القسم من الشهادة عن الشكل ما وانجز في المحقق للاحكام الفقهية ان
الولد لا ياكل كذا او لا يشرب كذا عند والده او لا يجلس عند او يقوم مقام العبد في مقابلته وهكذا في الاما ان يدل ان كذا داهل الصبر
مع اباهم كذا وادخال هذا القسم في الشهادة للعقود يكونها الترتيب لم يشرع لا يخلو من اشكال الا في النذر والايامان ونحو ذلك وفي
للاحكام الشرعية قوله ان هذا ظاهره في ذلك نجس وهذا ملك فلان وذلك في ذلك فلا ندر وهكذا والاضافه في احوال الطبيب مثلا ان المجنون الفلاني
نجس او سالم لتركيبه من خمر او لم نجس وبخروج بالعقد الاخر جميع ما ذكرناه في مقام الترتيب المرنور فان خرج من البناء بالعقد الخاص المقابل للصوى
في الشهادة فقد ظهر ان ثبوت الصوى والشهادة بالشاين وكذا في غيرهما مع الخبر بالمعنى الاخر وان ثبوت واحد مع مطلق الياسا بالعموم
والخصوص اذ لم يند هذا القول من شيع كسب الرجال لاسيما الخليفة ومنه في المقال يعلم ان الامر كما ذكرناه فان ثبوت كثير ومع لنين
كضعيف جماعة بالاجتهاد والاستدلال واستظهر في معنى المقال في القابض الاخر مما انقطعها من ثوابها التعلية كون عقد يلزم من
اجتهادهم او من باب الرأية ونوصيفها الاكثر باللاوصاف المزبورة بالنقل لثبوتها في الشيع والكسوف الغضائري وغيرهم وهو الغالب في
الخلاصة والاصحاح والنقد ونحوها وفي جماعة كثيرة ايضا من معاصريهم او في بعض العصر اليهم بالشهادة ومنه يظهر ان الخلاف كون الجمع
من باب الشهادة كما نرى كاطلاق كونه من البناء والرأية في مقابل الشهادة وان اسند الى الشهادة مع التام في معنى الاستدلال بهذا المعنى
المقابل لما اخرناه اذ الموجود في كلمات الاكثر كما يتردد بل ونضعف الواحد ولا ذلك في ذلك على ما ذكرناه ايضا تكفي في الواحد فلعن
بل هو الظاهر من كلمات جمع وصريح لنين كون وجهه الاكفاء بحصول الظن بالاستدلال باب العلم والعلمى كوضوح عدم حصوله من اقوالهم
وعدم التقى بما هو من شهادتهم مع ما مر في المنع عن كفاية الكتب عنها قال في الفصول بعد اسناد الاكفاء بالواحد الى المشهور واعتبار
العدد الى ثلث مجهول ومجمع التراجع لان تركيز الراوى هل هم من باب الشهادة او من باب الرأية او معيناها على الظنون الاجتهادية
فمن اعتبر فيها العدد جعلها من القسم الاول ومن اعتبر فيها العدد جعلها من احد القسمين الاخرين انتهى وبذلك ذلك ما مر من التعلية
من كون الاصحاح الى ثبوت ونضعف ابن فضال بل اخذ الجميع منه وكذا نحن ابن عقدة وهما على خلافه المذهب كقبول شهادتهما بالاجماع
وطهور الكتاب بالمعنى لكون الشاهد من رضى برك لا رضى بخلاف المذهب الا في مقام الاجماع والصحة بحكم العقل وكونه على وجه
العدل الظاهر او بالاطلاق الى العدل بالمعنى الاخر المعتبر في الايمان وكذلك السنة وكذا رأيتهما لاشتراط الايمان والعدالة بالمعنى
بالمعنى الاخر كما هو الظاهر منها في ادلة اعتبارها حتى يحكى الاجماع عن الشيع ويوجب قبولهم بان الشرط العدالة بالمعنى الاعلى ليس هنا باولى
ما ذكرناه مضافا الى ان مقتضى كونه من البناء عدم قبول المرسل منه وقد عرفنا ان اكثر ما في الخلاصة ونظائرهما من هذا القبيل كما ان
مقتضا عدم قبول ما كان بالاجتهاد في حق المجتهدين بل الاكفاء بالواحد في مطلق الحجج والعدد بل العدد البناء في مطلقها وفي
هذا الارام بقيام الدليل في غير المقام على اعتبار العدد مدفع بشمول للمقام حيث كان التوثيق ونحوه بالشهادة كما ذكرناه واما
تجمل بوجبه في الشهور يكون الاكفاء من جهة الشهادة وان يفتى فيها الواحد في المقام او مطلقا الايمان في غير محل العدد فبذلك
ما خرجنا عنه في القضاء من ثبوت العموم على اعتبار العدد في الشهادة مطلقا وطلنا ان ظاهرهم كونهم من المسلمين فليس ولا يبعد ان
ذكرناه لا ندر الذي يجمع الاكفاء بالواحد عدلا كان او غيره بقول كان توصيفه او يكتف بقطع الخبر ويقتل الى غير ذلك كما يبان في الطبري
دون المختار ثم يشكل عليه حيث كان التوصيف بطريق الشهادة القولية اذ مقتضى عموم اعتبار العدد فيها اعتبارها في المقام فلزم القبول
ويمكن دفعه ولا بان خارج عن مفروض البحث الذي هو المراجعة الى كتب الرجال وثانيا بالارام تخصيص العموم المرنور لظهور الاجماع
المركب في كفاية الواحد وحصول الظن الكافي بالاستدلال في الغالب لذا لا يجب تحصيل العلم مع امكانه قسلة العلمى وثالثا بالارام القبول
بعد ما افصناه الدليل والامرسل بعد ندر الغرض هذا كله هو الكلام في المقام الاول ونقول في الثاني ان الذي يظهر اختلافهم
على احوال احدها انه من باب العمل بالشهادة حكما والشهادة الثانية في دوائره عن بعضهم واخره صاحب المعالم وبعض من تبعه ثانيا انه
من باب قبول البناء والرأية مرجع بجماعة ثانيا انها من جهة الظنون الاجتهادية المعبرة بعد اسناد باب العلم وما هو في درجته اعتبارا
ايضا جماعة منهم شيخنا في الفصول وهذا ان لم يكن اشهر من سابقه فليس الامر بالعكس لا مورد اشرا الى بعضها وقد عرفنا ان حكما
الشهادة انما هي على الاكفاء بالواحد لجامع للقولين وهي الموجودة في دوائره ثانيا في الشهادتين وما في فوائدها التعلية من دعواه الشهادة
فليس صريح بل ظاهره ظهورا من ثبوتها على القول الثاني بل عليه وعلى الثالث في مقابل القول الاول فان قال وما ذكرنا
من ان عقد يلزم من باب الشهادة فغير مسلم بل الظاهر انه من اجتهادهم ومن باب الرأية كما هو المشهور رابعها انه من باب الرجوع الى اهل
الخبرة ولم افق على قائل بل على حكما في الكتب وانما حكى نقله عن بعض الفضلاء واطهر الاقوال ثانيا اللجوء التي اشرا اليها امراد

فلان بطل الكلام باعدنا كما لا ينبغي ما فيه دفع القولين الاولين ونزهد الكلام على الاولين مع ما قدمناه في دفع شبهات الاخاوية ان قاعدة
الاستدلال تجري في غير الاخبار المعصية تركية المعدلين لوضوح بقاء الكليف وغيره من القواعد مما عدا ذلك وايضا نستعمل ان كثير من
الرجال لو لم يكن الاكثر اسما بهم مشتهر وان اكثر اسباب التبرهن به لم يقع عليها امينة فاعتبار اصل وثبات احد المشتركين اليه لا يفيد كون جميع
رواه الخبر موثوقين بشهادة النبي الصادق عليه السلام يعلم انهم هم المشهود بوثاقهم في الخبر ذلك ما في هذا القول وفي الرابع انه وان عاصده الرجوع اليهم
في كثير من المقامات منها معرفة السبب واختلاف فيه السبب الصحيح والغير وعدة في معالجته الامر في الانسان بل مطابق الحيوان وفي معرفة
الساعات والادوات الصالحة عن خبره في الخبر ذلك حتى انه يمكن دعوى المسيرة بالاجماع عليه وفيها الخبر كما يدعو به بعض علماءنا ايضا الا
انه ليس بذلك للتصريح من الجميع او اجابة باعتبار التعدد في الاولين كونهما من الشهادة وكون الرجوع في الخبرين ونظما بهما بل في الاولين
مع بعد رافعة الشهادة الشرعية كقولهم الخبر مثلا من جهة قاعدة الاستدلال ودفع الخوف على الزلل الموجب بحرمته والتحقيق المصدق العرف الذي
هو المناط والمعارضة كثير من موارد الرجوع اليهم كما في المسائل البنية بل السبب وغير ذلك فلهذا واما الابواب الفرية في هذا الكتاب فثلثة
الباب الاول فيما يتعلق بمعرفة ذوات الرجال السند فانها كما عرفت في التفرقة من جملة الفروع الموضوعة لاجل علم الرجال وفي هذا الباب فصول
الاول في كيفية الرجوع الى علم الرجال واخراج اسامي من في السند للوضوح معرفة كونه معتبرا ام لا فان علم اذا اكثر كثرت هذه التعليم مبنية على
ابواب ثلثة وبعضها بزيادة معرفة صفاته ثم يذكر فيها فوائد الباب الاول في الاسامي والثاني في الكنية والثالث في الالف فاما الباب الرابع
كل من الاجتران في باب مع ذكرهم جملة من لم يعرفه الا بالالف او كنية او لم يكن معروفا الا باحدهما في عداد الاسامي على حد ذكرها ومن لم يكن
كل ما ذكره من ماله من كنية او لقب عند ذكر اسم خصوص الكنية المصدر في ما لا نراهم في ذكرها مع الاسامي كما يقولون محمد بن احمد بن
عبد الله بن فضالة بن شعوان بن مهران الجاهلي مولد بني اسد ابو عبد الله وفل ما يترك الالف والكنية عند اسامي اجد بابها في اول وكثير من
الاخبار والتعبير عن كثير من رجال السند بالكنية او اللقب بل ربما لا يعرف عنهم الا باحدهما كما بن في خبر ابن بكير وابن ابي جهم والي بصير والي
حذيفة والي الخطاب والي زرق والي الزهري والي الحلي والشلمكي والسكوني والنوفلي في الخبر ذلك فذكرها على الاستقلال ليرجع الرابع
الياسميا فاعلم بما لحوال الرجل ان ذكره فيها او اسما فقط فاعلم عند رجوعه عن احواله فلو لم يذكر كل قبل عند اسامي اربابها خاضعة
لم يتكّن الرابع من معرفة من خبره السند باحدها ذانا او وصفا الا بملاحظة جميع الاسامي وفيه من الصعوبة والتعسر ان التعدد مما لا يتفق
وجبان ذلك مما عمل في كثير من الكنى والالف انما هو في موضع مشغل مع استطراد بعض مع ذلك فليس هذا من جملة
فبعضهم كلف في موضع الاستقلال ببعض الكنى والالف حتى ان في منبهي المقال حكمه عن استلزامه واليرابها ما ادرجا كثير من الالف
الاسماء وكذا بعض النساء وذكر بعض ذلك في اخر الكتاب وذكر فيها ايضا في رتبة ابن داود صاحب كتاب الرجال المعروف ان رتبة على حروف
الجم في الاسماء واسماء الاء تلك تظهر منه مع ملاحظة ما حكاه فيها من الشهد الثاني ان الترتيب للوجود في كتب المتأخرين منه رحمه الله
وكيف كان في ذكره في باب الاسماء ابوابا او فصولا على عدة الحروف الهجائية وترتيبها فيكون باب الالف و باب التاء وهكذا وينتهي
في كل باب بجميع من صدر اسم بحرف ذلك الباب على ترتيب حروف الهجائية بالنسبة الى الحرف الثاني والثالث والرابع وهكذا يظهر ماضيه
اهل اللغة وان اختلف الصيغ بوضع الباب على ارباب الحروف او اخرها مثلا يقدم في الرجال في باب الالف اسم ادم على اسم ابا ان تقدم
الالف على الباء ابا ان على ابراهيم لانها في الحروف الاول والثاني الا انها اختلفا في الثالث والالف في الاسم الاول مقدم
على الراء في الاسم الثاني و ابراهيم مقدم على اسم خلاهما في الحرف الثاني مع تقدم الياء على الخاء وهكذا على ادرس وايضا فالكثير
مقدم على المصنف الحسن والحسين وعمر وعبيد بن كل ما فيه زيادة حرف او حركة مؤخر على اليس فبترت عماره وعبيد وسليم وسنة
وعمر عن حارث وعمار وعبيد وسلم وعمر وعلل بان الزيادة فرع ما زيد عليه فحق المتأخر لا من على خلف الاول العددي وهكذا
على الوجود الا انه مع اطراة في كل ما كانت الترتيبا ان تقدم زيد على زيد وسلم على سلم والحارث على الحارث وعمار على عمر وعمر
وغير ذلك لاحاجة اليه في علم المكثر على المصنف وهو القاعدة المستعملة في الباء متأخر عن كل حرف فتم بغير ترتيبه ايضا ام حيث كان
بعد حرفا من اخر الكلمة ايضا كما في حروف مصر حتى وعلى كل حال هذا هو الذي عليه بناءهم ثم ان هذا اذا اختلفت الالف في الالف
بجوف الياء ولوف حرف واحد ما في الثاني والثالث وهكذا واما اذا اختلفت في الجميع كما في المشتركات المتوفاة فانه في ترتيبها
واحد كما في واسمها وعمر وعلى غير ذلك بل لاكثر ذلك لتدبر من انحصار ترتيبها في الرجال فالحال انما هو بالترتيب واسم الله
اسم الاء فربما ان حروف اسم الله مقدم على اسم الاء على الخبر ان تأخر في حروف اسم الله عز وجل بل انما هو رابع
في ترتيبها من اسم الله مقدم على اسم الاء على الخبر ان تأخر في حروف اسم الله عز وجل بل انما هو رابع
في ترتيبها من اسم الله مقدم على اسم الاء على الخبر ان تأخر في حروف اسم الله عز وجل بل انما هو رابع


ومع لا تغافل في تأليفها وهكذا على حد ما عرفت في أصل الأسماء وهذا إذا لم يشترك أسماء الإباء طوا شتركت كما في أحمد بن محمد بن
 محمد وعلى بن أحمد وعلى بن اسمعيل ونحو ذلك مما توافق فيه أسماء الأولاد والإباء ودعى في ذكره في أسماء الأجداد فيقدم أحمد بن محمد بن أحمد
 على أحمد بن محمد بن اسمعيل وهو على أحمد بن محمد بن جعفر وهو على أحمد بن محمد بن الحسن وهكذا وكذا بقضاء على إماء الأجداد على
 الأحوال إذا كان الاشتراك في أسماء الأجداد أيضا ولو كان الاشتراك في جميع أولادهم يكن إسماعيل أجداد الجميع والبعض مذكور في بعض
 ما ذكره فيما ذكر لهم من الألقاب والكثير سواء كان في مقابل اللقب والكثير في أحدهما أحدهما في الآخر كما في أحمد بن علي العلوي وأحمد بن
 علي القائلي في القاء وفي أحمد بن محمد بن عبد الله وأحمد بن محمد بن علي بن عبد الله واسمعيل الأزرق وكان في مقابلته
 الاسم كما في محمد بن خالد الطيالسي في محمد بن خالد بن عبد الرحمن إذا لم يفر ملحوظ في الترتيب فاللقب قبله بين الطيالسي وعبد الرحمن إلى غير ذلك
 وقد يكون نظر الترتيب في الكثرة بينهما وبين مثلهما أو بين الألقاب أو الأسامي إلى ما أضيف إليه الألقاب بأسقاطه عن الملاحظة كما هو الغالب بل
 على الإطلاق في المصدرين فإن يقدم أحمد بن عبد الله لأصفهاني على أحمد بن عبد الله بن أبيه مع أن الباء مقدم على الصاد وكذا قدم محمد بن
 جعفر الأسدي على محمد بن جعفر بن أبي عبد الله مع تقدم الباء على السين فيظهر أنه لم يلاحظ المصنف في الترتيب بل لوحظ الأسدي مع عبد
 وواضح أن الألف مقدم على العين إلا أن مثل ذلك فادر لا يوجب تشوُّش الرجوع واضطراره وإن كان أطراد الأمر على ما مر من القاعدة
 إذ ما ذكر الكثر والألقاب عند ذكر الاسامي فلم أفق على كتاب رتب ذلك على القاعدة أو الترتيب فيقدم الكثر مطلقا أو الألقاب
 فكثير ما يقدم اللقب وكثير ما يعكس فيقال محمد بن مردان الذهلي المصري صله كوفي أبو عبد الله ومحمد بن مسعود بن محمد بن هياش السلمي
 السمرقندي أبو نصر ويقال أيضا محمد بن يحيى أبو جعفر الطاطري لكن الغالب تقدم الكثرة وقد ينوِّس الكثرة بين عدة الألقاب والقبول كما
 في محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله النخعي أبو بكر المؤدب ولا ريب أنه لو لوحظ الترتيب على القاعدة للمقدمة أو الترتيب ما جاد النقد بين
 أن أولي ونقل الباء على أمثال الأمر في اختلاف الكثرة والألقاب في الأشهر أو في غير الأشهر لغيرها كان أو كثره لوصول المعرفة إلى أمثالها
 بغيرها كما هو القاعدة في المناديات والرسوم هذا كله إذا كان الوجود في السند لماء الرواة خاصة ومع الألقاب والكثرة أو معهما وأما أن
 في غيره فمحمود من اللقب والكثرة أو ما فعله المراجع إلى الكتب الرجوع إلى باب الكثر والألقاب ويقول فيها ما إن الأمرين من حيث
 الترتيب كما مر في الأسماء فقدم أبو إبراهيم على أبي عمرو وهو على أبي اسمعيل وهو على أبي اسمعيل وهكذا وكذا يقدم الأسدي على إبراهيم وهو
 على إبراهيم وهو على الأحملي وهو على الآخر وهكذا باب الكثر مقدم على باب الألقاب لتصدر الألف في الأول مطلقا سواء كانت الكثرة
 مصدرية بالأب أو الأم أو الابن أو الأخ أو الاخت فمقدم على وفي القاعدة في خصوص الألقاب للشار إليها وعدة أخرى مصدرية بأب
 لآل فو توابها ما هو مقدم على أمهم بالنسبة إلى المصدرية بالإم لكن الترتيب في هذه الحالفة لخصوص أفراد أحد البابين من الآخر فانه أولى
 بهم من مراعاة القاعدة المذكورة في خصوص الانقضاء المذكورة كما الترتيب بالنسبة إلى ما بينهما وما في باب الأسماء لوضوح أن
 صفوة القاعدة تقدم بغير ما صدر بالإم وما ذكره من الألقاب نحو اسمعيل واسحق إلى آخر أبواب الأسماء فحق أنها للفرع المزبور لكن
 إن شئني القاعدة تقدم ما صدر بالابن على ما صدر بالاب لتقدم النون على الواو والباء وكذا تقدم ما صدر بالاخت على ما صدر
 بالزوج لتقدم النون على الحروفين والوجود منها التكميل وحمل وجهه مراعاة ما سبب الإبوَّة مع أن المصدرين يطهروا الأصل والغالب في الكثر
 مع ذلك لم يكن يجوز أن لا يتم المصدر بالابن أو لغيره فلهما وجهالة النصيب إلى الآن لتقدم على الجميع وإن ذكرنا ولم يتحقق ذكره بهذه الحالة
 سيما أن المحرمين بل كثر في أمثمتهم مقام التعراب فتراها خرجت بذلك عن جوهر الكلمة وبعض ما ذكر الاختيار عن تقدمهم في
 على الاختيار هذا إنما لم يفرق للأسماء بالعبودية والاختصاص في معنى القفال فما صدر بالإم والاختصاص هو منعه في الباب المنفرد لهم ويحجب
 ما ذكره أو بعضه الاختيار عن ما جاز باب النساء جميع الأبواب مع أن صفوة القاعدة الترتيب خلافاً إذا تمهد لك هذا نقول أن المراجع إلى
 الكتب وجد ما أدره من الاسم والكثرة واللقب فحضره في أحد الأبواب أو مجزأ بما من الترتيب بالأب والجد واللقب والكثرة كما
 ينظر في حاشية وضعه من المراجع والتلخيص في الأسماء التي تشرية بعضها في الباب الثاني وحكم على السند بما استفادته منها حتى أنه لو عليه
 من غير ما سبب في الروايات وهو المصطلح في الترتيب لم يستقر له ما تقررنا في الباب الثاني بل يحكم بحالة السند رضى عنه
 في باب نفعها وإن لم نقل بأصله النسب إلى المراد بالصفحة أنه غير محتمل في الظاهر لا صالحة لغيره لكن لا ينبغي الإفتضا في المراجعة
 في حسن من وضع الاسم أو توبه حتماً لا ذكر وصفه له أو طرح في باب ابنه أو أبيه أو أخيه فانما هم كثيراً ما يفرقون لبيان حواله
 في عنوان أحد المذكورين بل ذكر وصفه للحمية أو له خاصية كما أن مع عدم وجوب الاسم في موضع لا ينبغي التسايع إلى التمسك بالاهمال و
 لتدفع على ما مر من ملاحظة الصادق المزبورة لا محال ذكره فيها ومع ذلك لا يكتفى بالنسبة بكتاب لم يجمع جميع الاسامي والأوصاف أو
 لا تزال بل يلاحظ الجامع لجميع ذلك وأحسن مجعاً من جميع كتاب منتهى الأمانال الشيخ أبي على الحارثي رحمه الله لا أنه أسقطه في بعض

كما عرفت به في اوطاه يرفع عدم الحاجة الى ذكرهم ولم يلتفت الى انه ربما بشره اسما في الثقافات مع المجاهيل بحيث لا يميز او يتوقف على ملاحظتها
معاقا لناظر في كتابه كثيرا ما يظن انحصار الاسم الذي يريد ان يميزه بترجمته الموجود في الكتاب وفي الواقع هو من المجاهيل المساطين ولا
يخفى ان هذا انقض شد في كتابه وان كان كما ملامن وجوه اخرى ومنها وجوب المرجع اليه في الملاحظة كما ان اخره مشتملا على
المجاهيل كالنقد والوسيط وغيرهما وان وجد بعد ملاحظة اسباب التميز المتقدمه مشتركين انما هو من اجل ان يكون الاشتراك
بين الوثقتين او بين الممدوحين بالمدح الموجب لا عينا والسند فلا حاجة له الى ملاحظة ما في الفصل الثاني من اسباب التميز لانه السند او
اعتبارا وعلى كل حال وتعيينه ان هذا الرجل هو الثقة للثقة فلا حاجة للاختلاف دون الثقة الا غير محتاج اليه وكذا لو كان الاشتراك من ضعفه بالنظر
او بالجهالة والاهمال في كتب المتقدمين مع فقد ما يقو به في كتب المتأخرين المتضمنين له لعدم اعتبار السند في كل حال نعم قد
يقع في التميز في القسم الاول في مقام الفارض لوضوح اختلاف مراتب الوثوق والمدح والواجب علينا بمقتضى اخبارنا والمدح وغيرها
الاخذ بقول العدل وبالحكمة الاخرى في حصول الاطمينان وهذا متوقف على التميز وايضا قد يتوقف عليه معرفة الطبقة الموجبة فضلا
السند فقد يكون الواقع في السند في الواقع من لا يلائم الطبقة فيكون في الواقع مرسلا وقد حكمنا لولا التميز ايضا بالهبل وكذا في القسم
الثاني في مقام جازا ووجب علينا الاخذ بالخبر الضعيف للسماح في دليل الكراهة والاستحباب والاعضاد بشيرة او غيرها اذا وجدت
في الجاهل بل ربما يكفى في الضعيف الاخرى بعض اخصا ان لا يكفى به في الضعيف الاضعف واما ان يكون بين الممدوحين والمقدوحين
فلا مدح من ملاحظة التميز في الاسماء وغيرها فقول الفصل الثاني في اسباب التميز عند الاشتراك والاضابط منها ما يخص فقط اوطنا
بعض المشتركين في الاسم ونحوه اخصا اذ اى بالنسبة الى سائر المشتركين معه في الاسم وان كان موجودا بل على الوجه الاخر في
غيرهم فانه لا ينافي في الغرض الذي هو التميز عن المشاركون ويرجع هذا في الحقيقة بعد ملاحظة اخصا من المستفاد من الاسم مع الاختصاص
المستفاد من التميز الى الاختصاص في الحقيقة كخروج الضمير بالاسم والمشاركين منه بالميز المقروض اخصا صه فيما بينهم به وبجست عرفت
ان المدار على الضابط المربود علم ان الاختصاص في عدلها على خمسة اثنى عشر بل فاداه حصصها منها كما في كلام بعضهم مما لا وجه له الا
ان يريد ما وحده واستنبطه والادنى ان يذكر ما ذكر منها التميز بالنسبة للغب والكثرة والصنع ومطلق الوصف والمكان والزمان
والثلاثة الاولى علمت في الفصل الاول فان عمدة التميز في بعضها واجبهما والاربع الاخيرة قد تجتمع الثلاثة فقد علمت ان من الالفاظ
ما يكون صنعة كالحياط والحياط والعطار والصبر والحداد والحذاء والزراد والسرادفانها بمعنى صانع الدرع ومنها ما يكون صنعة
كالاحول والارطط والاشل والافرن والاهم والضرب ونحو ذلك ومنها ما يدل على المكان كالبرقي والبرذري والجاووراني والحلول
الحلواني والراوندي والرازي وغير ذلك واما الزمان فمستفاد من النسب بالنسبة للقبلة الملائمة والاجتماع حتى في حال الرواية بل
يستفاد اتحاد العشيرة او القبيلة من جملة من الالفاظ كالحايل والكناني والمازني والخرنوبي والنجاشي والنجفي والنجفي في خبر
ذلك واكثر هذه المميزات كما يميز من ذكره في حقه عن لم تذكر فيه كذا يميز بعض من لم تذكر في حقه عن مثله مثلا اذا روى بعض المشاركون
في الاسم عن بعض اهل الصناعة وعرفنا في احوالهم ان خصوص احدهم كان له صنعة التي المروى عنه وان لم يطلق المشق منها عليه وكذا
المفروض اتحاد المكان والزمان يحصل لناظر بان هذا هو الراوي عنه ويتقوى هذا الظن بكون الرواية فيها يتعلق بالصنعة المربودة
يظهر هذا بملاحظة نقل الفينا واداب الصنعة وما يتعلق بها من بعض الناس لبعض واما افادة اتحاد المكان والزمان والعشيرة لظن التميز
من الواضحات من غير حاجة الى مفاتيح الرواية بنقله الفينا والاحكام العربية وانفصص الاخبار وكيف كان من المميزات اتحاد العشيرة
او القبيلة وقد مر منها التلذذ بل مطلق كثره المصاحبة بل ربما يكون ظن التميز فيها اخوى مما لا شأنا لهما على اتحاد المكان والزمان و
زيادة ومنها كون الراوي او مع المروى عنه من اهل علم كالعلماء مثلا والرواية فيه او في مشكلاته ومنها كونها مع المروى عنه من نحو
وكثيري المعرفة عليهم السلام والرواية فيها لا يخلو لغير امتثالهم ومنها ان يقال في حق بعضهم انهم كثر الرواية خصوصا اذا انضم اليه
القول في حق الاخرين بنقلها وفرض الاشتراك في كثير من الروايات ومنها ان يقال في حقه انه روى خطبا الامير عليه السلام وفضاياه او
خطب الساج مثلا وكان الرواية فيها ومنها كون الرواية موصولة الى الامير عليه السلام او النبي صلى الله عليه واله وكان بعضهم من العامة
كالسكوني والنوفلي ومنها كون الراوي المشترك مرجعا لاهل بلد او قرية والراوي عنه او جميع السلسلة منهم ومنها كونها من جباية القصد
والزكوات والرواية في كيفية ومنها اضطراب الرواية وقد قيل في حق بعضهم انه مضطرب الرواية ومنها كون بعضهم جالسا او مكثرا
او ملاحا وبالحكمة كثر السفر والرواية في ادائه واحكامه بالنسبة الى الصاوة والصوم وغيرها خصوصا اذا فرض كون اكثر روايات ذلك
من هذا القبيل ولا يؤهم دخول هذا في التميز بالصنعة لان المصنوع في اتحاد الراوي والمروى عنه فيها وانما ذكرنا كون الرواية في
احكامها التقوية لظن التميز بها والمصنوع مجرد كون الرواية فيها يخص بعض اهل الاشتراك ومنها انما يخص بعضهم كتاب خاص من مثل

أو يوافقه كما نثأكر بأنه منه ومنها الغير الراوي المثل كما إذا وجدنا روايته عنه في مقامات أو مثل في حق العلوم أنه يروي
 عن هذا المثل أو في حق المثل أن يروي عنه هذا العلوم وقد صدقنا لا من الكاظمي في هذا الباب كما ساءه بعداً به المحدثين إلى
 طهارة المحدثين وهو الذي نقل عنه بلغة في كتاب منتهى المقال بعنوان المثل كما المروية بمشكاة وهو كتاب جيد جداً لم يصف مثله في هذا
 المعنى لم يدع فيه مشركاً إلا بين أنه من يروي عن يروي عنه ومنها الغير الراوي عنه عكس ما ذكر منها أو علمنا من الخارج أو من يروي عن
 الرجال أو بعضهم أن بعض المثلين كان يميل إلى معلوم ويحذر بل كان من ينفذ به أو يورعه ولم يكن شيء من ذلك بين هذا العلوم وغير
 هذا البعض من المثلين والتوفيق في السند المثلين روايته المثل عنه ومنها أو علمنا بما ذكرنا جميع المثلين عدا واحد منهم كما هو الأبروت
 خلافاً شديداً ولا يصدقون به بل كانوا يرونه بغيره نفساً وضاداً حقيقة وكان هو المروي عنه في السند المثلين فقلنا إن الراوي عنه المثل هو
 المستثنى من العامة فقلنا ما ينفذ أن الراوي هو البعض المتشكك به ويقوى الظن باجماع الأبرين بأن يقال في حق المستثنى في الأخير ما ذكره
 سابقه ومنها كون معلوم حاضراً بل المصنوع عليه سائر أو في بلد العلماء والرواة وبينه وبين أحد المثلين مراسلات ومكاتبات في الواقع من
 أمر دنياهم وفيهم وكان يتفق للملافة بينهما بزيادة واحدة في منزل الآخر وغيره في عدة مرار ولم يكن هذا بينه وبين غيره من المثلين
 كان المروي عنه في السند المثلين هو المعلوم المذكور ومنها كون أحد المثلين أشهر وأظهر في انصراف إطلاق اللفظ المثلين إليه سواه كان إما
 كاضراف أحمد بن محمد إلى الأخرى القوي المروي دون أحمد بن محمد بن خالد البرقي وغيره أو كونه كاضراف أبي بصير إلى أبي بصير المروي دون
 يحيى بن القاسم الأسدي وغيره أو كونه كاضراف الرضا إلى أحمد بن محمد بن أبي نصر دون القسم بن الحسين وانصراف الأصناف إلى محمد بن الحسن بن
 فروخ دون غيره إلى غير ذلك والانصراف المذكور إنما يقع حيث كان الوجود في السند اللفظ المتصرف دون غيره والوجه واضح ثم إن هذا الانصراف
 قد يكون بالنسبة إلى جميع المثلين وقد يكون بالنسبة إلى بعضهم والأجمل يقع الأثر التميز في الجملة عن البعض المروي خصوصاً حيث كان في ثالث أشهر
 منها معاً فانه يصرف إليه نعم لوعلم بعض المثلين عدم إداة الثالث الأشهر أو السباوي صفة في الأشهر أفاذا الانصراف في غيره تميز عن غيره وهذا
 كما ذكره النقاش الحلبي المثلين بن محمد بن علي بن أبي شعيبه وأخوه عبد الله وعمران وعبد الله والأطير وإبراهيم وأحمد بن عمر بن أبي شعيبه وأبيه عمرو
 أحمد بن عمران أنه في الأول ثم الثاني أشهر وإن تأمل في الترتيب في الخليقة فعلى قدرته لو كانت فترت على عدم إداة الأول علينا الثاني بالانصراف
 المروي وبما جلة فاسباب التميز كثيرة يقوى التماثل على إخراجها والتبعية لها وإنما أشيرنا إلى هذه الجملة لتقوى ذهن الناظر على تمييزها باللفظ
 إلى شعبها وانصاف ما عرفت ثم أنه قد يوجد في بعض الموارد واحد من أسباب التميز دون غيره وقد يتعدد لكن مع توافق الجميع في اللفظ وهذا
 لا إشكال فيه إنما الإشكال مع وجود التعدد واختلاف المقادير فهل بعضها ترجح على البعض وهل يرجح بالكثر في جانباً أم لا الظاهر أنه لا ضابط
 لأحد الوجهين ولا دليل عليه بل الوجه أن المدار على قوة الظن فقد تكون في واحد أقوى منها في متعدد بل قد تكون في واحد في خصوص مورد
 ولا تكون فيه في غيره وهذا مع ضيقه بما عرفت هو السبق من دليل الكفاء بما في الكتب الرجالية وهو أفضاء قاعدة الاستدلال باعتبار
 الظن الحاصل منها وعليه فالعلم يحصل من خلالها في مقام اختلاف المثلين فظن أهل الوجه التوفيق في التميز والبناء على الضعف في الأشكال
 إذا كان بين مدح ومقدح كما هو مفروض البحث فمما اختار بقاعدة الاستدلال اعتبار الظن النوعي أي ما هو من أسبابه مطلقاً وعند
 الظن الشخصي فله التميز بحد لا يثبت اعتبار التعدد بما هو أقوى مما في نظرم الفصل الثالث في جملة من التميز العلماء من بعض علماء الرجال
 في الأشكال اللفظي والمخفي أو الكيفي ومما بين هذه الكيفي في اصطلاح صاحب البحار والوافي بهما الله فمما اثبات الأول على منتهى
 اللغات تميز أبي بصير عن الولد عنه بأثر الله بجملة من الرواة ياتي في مقامه ويحكي عنه أنه قال كل رواية يروي بها ابن مسكان عن محمد الحلبي فاعلمنا
 أنه عبد الله كما ينظر من ترجمته عن الجاشق وكل ما يروي به محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الأول ابن أبي الخطاب الثاني الخزاز كما يفهم من ترجمته
 غياث بن إبراهيم عن الفهرست قال ثم قال نافع عن أسنده مولا فاعبد الله الشافعي طاب ثراه إذا ورد عليك موسى بن القاسم عن علي بن
 عن ابن مسكان فاعلمنا أن علياً هذا هو علي بن الحسن الطاطري الجرجي والمراد من ترجمته محمد بن أبي حمزة ومحمد بن علي
 الجرجي وقد صرح بما يفهم منه ما ذكره الشيخ رحمه الله في عدة أخبار في مسائل كها ذات الصعيد من التهذيب قال صاحب منتهى المقال أقول كذا
 قال في النفا أيضاً في ترجمة علي بن الحسن الطاطري ونظله أيضاً الأسناد العلانية عن جده أعل الله مقامه وقال الفاضل المذكور فاعلمنا أن
 المروي في بعض الأخبار أحمد بن محمد عن العباس بن موسى الوراق وبعضها عن العباس بن معروف فاعلمنا أن مشركاً وإذا روى محمد بن علي بن
 محبوب عن العباس وكذا أحمد بن محمد بن يحيى عنه فهو عباس بن معروف صرح به في خبر الأخبار وإذا روى فضالاً عن ابن فابان هذا هو ابن
 عثمان صرح به الشيخ في زيادات الجزء الأول من التهذيب وإذا روى عن ابن سنان فهو عبد الله وهو مخرج به في بعض الأحاديث وإذا روى
 عن حسين فهو حسين بن عثمان مخرج به في بعض الأخبار وأنه ما نقله الفاضل المروي عن أسنده المذكور وقال العلامة رحمه فاعلمنا أن
 ذكر الشيخ وغيره في كثير من الأخبار وسعد بن عبد الله عن أبي جعفر والمراد بالابي جعفر هذا هو أحمد بن محمد بن عيسى قال أقول وفيما يشيرون

الصفحة
والجانب
والجانب
والجانب
والجانب

قولہ دار از تہذیب و تمدن
ایمان از تہذیب و تمدن
سعدی



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وعلى بن فضال وابراهيم بن سليمان واحمد بن القزويني وعمر بن عثمان وعبد الكريم بن هلال الجعفي وشمال الحنظلي والاول بالحاء الملهمة والثاني بالهمزة والياء المشددة من تحت والاول بطلق على جماعة منهم ابو ولا الثقة الجليل ومحمد بن مروان والحسن بن عطية وعمر بن خالد ومن الثاني على بن ابي صالح بزج بالياء الواحدة المضمومة والراء الساكنة والجمع على ما ذكره بعضهم والاصح انه بالحاء والنون كالاول انتهى قلت واما نقلنا بطوله لاستيفاء على كثير من انواع الاشتراك الخطي وامثلهما فمع ذلك فهو اوضح هذا الباب الغرض الاشارة الى طريق الحلل حتى يتحفظ بغيره عن الخطا والزلل والله اعلم بالصواب الثالث على الصلاة في الخلاصة ان الكلبي رده فالكلام الاول في كتابي الكافي عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى فاما ردهم محمد بن يحيى الطاطار وعلى بن موسى الكندي وداود بن كورة واحمد بن ادریس وعلى بن ابراهيم بن هاشم قال وكلما قلت في كتابي المشار اليه عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد فهم على بن ابراهيم بن هاشم وعلى بن محمد بن عبد الله بن اذينة واحمد بن عبد الله بن امية وعلى بن الحسن وكلما ذكرت في كتابي عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد فهم على بن محمد بن عجلان ومحمد بن ابي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكلبي انتهى قلت هذا هو الذي فرضوا الحكماء به وبسبب فساد منه انحصار من يروى عنه بواسطة العدة في الثلثة المذكورين كانهصار اشتقاقها فمن ذكر والذي يظهر خلاف ذلك اذ الوجود في الكافي روايته بواسطة العدة عن غير الثلثة المذكورين فمن ذلك جعفر بن محمد اذ في باب الذي عن الاسم من اصوله عدة من اصحابنا عن جعفر بن محمد عن ابن فضال ومنه سعد بن عبد الله ففي باب العيبة وهو بعد الباب السادس عن عدة من اصحابنا عن سعد بن عبد الله عن احمد وروى جعفر بن محمد عن عدة من اصحابنا عن سعد بن عبد الله عن ايوب بن نوح ومنه الحسين بن الحسن بن يزيد في باب ان ليس شيء من الكافي في ابدي الناس الا ما خرج من عند الاكابر ثم رده عن عدة من اصحابنا عن الحسين بن الحسن بن يزيد ومنه على بن ابراهيم على ما حكى من ذلك فتبع من الكافي في باب البغية من كتاب الصدوق الذي اخرج والاطعمة وفيه عدة من اصحابنا عن علي بن ابراهيم وليس في بعض النسخ ذلك بل روايته عنه بواسطة كما هو المعهود للمكرر فيمكن ان يكون من زيادات النسخ وان كان بعيدا وقد وثقت على ذكر العدة في واسط السند في باب من اضطرت الى الحرج للدواء من كتاب الاشربة حيث قال علي بن محمد بن بندار عن احمد بن ابي عبد الله عن عدة من اصحابنا ولم انف على يقين من الكلبي ولا من غيره على انتحاص ما ذكر من العدة فيمنع كونه من امر في احدى الثلث السابقة وان يكونوا غيرهم او مجمعين منهم ومن غيرهم ففقد الرواية مع عدم الثبوت ولعلما ان المصنفين يتبع اسنادها في الكافي واحوال احوال خصوص ما في الاشتراك ولعل الله تعالى يوفقنا عليه بعدة لك ودعما بهت فاد ما ذكره المبرزاة وعمره في الاخذار عن متعاف العدة عن سهل بن ابيان اتفاق الجماعة على الكذب بعيد جدا يقول الرواية في جميع ما توسط فيه العدة مضاعفا الى اعتماد الكلبي رده عليهم خصوص ما قد عدا الاشارة اليه من ان عدم ثبوت الراوي مع معلوميه للراوي عنه لا سيما اذا كان من اصحاب الكتب المعتمدة خصوصا ما ذكر في اوله انه يجمع ما هو المحجج بينه وبين ربه قرينة قوية على عدم الافتقار في الاعتبار الى معرفته ومعرفته لحواله بقرينة الزمهم لذكر الرواة مع حفظ السبب واللفظ ونحوها ثم ان الكلبي رده ربما يقتصر في اول السند بلفظ جملته وقد اكثر منه في كتاب الصالح عن احمد بن محمد مطلقا او مقيدا بان عيسى بل قيل انه اكثر من ان يحصى الظاهر ان المراد بها هو المراد من العدة في فاشقاقها اشتقاق العدة على ما مر سواء كانت عن ابن عيسى او البرقي او سهل وان كان لا اكثر عن الاول ولو لم يحل الاطلاق عليه كما ذكر في محله ولعلنا لم ينتبهوا له لاهو ولا غيره فيها وصل اليها واما اختلاف المغيرة للثقة فيه وغيره لك ثم ان في كل قسم من اصنام العدة المروية بعض كلام لبعضهم لا يابس بالعرضة وينبغي الغرض بغير مورد الكلام مع حصول غرض اعتبار الروايات الكثيرة به فقولهم سمعت ان العدة عن احمد بن محمد بن عيسى خمسة انتحاص ثلثة منهم ثقافت وهم محمد بن يحيى الطاطار واحمد بن ادریس وعلى بن ابراهيم واثان منهم لم ينف لهم على مدح ولا ذم وهما على بن موسى الكندي وداود بن كورة الا ان الظاهر من كثرة الكلبي الرواية عنها في ضمن العدة وغيره بوجوبها خصوص ما وقد ذكر الشيخ في الفهرست والرجال في حق الاول انه يوجب كتاب النوادر لاحد بن محمد بن عيسى والفاشي انه يوجب ذلك وكتاب المشيئة ايضا الحسن بن محبوب وقال لكتاب الرعدة في الوضوء والصلوة والزكوة والصوم والحج وخرج بعض باهة كونه ذكرا لكتاب الحسن وقد اعترف الكوفي البيهقي باسناد رده الى حسن ما بعد حكمه بانه لا يخرج عن الجملة الا عند بعض من لا يبعد به ولعلنا نفضل ذلك فيما ياتي واما الكندي في الاستفاد ما حكى عن الجميع انه لقب موسى وعن الخلاصة ضبطه بعض الكاف والهم واسكان النون وفتح الدال المعجمة الى كيندان قرينه من فري ثم علم ما ذكره ايضا واما العدة عن البرقي فاشقاقها اربعة كما سمعت احدهم نقله وهو على بن ابراهيم وفيه الكفاية في حصة الرواية والثاني على بن الحسن على ما وجد في نسخ الخلاصة وهو بهذا العنوان مشترك بين ثقافت والجاهل ولا شأنا على كون المعدود من العدة احدا ثقافت والجاهل بل الظاهر اياه طرفة الجمع عن طرفة العدة ومن هنا قال بعض اهل العصر لا يبعد ان يكون ذلك من بصر في النسخ وان على بن الحسن مصغرا لغيره على بن الحسن السعدا بادي بالدال المعجمة على ضبط العلامة وهو الموافق لضابط الزمهم بالضر في المغرب وخصوص طلب الدال لا فالان لا يشرح الظاهر ذكره رجاله ان الكلبي روى عنه ولا نروى عن احمد بن محمد بن خالد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المفتي العام للمسلمين في الكويت
مفتي الكويت

من هؤلاء من يظهر منه القول باطلاق المقدم وهو الاردي والشهد الثاني وما جلدنا في ذكر الاول في سجع الصرف في سند عبد الوصير
ان الطريق الى ابي بصير هو كذا يحيى بن ابي القاسم الكوفي الواقع بغيره نقل شعب بن يعقوب العمري في نسخة من رواية ابن اخيه واذا روى عنه
وفي مسئلة اوله في الترمذي في وجه ضعف السند ان فيه على بن ابي حمزة وهو مشرك وكذا ابو بصير وذكر الثاني في السالك في كتاب الشرح بعد
ابو داود وفيها ابو بصير وفي بعضها عندي نظير من وجهين احدهما ان ابا بصير الذي يروي عن الصادق عليه السلام مشرك بين اثنين له بن الحزري
المرازي وهو المشهور بالشعر ويحيى بن القاسم الاسدي وهو واضح في ضعفه بخلاف وكلاهما يطلق عليهما هذه الكنية ويحكيان باي محمد لم يما قبل
ان الاول اسدي ايضا وكلاهما يرويان عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب الفرائض ان محمد بن فليس و ابا بصير كان
بين الشعر والضعيف كما بيناه مراراً ونحو ذلك في المداور في مباحث الاذان وصلاوة البيت وغيرها ومنهم من لا يظهر منه ذلك بل يفتي على التردد
ولكن يقتضي للاشراك بين الجميع وذهب في الغلبة الى ما يقتضي الاول لشهره بانصراف الاطلاق الى الشعر فاما كما هو المعروف في امثال الروايات
بعض اجله فقهاء العصر في رسالة الصنف في شريك ابي بصير ان هذه الكنية في الاولين اي المرازي والاسدي اشهر قال كما اعترف به جماعة من
المحققين فالاطلاق بصرف اليها قلت لعل من الجماعة صاحب الوجوه فانه قال في المحكي عن ابو بصير يطلون على ابي يحيى بن القاسم وليث بن
الحزري فان مراده من يحيى اما الاسدي اذ لم يصر احد ولم يشهد شاهد على غلبة اطلاقه على الاردي او هو من يروي الاتحاد مع سجع التوثيق على
الضعيف ولعل الظاهر كما حكاه بعضهم لقوله ابو بصير يحيى بن القاسم ثقة على الظاهر وفيه كلام قبل والظاهر انه الكلام المحكي عن المبالغة قلت
مرغلة في المقام الثاني وفي منتهى المقال والاصح مما يكون بعض روايت ابو بصير عن الصادق عليه السلام مع عدم ظهوره في كونه المراد في ما قبل
قلت الذي يظهر بالبيع في الاخبار ان اطلاقه على المراد والاسدي بل لا يصرح في الاطلاق على غيرها فان سجع الما قبل في صدر الرواية من هذه
الجملة وان لم يكن ما يميز احدهما عن غيرها واكثر من ضعفها عند الاطلاق لم يعلم انه لا تارة انصرف الاطلاق الى احدهما بل نزع الاتحاد وتخرج الضعيف
على التوثيق والتوقف وعلى هذا الاحاجه الى التميز في اصل اعتبار الرواية بل محتمل ان الظاهر انه يقتضي البر في مقام الغرض مطلقا او مع غيرها
من الصحاح اذا اظهر وفاقا لبعض اجله العصر كون المراد اذ تواتر واعتدل من الاسدي بل كونه اقوى منه ايضا لما من جزم انقطاع آثار النبوة
نذر اشها الولا الاربعة الذين احدهم المرادى وكونه من احد حواري ابي جعفر عليه السلام كما ورد في بعض الاخبار الى غير ذلك بل الظاهر انه احد
الستة الذين ذكر الكشي انهم افضل الاولين كما حكاه عن فائذ ان ذكره هو كونه الاسدي ولا اقل من كون المرادى متفقا على وفاقه بخلاف الاسدي
كما عرفت المقام الرابع مما يميز احدا الثقلين عن الآخر بل عن غيرهما عدا وجه الانصراف الاطلاق فقولا سيما هذا التميز كثر منها كون المرادى عنه
مولد الكاظم عليه السلام فانه يقتضي عدم ادراكه الا قليلا من زمانه عليه السلام فرب سنين بخلاف المرادى كما يظهر من
شهادة الرواية عنه عليه السلام والظن بوجوب الاحكام بالاغلب بل مقتضى نقل ابن مسكان الذي هو الراوي عن المرادى عن ابي بصير ان سجع وفاء مولدنا
الكاظم عليه السلام انه ادركه في زمانه عليه السلام في ما بينا فينه فصرح القاضي بموت عبد الله بن مسكان في ايام ابي الحسن عليه السلام قبل الحادثة
الا ان المراد بالحسن الرضا عليه السلام في الحادثة فوجه عليه السلام الى خراسان او مروج ولا يراه العهد له عليه السلام فان اوله يكون غير الراوي عن ابي بصير
او وقوعه في غير موقعة كان مناهما لما مضى من الاسدي لا اذ لا معنى لكون ابي بصير المرادى مع ضعف الخبر على الاخر ايضا الا ان يقال
بعد ان مقام احكام كونه الاسدي لما انما انصرف السابقين من كونه المرادى ومنه يظهر انه لا حاجة في هذا التميز الى هذا الخبر بل يمكن الحكم
عن المولى عما يراه انه فان لم يكون مشركا سنة اذ اذ روى عن الباقر بن واحد ما عليه السلام واما اذا روى عن الكاظم عليه السلام فانه مخصوص
سجيت ابي القاسم قلت هذا كونه السابق مخالفا لمعاليه الاحباب وبسببها من الروايات نعم هو حق ان ابد من الاحصاء من الاضاف الى النسبة
الى الاسدي لا المرادى لكن كان للادام اسقاط ابي جعفر وقدمت ومنها رواية عبد الله بن مسكان عنه وهي في كتب الاخبار وكما قبل اكثر من
ان يخص في مخرج في عدة مواضع بليت المرادى ومن على هذا التميز لجماعة منهم صاحب نقد الرجال والمولى عما يراه الله وحكي عن خط المولى
عليه السلام في مخرج به الكاظمي لكن حكى عن صاحب المعالم واصله انهما ادعيا الاطلاع على روايته عن يحيى بن القاسم ايضا الا انه على فرضه لا ينافي حصول
انظر الناظر الى الغالب بصريح الاكثر ومنها رواية الفضل بن صالح عنه المخرج في بعض مصوص كثيرة فذكر القاضي ان له اي الراوي كتابا بغير
جماعة منهم ابو جليل الفضل بن صالح وصرح به الكاظمي وحكى عن عتبة الله ايضا ومنها رواية عبد الكريم بن عمرو والخضعي عنه كما في بصرى الاخبار
ولا للشيخ مبرق طريق الصدوق الى عبد الكريم بن عتبة الهاشمي وهو كذا فانه قال وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة فقد روى عن ابي
رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي عن عبد الكريم بن عمرو والخضعي عن ابي بصير المرادى
عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قلت ومن هنا يظهر ان من جملتنا المرادى روايته عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي في اطلاق ابو بصير عنه
وقد نص الكاظمي في رجمته الهاشمي على رواية المرادى عنه ومنها رواية الحسين بن محمد عن عبد الله بن عتبة الله ويؤيده رواية عنه خبر
نقله الفران للمرأة وفيها حارة بانه عليه السلام عفي وجهه وبعد ذلك من الكفوف وقران الاطلاق عن غيرها وروايات ابن عثمن

عن فخره عن ابنه في الحديث عنه انه اذا روى ابان بن عثمان عن ابي بصير فالتظاهر ان ليس بن الكنجري المراد في مخرج به في طريق سعد بن مالك
الخرنوبي ابي سعيد الخدري عن الكشي قلت يمكن تأويله بما ذكره الكاشي في ابان بن عثمان فانه يعرف برواياته عن ابي بصير في ابان بن تغلب
انه يمكن استعماله برواياته عن ابي بصير ايضا كما بان بن عثمان فاذا ضم الى ذلك ما مر من ظهور الاطلاق خصوصا في كلمات المتأخرين في
المرادى تم التعريب ومنها روى جماعة اخرى عنه على ما نقل عن الفاضل المذكور وهم ابن ابي يعقوب وروبو بن ابي بن وهاد النابج سليمان بن
خالد والفضل البقيان وفضل الدين والمثنى الحناط وعمر بن طحان قلت ربما يؤيد ما ذكره كلاً من هذا الطبقه فلاحظ هذا كله فيما يتعلق
المرادى واما ما بين الاسدي فامور ايضا منها الكوصف بالكفوفه فان المستقاس الاخبار وكلمات الاخبار انحصار به ولا اقل من
اصالة عدل في غيره بعد ثبوته في غيره بلا شبهة ورويت لا ريب في حصول الظن من ذلك بتعيينه بالوصف المذكور وسواء كان في لسان الراوي
او في الخبر ولو سبان ما يتعلق به من المسح على العين وراثة الدنبا في لسانه في الخبر ونحو ذلك ويحتمل ان ابن اخيه وهو العفروفي انما
يروى عنه وهو الراوي للحدث المشتمل على ذلك فلاحظ مع ما ذكره في الرجال في احوال الاسدي وغيره واما ما حكى عن الموثق
الجلسي مما يفيد مكفوفه المرادى ايضا لقوله بعد نقل خبره ان هذا الخبر يحملها اي المرادى والاسدي ولقوله بعد نقل
ما حكاه العلامة في الخاضع عن العفري من كون الاسدي مكفوفاً انه يمكن ان يكون المرادى ايضا البصر وقوله بعد محضه شعب المشتمل على حكم
المزوج بما رواه في قول ابي بصير من ان صاحبنا تكامل علما ان الظاهر ان هذا الاعي لم يفهم كلام الصادق عليه السلام واشبهه عليه
وذكر ايضا في الحديث من شرحه على المشيخ بعد التوضيح ما في الاسدي المرادى سواء في المدح والذم ما هذا لفظه وقد عرفت حال الوقوف ولو
مثل من المرادى ايضا كما لو وقف بقوله لم يكامل علم انتهى ففاسد بظهر وجهه بالنظر في الاخبار والرجال خصوصا ما دل من الاخبار على عدم
عنه بعض بصره بالاطلاق ابي بصير فانه ينافي عي الجميع ولعل منشاء توهبه كما قبل ملاحظة نقل الكشي لبعض الاخبار المشتملة على مكفوفه
ابي بصير في ترجمة المرادى مع استفادته من بعض الاخبار مثل ما حكى عن منسج الفال ابراهمه في ترجمته واداه وفيه كيف اصنع بهم وهذا
المرادى من يدي وهذا ديبته وهو اعي من السماء والارض فشكل واضمرا في ساحر وبؤيه او بدل عليه ان في باب المواثيق من الهندسين
روى حديث اول وقت الاصلك باسناد عن الحسين بن سعيد عن الفضل بن عاصم بن مهدي عن ابي بصير للكفوف مصحوبا بالوصف وفي كتاب
الصوم من الفقيه رواه عن عاصم بن مهدي عن ابي بصير المرادى والجواب عن الاول منع حصول الظن مما صنع الكشي لما عرفت من طريقه في كتابه
مضافا الى انه لا يصلح لغيره من غير ما مضى لا من روده عليه وعن الخبر بضع السند وعن الاخبار بان الذي يقوله ان يصحح الصدوق طلب المراد
لزمه انه المراد من ابي بصير الراوي الخبرها الاضراف الاطلاق الى خصوصه كما مر او لغير ذلك فصرح باسمه لدفع تجمل اداة غيره والشيخ
لما راي انه خطأ لان المراد به الاسدي الكفوف بغيره روى عن عاصم بن مهدي عن مرادى بالوصف دفعا لاصد منه وتحفظا عن صدوره من غيره والا
فالوجه في السند على ما يظهر من نقل الفقيه عجم ابي بصير هذا مع احتمال روايته عاصم فاداه عن الكفوف واخرى عن المرادى وان كان في بعض
هذا وقد حكى بعض اجله العصر عن الفاضل المذكور كلاما اخر يشهد بان مراده من قوله السابق وهو ان الظاهر ان هذا الاعي هو الاسدي
وان استأدتم الفهم المتقدم الى المرادى في كلام اخر لم يبق على الفظة فلاحظ شرحه على الفقيه ومنها روى عن شعب العفروفي عنه فقد
صرح للمولى عن ابنه الله وغيره بان الاسدي هو الذي يروى عنه شعب المذكور ومرة على اكثره عن الارديلي فاداه على ذلك انفراد و
ابن اخيه وقال المحقق البهبهاني روى ان العفروفي ابن اخي الاسدي فهو فريته كون ابي بصير في الروايتين يحكي اي روايته فان الصادق
عليه السلام له في رواية الجف وقوله عليك بالاسدي قال والمحققون حكموا بكونه فريته عليه جتما وجد قلت في منتهى المقال بعد النقل
عن الكشي في اصحاب الصادق عليه السلام قوله شعب بن يعقوب العفروفي ومثله عن الفهرست ما هذا لفظه وهذا ظاهره كما هو المشهور
ان ابن يعقوب كونه مكين بابي يعقوب اخ من الجاسق والحال انه واثب الكل ابن داود واشتباه ابن بابويه يحمل انتهى وكيف كان فقد
بعض اجله العصر عن بعض العلماء انه ذكر بعد ايراد الحديث الصحيح المشتمل على السؤال عن الاسدي ما هذا لفظه شعب العفروفي يروى عن
ابي بصير عبد الله بن محمد الاسدي لا يحيى بن ابي القسم كما يفهم من اطلاق الرواية المقدمه فانه يظهر من امر الامام عليه السلام آياه فيها بان
يأخذ من ابي بصير الاسدي انه لا يروى الا عن امره الامام عليه السلام بالاحذ عنه وهو عبد الله بن محمد الاسدي كما لا يخفى وهذا فريته جليلة
على ان كل موضع وقع فيه شعب عن ابي بصير مطلقا فهو عبد الله بن محمد لا غير وان كان شعب هذا ابن اخي بن ابي القسم فان سبب
هذا امين من ان يروى عن يحيى هذا او ثبوته واجل كما لا يخفى مع ان الظاهر مع الشئع الصادق ان شعبا في مرتبة يحيى طبقه يروى
عن يروى عنه ويروى عنه فان على بن ابي حمزة البطائني فاداه يحيى هذا يروى عن شعب هذا يحيى ليس في مرتبة يروى عنه
شعبا العفروفي انتهى ولا يخفى ما منه فاولا انه خلاف ما فهمه الجمل واكمل كما عرفت ولذا لم يورد احد حديث الاخذ من الاسدي في
ترجمة عبد الله الربوي ولم يوثق احد بذلك وغيره فاما بنا ان الموجود في الروايات نفسها الاسدي ابي بصير فاداه سبق خلو كلام المتقدمين عن

ومن ذلك كله يظهر بطلان قولهم العدد كما يظهر من الحديث الثابت أن عمر بن يزيد بايع السابري ثقة وهو عمر بن محمد بن يزيد والمبايعون مجاهدون كما أن
 يظهر بطلان قولهم العدد كما يظهر من الحديث الثابت أن عمر بن يزيد بايع السابري ثقة وهو عمر بن محمد بن يزيد والمبايعون مجاهدون كما أن
 عمر بن يزيد الصيقل فقد ذكر بعد ذلك أن عمر بن يزيد بايع السابري ثقة وهو عمر بن محمد بن يزيد والمبايعون مجاهدون كما أن
 صرح بأن جده بايع السابري ثقة وهو عمر بن يزيد بايع السابري ثقة وهو عمر بن محمد بن يزيد والمبايعون مجاهدون كما أن
 عن الصادق عليه السلام والأخبر من أصحاب الصادق عليه السلام في رواية أخرى بايع السابري ثقة وهو عمر بن محمد بن يزيد والمبايعون مجاهدون كما أن
 عن الأول محمد بن عذافر ومحمد بن عبد الحميد وعنه الآخر محمد بن زياد ومثل ذلك صنع الكاظمي بل أكثر لما عثرنا كالقند وقصدي لمقال وغيرهما
 فلا ينبغي الشك في ذلك وحاصل البحث أن الحسني هذا الاسم ثمان والمطلب الثاني في الإشارة إلى حالها مع ما يميز أحد هاتين الأخريتين قولنا إن بايع
 السابري وثقة الجاشي في نسخة في رجاله وكذا العلامة والكاظمي وغيرهم وهو الذي يظهر من إيراد الكشي رواية التتاء في حقه ويمكن استظهاره
 مما في كتاب الشهادت من الكافي والتهذيب هو الصحيح الذي عن محمد بن عثمان عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يشهد في علي
 الشهادة في حق علي بن أبي طالب ولا يذكر في البايعين بل لا يخلو إذا كان صاحب ثقة وعمل رجل ثقة فاشهد بذلك لموضوع غيبا
 وهو في الشهادة في كل زمان وبسببنا من الخبر أنه كان رجلا معروفا بعد الزهيد شاهد في الأمور العظيمة وأبنا أمر الإمام عليه السلام بالشهادة
 مع ثقة آخر فدل على ما الصيقل فلم يوثق بعد وإنما كاه ابن داود عن الجاشي وقد عرفت ما يوجب مطابق الواقع ولذا لم ينفله عنه ولا بعدان
 يكون الوجه في صحة الرواية لا كما ذكره في حقه وخلافه ثم بما استغفاد التوثيق من كون الراوي عنه محمد بن زياد بناء على كون ابن أبي عمير استظهر
 في الشك في روى السابري ثقة وبطلان ما يثبت في حق ابن أبي عمير من أنه لا يروي إلا عن ثقة ولعل البه نظر المدارك وجماعة على ما كاه بعض
 الأجلاء من حكمهم بجهة الحديث الذي في سنده عمر بن يزيد مع عدم السجرات وذكر من الرواية في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها من بابا طائفة الهنديين
 روى عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كانوا أسبغ يوم الجمعة فليصلوا في جماعة كل الجمع كما ترى والمنه ليس بايع السابري موجود في
 الرواية وهو رواية روى عنه فقد نص الكاظمي على أنه يروي عنه قال يعرف أن ابن يزيد بايع السابري ثقة برواية الحسين بن عمر بن يزيد عنه و
 رواية محمد بن عذافر عنه وعلى الصحيح ومحمد بن يونس والحسن بن عتيبة والحسن بن السري وروى عن عبد الله وعمر بن أذينة وروى عن هشام بن الحكم وروى
 ابن أبي منصور ومحمد بن عثمان ومحمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وإبان بن عثمان ومعوذ بن عمار والحسن بن محبوب ومعوذ بن وهب قلت ذلك
 أن شول أن في نسخة الجاشي في الأطلاق إلى الثقة كونه شاهد كثر الرواية عنه كما سمعت من الصيقل فإن الراوي عنه كما يظهر من الحديث
 وصرح به الكاظمي وأشار إليه في التعليق وغير ذلك هو محمد بن زياد ولم يذكر غيره ومنه يظهر أنه لا انفكاك إلى التمهيد مع الإطلاق لكنه كما ترى
 فإن كثرة الرواية لا تلامد الأشهاد وكذا لا يشترط الباعث بها العلم ثم انه قد ظهر ما ذكره من أحد هاتين الأخريتين عنهما كما أنهما ظاهر في غير الرواية
 عنه أيضا حيث كانت الرواية عن مولا الكاظم عليه السلام لا تخصا من الثقباء الرواية عنه وإنما الاشتراك الموجب للضعف فيما إذا كانت الرواية عن مولا
 الصادق عليه السلام مع هذا التمهيد الراوي في نسخة ويظهر من نسخة الصدوق أن من الرواية عن الثقة محمد بن عباس فلا خط ونا من الباب الثالث
 فيما يتعلق بمعرفة صفات وأحوال رجال السند وهي أيضا كما من جملته وضع لاجله العلم ولا يخفى أن البحث في ذلك من جهة استفادة شخصي صفات
 الرواية من هذا العلم ويكون من مسائله وبحسب الأصول عندنا أسطر أو مع إمكان جعله من مسائله بتكلف وأما البحث عن الافتقار وعدمه فله جبان
 بأحد هاتين من مقدم هذا العلم وبالأخرى من مسائل الأصول قد برز في هذا الباب أيضا فصول الأول في الإشارة إلى جملة الفاظ مستخدمة عند
 في المدح المطلق سواء بلغ حد التوثيق أو الغنى الاضطراري والاعتماد في هذا المقصود على ما ينبغي العرف له ولو خلافاً لهم في مفادها فاعلم أن الفاظ
 المدح على أسماء منها ما يستغنى عنه مع الراوي وحسن حاله مطابقة وحسن روايته بالآثار كعدله وثقة وخبره ودينه ونحو
 ذلك ومنها ما بالعكس كصحة الحديث وثقة في الحديث هذه بعض مصدوق وشيخ الإجازة واجمع على تصديقها وعلى الصحيح ما يجمع عنه وهكذا وكل منها
 ما يبلغ المدح المستغنى عنه من جهة التوثيق لا ثم كل منها إما يكون فيه ما يدل على الاعتقاد الحق أو خلافاً له لا فائدة أشنع فيها ويريد بعضهم بعض
 الأمور التي لم يكن مع ما ذكره دخل في قوة المتن كقبضه وريش العلماء وجههم وحافظ ولدهم وفاد طبع نقاد وهكذا أو لا يكون كذلك و
 كما يشجع المدح إلى ما ليس له دخل في السند كذا في المتن كذا روي عن شاعر وعنه ذكر من الجميع بعضها فبها قولهم فلان عدل ضابط أماني
 وهذا الاختلاف في فائدة التوثيق المرش عليه الصحيح بالإصطلاح المناظر وإن أمكن استشكله إذا كان القائل من غيرنا كما بن عفاً في رواية
 من يروى من صفات الإمامية لا أنصفهم المهور الكماجي في الأثنى عشر كضعف الاستشكال باختلاف المذهب حتى من أحابنا في حق السيد الزميل
 والكاشف عنها وقد بيناه في القدر من وإذا انصرف على الألفاظ المنهورة أو اثنين منها فإنه كان أحد الآخرين أوها فلا يثبت في عدم فائدة المدح
 البائع حد التوثيق بل ولا مظهره وإن كان الأول أو مع أحد الآخرين فيجوز الإضمار على موثوق الموجود وبما استندة متعاطية الموجود

استفادة الامامية من ولما وكيف كان فالوجه عدم الاختصاص فلا يثبت في القائل الامامية الخاصة اما بالنسبة الى الاشكال الاول فمعلوم اكثر الوجوه المذكورة في استفادة الامامية عن اللفظين المربوبين ولومع فربما راجع الى الجواب الصريح واما بالنسبة الى الثاني فلان اصل اللفظ المخرج عنه بالعدالة والثبوت الموجب للكون الى قول صاحب الامانة عليه هو معنى عام لا يخص دين دون دين ولا مذهب دون مذهب فانه عبادته عن الترام العبدية بما في دينه ومعظاته ما في مذهبها وعن حال ذلك فيه وانما الاختلاف في ما في الدين والذهب وتعيين الحد الذي يكونها في المذهب في كلام من اشتهر الخ بغيره كما ذكر ذلك بالنسبة الى من خالفنا واعلم بذكره ايضا بالنسبة الى ثانيا فلان ثانيا للموافقة لثانيتها ما هو من ابا الانبان بما يصرف الظهور الثاني من الاطلاق الموجب للاختصاص ببعض افراد المطلق كقولك اشئ من انسان اشئ انسان كان وقد نزلنا العبدية بالامكان والظهور المربوب والعدم فثبت ولا شك على ارجح ومن هنا اطلق الجاشي بل بغيره عدل الكثير من خالفنا ولا يخفى انه قد يكون احد المذاهب الظهري واجلي ولو كثرة اهله وانشارهم فالاطلاق يوجب الصيرفة الى العدالة في ذلك المذهب ان كان المطلق من غير اهله خصوصا اذا كان كثير الاختلاف والعصبة معهم لا سيما اذا كان مرجعا اليهم باخذون منه التعديل والتضييق وصحاح حيث كان السائل منه عن حال شخص منهم فانه لا ينبغي الربيع في ظهور اطلاقه في العدالة على مذهب السائل وقد مر عن التلخيص كما ذكره فيكون الاصحاب بالي توثيقه: تصنيف ابن فضال وابن عرفة بل اخذا جميعا مع ظهور انهم لا يحملونها على مذهبها فظهر انهم حملوها على ما في مذهبنا او على الاطلاق ولعله الاظهر ولا ينافي ثبات العدالة في مذهبنا بذلك لخل الاطلاق لذلك بل قد عرفنا ان التعارض بام خارج لا يوجب خصوصية بل قد لا اسر فاما مل جدا فانه متين فاع في دفع جملة من الشبهة من غير حاجة الى ما في الفوائد المشار اليها في دفع الاشكال الثاني من دعوى ظهور اتحاد سبب الحجج والتعديل في المذهبين سوى الاعتقاد بامامة امام فانه كما ترى غير انتم المذهب كما لا يخفى والامر الثاني انهم كثيرا ما يطلقون اللفظين في حق شخص ثم يصرون مصلابا ومفضلا ولذا يصح غيرهم بانه فطحي او فقي او فائوي فلو كان جهنا الدلالة على الامامية كان بين المذهبين ثنات وناقض وليس البناء عليه بل على الجمع بينهما الا ان يرجع الاول مرجح حاد وبالمجمل كان مقتضى التناقض التزام البرجح مطلقا لا تقديم الاجز على الاول فهذا كما شفا عن عدم دلالة اللفظين على الامامية وبل قد باقا على فرض البناء على استفادة الامامية من معنى اللفظين ومع التفرقة لم ينع صراخها في ذلك حتى يلزم ما ذكره بل المدعى ظهورها فيه ولا يسانى مخرج عن الظهور بالبرجح بالتحلاف اذا لم يكن موهوبا في نفسه واما خارج فلم يكن الظهور معتصدا بما لا ينافي معه لتصرح المذكور فان الجمع بين اطلاق توثيق شخص ورعا الاخر للوثوق بالظن ونحوها ليس من الجمع بين المطلق والمقيد بقيدا او ما يقرب منه بل للظهور النوعي الذي يقدم عليه الظهور الشخصي على البناء على اعتدال الظن كما هنا في باب الانفاط والموتون لعدم ينف على ما ذكره المصنف او كيف يظهر وجال المصنف وان يفرقة اخرى خارجة فلا يتولى بمساحة ولا يفسرهم ولا حطانه مع انه لا يوجب خطا في اصل هذا اول اللفظ وهو العدالة المطلقة وما في الفوائد المشار اليها في الايراد على الجمع المربوب من ان العدل ادعى كونه عادلا في مذهبنا فاذا ظهر كونه عادلا في مذهب من اين يظهر دفعه بملامته ما قدمناه في معنى العدل الذي انشاء الله تعالى في الفصل الثالث الاشارة الى بعض امسا الظن الشخصي الامر الثالث انه اذا كان الحجج في حق من بل في حق عدل ونفع من غير اصحابنا كحجج ابن فضال لان برمه بالنا ووسيلة سوء كان في الاعتقاد كما مر في الجواب قبل تبديل مطلقا او لا كان او يبنى على حصول الظن الشخصي ان كان في احد الجانبين والا فالنوعى الاظهر الاجز لا نرا اذا كان عدلا اخبر عن امرنا لفاعده قبول قوله سواء اخبر عن مثل ما فيه في غيره وغيره وبلا حظ بعد ذلك ما هو المقرب في حق الحجج والتعديل بالاطلاق والتعبد اذ ارجح بالاعتقاد خاصه وبالبان اذ ارجح بغيره فذهبهم روى ابن فضال عن ابان ان كان حصول الظن بالتحلاف لو وهنه ما مر في ذلك والا فهو كما ترى الامر الرابع ان بعد ما مر من ظهور تفرقة في العدالة والامامية ومع الضبط ايضا طوائف فاما ما مر من تقديم قوله على قول القائل المربوب او يعارض بقوله بما فيه في احد الامرين والامور المستظاهرة من اللفظ المربوب فانه يبقى على ظهوره في غير المنفى بحيث يستدل اليه في الباقي خاصة جمعا بين القولين ام لا او يفضل بين ما بيني الاول والاخر او غير ذلك كل محتمل وان كان الاظهر الاول اما على استفادة الضبط والامامية من الخارج فواضح ان ليس في احداهما يلزم مني الامر والعدالة واما على الوجه الاخر فلان في مفاد احداهما لفظ لا يلزم مني غيره ان هو الاكمام حص او مطلق قيد ولذا لو توفيات فهاهنا شخص وكلامه لم يخرج به عن ظهور قوله علامة في حق في كونه عالما بعلم آخر مما اصطاح لفظ العلامة فيه ومن هنا لو ثبت ان من احضره يكون صبغا او نجارا وبناء او غير ذلك لا يعلم بعض ما هو من صنعته من عمل خاص ثم تذكرنا الخبر المذكور اصلا وارسا بل الامر في المقام الظاهر لعدم ارتباط بعض الامور المربوبه ببعض كارتباط الاعمال الخاصة المعتبرة في كل صنف من الصنائع المشار اليها ومن هنا لو توفيات في المثال كونه صائغا او نجارا المرشح بان المنفى هو مجموع معرفته بالاعمال الخاصة المذكورة في صنفته من حيث المجموع لا جميعها بل تحكيمه بنفى الجميع وليس له هذه الصفة اصلا بخلاف المقام فالصريح غيره وهو بنفسه مقرر ليس بتقيد حكم بنفى كل من الامور المربوبه في حق بل الحكم بالاعتناء

احدها على الخمين وسبق الثمرة بينه وبين نفي الجميع مما لو صح ثالثه بوجود احد الامور المذكورة فتعارض على الاخير خلاف الاول ونحكم
 بانتفاء العدالة خاصة وهو الاظهر اما لاظهار ما كانت اظهر استفادة من ابقائها فكذلك في بعضها كما هو المقرر في غيره من الالفاظ او
 او كخصوصية في سلبها الفقه عليها خاصة للبناء ومن اطلاق ذلك ولا ينافي الاول ما نقلناه عن اهل اللغة من ظهورها في الثبوت والصبط
 ولا نضره في النفي اذ الفرق بينهما في هذا الظهور الامر كما مر من قولهم نفع في الحديث او في الرواية هل هو مثل قولهم نفع وبما ارام لا
 الظاهر ان ذلك في استفادة الصبوط والاما منه بل بعد بالنسبة الى الاول اظهر واما في استفادة العدالة بالمعنى الاخص والاعم فلا يخلو من نوع
 خفاء الظهور العقيد في اختصاص وثا فيه بالرواية ولعل الاستفاد منه كونه محضاً عن الكذب هو الذي نقل عن الشيخ زه كفاً في حجة الخبر
 بل وزيادة الهام في الرواية باخذها ممن يوثق به وغير ذلك مما رجح الوثوق بالرواية لكن ذكر المولى الهيثمية في فوائد الرجال
 ان الثاثر المشهور انه بعد بل وثوق الراوي بنفسه قال ولعل منشأه الانفاق على ثبوت العدالة وانما يذكر لاجل الاختصاص على قياس
 ما ذكرنا في التوثيق وان الشيخ الواحد بما يحكم في واحد بان نفعه في موضع اخر بان نفعه في الحديث مضافاً الى انه في الموضع الاول كان ملحوظاً
 بطور الموضع الاخر كما سيجي في احدنا برهم بن احمد فامل وديما قبل بالعرف بين النفع في الحديث والثقة وليس بمالي القائل ويمكن ان يقال بعد
 ملاحظة اشتراطهم العدالة ان العدالة المستفادة من الاول هي بالمعنى الاعم وقد اشترنا وسنشر ايضا ان التوثيق وضع الانفاق على اشتراطها هي
 بالمعنى الاعم ووجه الاستفادة اشعار العبارة وكثير من الراحم مثل احمد بن بشير واحمد بن الحسن وابيه الحسن بن علي بن فضال والخبين بن ابي
 سعيد والحسين بن احمد بن الجيرة وعلي بن الحسن الطاطري وعما بن موسى وعبدك الان المحفوظة نقل عن الشيخ انه لا يكفي في الراوي
 ان يكون ثقة محضاً عن الكذب في الرواية وان كان فاسقاً محضاً ارجح ما قلنا في حديثنا اشعار العبارة اما هو في اختصاص الوثوق بالرواية
 لا اعم العدالة بحيث تجتمع مع صادق العقيدة وما وجدنا في شيء من التبريم المزبورة اشعار بما ذكره فلا ينبغي التامل في استفادة الامامية منه
 على حد استفادتها من اطلاق الثقة ما لم يصرح بالخلاف مضافاً الى ما مر من استفادتها من اموال مشتركة بينها واما الوثائق والاشعار فلا يبعد
 ما استدلوا به الى الشهادة ولوجود العبارة بين معاني احوال كثير منهم ولو من اشخاص وصفا قولهم اجبت الصبا على جميع ما يصح عنه والكلام فيه
 في امور احدها ان الاختصاص لان الظاهر فيه ان كل من اقل على ما تضمنه من الحكماء اربعة احدها ما حكاه في منتهى المقال عن استاده صاحب
 الرماض وعن بعض افاضل عصره مصرحاً بان ليس لهما ثالث وهو ان يكون المراد منه كون من قبل هذا في حقه صحيح الحديث لا غير بحيث اذا كان في
 سند فتوفى من عده او صح السند ولو بغير التوثيق بالنسبة الى غيره عند السديج صحيح ولا يوقف من حيث وثايقها ان المراد منه توثيق خصوص
 من قبل في حقه استدلوا في القوائد الرجال على اقل غير مطلوب وفي الفصول حكاه استاده الى اكثر من قائل وانما عده من افاضل عصره في
 رسالته الساماء بلب اللباب ادعى اجماع الصبا عليهم وثايقها ان المراد يوثق من روى عنه من قبل ذلك في حقه سنده في القوائد الى يوهي
 بعض ولا ريب ان مراد القائل يوثق المقول في حقه ايضا ولذا قال في الفصول بعد الحكماء المزبورة مشيراً الى هذا القول وربما قيل بانها تدل
 على وثايق الرجال الذين بعده ايضا وابعها ان المراد بغير رواية بحيث لو صح من اول السند اليه عدل صحيح من غير اعتبار ملاحظة احواله
 واحوال من يروى عنه الى المقصود عليه كمراده الى الشهرة في القوائد الرجال واستظهر من العبارة وحكي في منتهى المقال بعدا منظمه
 ايضا من العبارة ان بعض اجلاء عصره ذكر ان عليه شهرة وحكي عن المحقق الداماد انه عزاه الى الاحتجاب بقوله هو كلاء على الاخوان الخلفيه
 في نجبتهم احد وعشرون او ثمان وعشرون رجلاً من اسيادهم ورافعهم ومفاطعهم ومسايدهم الى من يسمون من غير المعروفين معدود
 عند الاحتجاب رة من الصالح من غير كرات منهم لعدم صدق الصريح على فذل علمه عليها لاد مثل ذلك في اوابل الوثائق الا انه لم يفسد ذلك
 الى الاحتجاب بل الى المتأخرين قال وقال كخوفك في مشرب الشمس ثم حكى عن الشهيد واليهائي والامين الكاظمي السيد محمد والحسين
 ما يستظهر منه ذلك وحكي عن الاخير انه نسبته الى جماعة من المحققين منهم والده القدوس الثاني واستظهره ايضا في القوائد النجفية وانه
 حكاه عن العلامة في المختلف وحكي عن الهائي ايضا ان من الامور الموجبة لعد الحديث من الصحيح عند خفاء ثاب وجوده في الاصل المعروف
 الانتساب الى احد الجماعة الذين اجعوا على نفي ما يصح عنهم الامر الثاني في بيان الحق وابطال غيره فقول جثمان البناء على الركون الاجماع
 المزبور اما بعد اول البناء على اعتبار الفتن في الظرف على اعتباره في نفس الاحكام بناء على عدة الاستدلال المفردة في احدهما او في
 خصوص الرجال المسلمة كما عرفت ولا شك في فائدة الفتن وجب علينا البناء على ما ظهر من اللفظ المزبور لكونه حجة فيه من الالفاظ
 التي هي حجة او من اجزائها والذى يظهر لنا من اللفظ المزبور ما فيه المشهور ومنه يظهر انه لو كان في الظهور المزبور في نفسه فصوره في نفي
 المشهور مجبوراً فما الوجه الثاني الذي يذهب الى الاكثر المدعى عليه اجماع العصاة فان كان المراد به ما ينفي الظاهر فلا ريب في ضعفه في الظهور
 بمرئ ما كصير المشهور اليه بل لم ينفع على صحيح به غير من ذكرنا بين الكثرة وابن الاجماع والابان اريد به زيادة على المخار اثنان وثلاثة
 الرجل المقول في حقه اللفظ المزبور فظنوا الى استبعاد اجماعهم على روايات غير النفع مع اختلاف مستادهم بل رجعهم كثير من الثقات

بالضعف وفساد العقيدة لاسيما القيسين منهم خصوصاً بعد استثناء مثل الصدوق وشيخه زيات جماعة عن أخوي كرواية محمد بن عيسى
من كتب يوثقون ورواية محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن يحيى المعاذي وعن أبي عبد الله الرازي وغير ذلك خصوصاً حيث اجتمعوا في صحة جميع ما رووه
على جميع ما يروونه كما هو مفاد هيئة المتأخرين فيه ان ما ذكر على وزن تسليم قاده يفسد بانضمام اللفظ المروي شرطاً او شرطاً للفظ المتأخر
مما دون ذلك ورواية المشهور بل من انما في قوله ذلك مع ان اللفظ المتأخر بل هو استدلال بالامكان ان يكون إنشاء الاجماع وقوفهم
على ما يروونه في نقل الرواية بحيث لا يروى الاجماع او نقل بعضهم مع مرفوضه يوجب الرواية والرواية وهذا لا يستلزم وثاقته في نفسه
خاصة الامروية في نقل الحديث خاصة كما مر في اللفظ المروي الا ان هناك استظهرنا وثاقته في نفسه من قرآن آخر فلو وجد مثله في
اللفظ لم تكن نافي عن الاصل وثاقته في الحديث واما الوجه الثالث فعمل منشأه لضعف من جهة السند وثاقته من جهة حليته الاصطلاح
المتأخر مع ملاحظة ما مر في وجه المشهور فقد اخذ بظاهر الاجماع المعتمد لضعف الرواية من قبل في حقه ما ذكر الى آخر السند وبظاهر الاصطلاح
المتأخر المتفق على الصحة على حد الرواية ووجه فساده وقوله ان اللفظ المروي يوثقون عن الكشي من سببه وهو من القدماء والواجب
حمل الفاظهم على مصطلحهم واصطلاحهم في العصر انما هو على كون الرواية معتبرة موثوقة بصدورها عن المعصوم عليه السلام ولو لم يكن حاديه
فانحج عليه هو العصر وهذا المتأخر وهو المشهور وصرح به الكاظمي ويطهر من جهاتهم التي منها جادة الحق الدامدة وقد نعت بعض
عبارة القوائم الرجالية المعتمدة لاستفادة الوثاق من ذلك لكن في خصوص اهل الاجماع دون من بعده الى آخر السند كيف ولو كان ذلك محل
الصحة في الاصطلاح المتأخر وجب ان يقول بوثاقته من يروى عنها اهل الاجماع فانه كما اخذ بظاهر الجادة كالمشهور ولا يقول بها وكان ما في
لب القباب من دعواه اطلاق العصا على ما سمعت فاطرا الى هذه الجادة وهو كما ترى لا نه في آخر القائمة ذكر ما ينافي ذلك حيث قال عندى
ان روايته هو لا ما دأب عليه من انهم لا يفسر عن أكثر الصحاح والعبادة المروية هذه نعم يروى عليهم ان يصحح القدماء لا يستلزم الوثوق الا انه يمكن
ان يقال بعد ان لا يكون بطلان بطلان مع ذلك يتفق العصا على تصحيح جميع ما رواه سيما بعد ملاحظة دعوى الشيخ في الاتفاق على اعتداد
الحديث لقول الجزي ان قال نعم لا يحصل البطلان بكونه ثقة اما ما يابل الامم كما لا يخفى فلت وعلى ما استظهرنا من العبارة واستظهرناه من
المشهور لا يرد كبر من الاعتراضات المذكورة في المقام فلا حظ القوائم ومنها المقال وغيرهما واما الوجه الاول فنشأه ما
عن السبيل انه من انهم لم يثبت في الكتب القديمة من اول كتاب الطهارة الى آخر كتاب الديان على عمل فقهه من فقهائنا بغير ضعف فحجبنا
في سنده احد الجماعة وهو اليه جميع فلت قد عثرنا على ذلك في عدة مواضع خصوصاً في كلمات متأخرى المتأخرين منها بحث جماعة المتأخرين
فيما لو تبين منق الإمام وسبع نكت الارشاد وبحث الارشاد من المسالك الى غير ذلك واما تصحيح المعبرين بغيره ومناقشة الشيخ في
مراسلات الجماعة والجماعة في مراسيل ابن ابي عمير فنع ان ذلك كله مشترك الورد على الجميع لحد عدم ثبوت الاجماع عندهم او عدم وقوفهم
عليه او عدم اعتنائهم به او بيان ان رواياتهم ليست كسابر الصحاح وغير ذلك وبالحكمة ما ذكر لا بد من الشهرة والمعروف الاعتماد على ما يابل
ابن ابي عمير الامر الثالث في تعداد الجماعة المروية وهم على ما في منتهى المقال زيادة ومعروف بن خربوز ورويد بن معوية الجلي وابو
الاسدي وقال بعضهم مكانه ابو بصير المادى وهوليت بن البصري والفضل بن يسار ومحمد بن مسلم ومحمد بن داود وعبد الله بن مسكان
وعبد الله بن بكير وحامد بن عثمان وحامد بن عيسى وابان بن عثمان وديوس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى وابن ابي عمير وعبد الله بن ابي
والحسن بن محبوب احمد بن محمد بن ابي نصر وفضال بن ايوب وقال بعضهم مكان ابن محبوب الحسن بن علي بن فضال وبعضهم مكانه عثمان بن
عيسى هذا واما فاعل الاجماع المروي فهو الكشي على ما هو المعروف وربما ينقل عن غيره كما في فضال بن ايوب حيث قال قال بعض اصحابنا انه
من اجمع اصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم وضد بغيرهم وبما يشا في النقل المروي عنهم كالنجاشي العلامة لا يطرأ النقل عنه وكاشي في العدة
وغيره هامة بالخير المروي واثق بقوله ان الطائفة عملت بما رواه فلان كما ذكر ذلك في عبد الله بن بكير وقد يشا في ما ذكره خصوص طائفة
من روايات احد الجماعة المذكورة كبعض كثير وكما سبيله كما في ابن ابي عمير فند شاركة الشيخ في وائل الذكرى ان الاصحاب اجمعوا على قبول
مراسيله وعن النجاشي ان اصحابنا يسكنون الى مراسيله الى غير ذلك فنع للمشاركة بقوى الاعتماد على الاجماع المروي حيث لم يكن التخصيص شر
منه في غيره والافضعف الاعتماد ولكن النفاذ من فاضل الرضا وشوق وليس منه التخصيص بالمراسيل بل هو موجب لقوته في غيره هذا
ولا يخفى ان التوجه عن الكشي في حق بعض المذكورين غير العبادة المذكورة مثلاً في الفضل بن ابي عمير حيث انما على تصديقه والافترار له
بالفقه والظاهر والاشهر ظاهرة ان هذا لا يستفاد الوثاق من العصر في روى عنه هؤلاء كقول المعاصرة والتمرة بين عبادة الكشي
المفيدة وبين قوله عملت الطائفة بما رواه فلان قد يثبت على من الشيخ في العدة وفي غيرها ايضا انه استد العمل بروايات بعض الطائفة
وادعى جماع الامامية على العمل بروايات آخرين مثل السكوني وخص بن عياث وعياث بن كلاب وروح بن داود ومن ماله من ثقاته
مثل طائفة بن زيد وغيره كذا مثل عبد الله بن بكير وماعن بن عمران ومحمد بن فضال والطائفة من وعاد الساباخي وعلى بن ابي حمزة وعقوب

جئنا من غير العامة قال في القواعد بعد عدلهم من جميع هؤلاء نقل الشيخ ردة على الطائفة بملاووه من حق عن الحق الشيخ محمد بن ابراهيم
 ابو جعفر ردة في مواضع من كتبه ان الامامية مجمعة على العمل برؤية السكوني ورواها عن ائمتها من الثقات من جهة الحق للمروية ايضا انما
 الاجماع على العمل برؤية السكوني كما هو واضح قال في قوله بعد ان لا يكون ثقة على ما ذكره في قوله لم اجعل الصداقة في
 الاحكام الا في الثقات بجملة الصداقة جارية في المقام بل بعض ما فيه من الاقوال كاستفادة وثاقتهم من قبل في حديثهم على ما سمعنا من بعد نفسه
 في القواعد كقولهم من قبل لعل الظاهر من العبارة ومنهم جرح البناء على قبول روايتهم من جهة ما لا مطلقا وعلى ما في القواعد بمجرد روايتهم
 لا وثاقتهم من يرون عنهم مع احوال البناء على قبول روايتهم مطلقا فلا يلزم من عدمهم في السند كما ان المراد من قولهم يسكنون الى
 مراسيلهم واجمعوا على قبولها وعل من الاول دعوى الشهادة الثانية في الطائفة احوالها على ابن داود على الحكم ببعض حديث محمد بن اسمعيل
 النيسابوري هذا كله في دعوى الاجماع والائتلاف على الصحيح والعمل وما دعوى الشهرة على احادها فقل بغيرها لا اولي ام لا الاظهر الاول
 اما على جهة الشهرة للفقهاء ولقاعدة الاستدلال فظاهر وكذا على اعتبارها في جنس الطريق واما على عدم البناء عليها في الاحكام وفي العبادات
 المروية لظاهر الاعتبار هنا ايضا لا ينافي في تيمم المقدمة اذا عرفت هذا فالشبهة اما محقة او غير محقة والاولى تعلم بمراجعة الكتب الاستدلالية
 مع زيادة التنبه والثبات بها او بلا خطه كتب الرجال او الدراية او الحديث وغير ذلك ومن ذلك ما في فوائد المولى السبكي ردة حيث قال
 واعلم ان المشهور يكون ببعض حديث محمد بن احمد بن محمد بن يحيى وكذا احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد والحسين بن الحسين
 ابان اذا لم يكن في سنده من يماثل في شأنه في غيره من الحكم يصح حديث هؤلاء ليس الا لبيان توثيقهم او مجرد الاعتماد عليهم لا لغير
 روايتهم بحسب تبيين عن ملاحظة احوال من يرون عنه كما في هذه الشهرة حكاه غيره ايضا وان كان في نقله كفاية فيقبل
 ايضا اقوالا في بيان مستند المشهور فقل ان حكم العلامة بالصحة وعن جماعة منهم مشايخ الاجازة وهم ثقات لا يحتاجون الى التوثيق
 نصا وعن اخرى ان مشايخ الاجازة لا يضر مجهوليتهم لان حديثهم ما اخذ من الاصول المعروفة وذكرهم في بعض الكتب السند والبرهان
 قلت لا يخفى ضعف الجميع وحيث لا يعتبر في اعتبار الشهرة مناصلة او مرجحة بثبوت حديثها لم يكن لها حاجة الى مظهر الكلام في اثبات حديث
 صحيح لها كما لم يخف الى اثبات عدول الاجماع على ما مر ومنها قولهم صحيح الحديث ولا ريب في افادته مدح الراوي في روايته مدحا كاملا بل في
 نفسه ايضا كما مر بها سابقا وهل يفيد وثاقتهم وعدلهم ايضا ام لا اسند الاول في القواعد الى توثيقهم بعض والذين يظهر ان في عبارات القواعد
 اضعفت من قولهم ثقتهم في الحديث وذلك لما حكاه غيره واحد منهم في القواعد ان الماربه عند القواعد هو ما يتقوا بكونه من المعصوم عليهم السلام
 اعم من ان يكون منشأ توثيقهم كون الراوي من الثقات واما رواتهم من ان يقطعوا بصدوره عنهم على ما ذكره في القواعد فقل ولعل المراد
 القواعد على ما شره اليه لاجل اخذ الرواية عن الراوي من دون حاجة الى التثبت وتخصيل امارات ثبوتهم لهم الوثوق المعتبر كما ان عند
 المتأخرين ايضا كذلك فقلت قد صرح بذلك كثير منهم خصوصا من فخره وظاهر انهم ارادوا بجمع بين اشتراطهم القواعد في الراوي
 سواء اعتبر بالحق الاضطراري والاعم ومن ركبهم الى كثير من روايات غير العدل والاضمان ان الجمع المزبور مع امكان غيره ايضا فمرة ما
 المراد بالعدل مجرد ظهوره عن الكذب ولو في خصوص رواية شخص العمل بها واخرى بان من اشتراطها ما حالفه عقضا وان ظهر لنا
 ذلك وذلك لا يمكن وهو فرع على وثاقتهم وعدلهم ولو في حال روايتهم الرواية الخاصة دون غيرها بخلافنا او لم يكن الراوي عنده مخف
 ما لفاستوفى عنده فقل على رواية عدل عنده ذلك مع احتمال غفلة عما اشترطه في بعض الاحيان الى غير ذلك لا يخلو من اشكال كغيره
 مما ذكرنا لم يذكره المناسب بل اللازم ان يجعلوا الشرط احد الامر من العدالة او التثبت المعتبر للوثوق وراوهم الوثوق به ويجعل
 العدالة كغيرها من اسباب الوثوق والاعتماد المنضم بعضها الى بعض ومع الافتراض حيث كان قويا كما صنع بعض من تأخر الى غير ذلك و
 كبرت كان تفصيل البحث في ذلك خارج عن مقضى المقام والمقصود هنا بيان ان العبارة المذكورة لا تفيد الوثاقتهم لا في ردة في
 حقه كما سمعنا حكاه توثيقهم ولا فيمن روى هو عنه ايضا بثبوتهم ارادة ان ما يضافا ويسند اليه من الاحاديث هو صحيح اذا صح عند
 القواعد لا فلازم الوثاقتهم اصلان لو كانت العبارة في كلام المتأخرين فادنى على تفصيل ما في في الحاشية ثم اعلم ان تركيب العبارة هنا
 غيره فيما مر في قوله ثقتهم في الحديث فان الوصف هنا للمعاني الذي هو الحديث ولذا نرى في البيان المراد من الحديث الصحيح وبجملته تمام الكلام
 فيه والفرق بينه وبين المعول به في القواعد وكما بيننا بالاضطرار من في الحاشية ومنها قولهم من مشايخ الاجازة
 قال في القواعد والمعارف عدة من اسباب الحسن وربما يظهر من جدي ردة دلالته على الوثاقتهم وكذا المصنف ردة في ترجمة الحسن بن علي
 ابن زياد وقال الحق الجرح في مشايخ الاجازة في اعلم درجات الوفاة والجلالة وما ذكره رة لا يخلو من ضرب لان قوله في اعلم درجاتها
 عبر ظاهره ان الحق الشيخ محمد رة عادة المصنفين عدم توثيق الشيخ وبسبب في ترجمة محمد بن اسمعيل النيسابوري عن الشهيد الثاني رة
 ان مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى المصنفين على توثيقهم وعن المعراج ان العدل بهذه الجهة طريقة كثير من المتأخرين الى غير ذلك فلاحظ

هذا إذا كان المستخرج من بعض في روايتهم عن الجاهل والضعفاء وغير الوثيقين فلا كراهة في إسناده على القوي في غاية الظهور سيما
إذا كان الخبر من المشاهير ورواهما بعض منهم ومن غير المشاهير يكون الأول من الثقات ولعله ليس بشيء انتهى قلت مراده من جده أو
المجلسين ومن الحق الجرحي ما ذكره في النسخ سليمان بن دهمم كأميرهم في القواد من المصنف مطبوع كتابي الرجا
الكبير والوسيط المولى الجليل الميرزا محمد الأشتر آبادي ذكره ومما قولهم من وجه ورواهما بعض من الأول من بعض أصحابنا وإلى الثاني
من وجهه أصحابنا وقد يضاف الجمع إلى الطائفة فالق في القواد قبل ما يعيدان التعديل ويظهر من المصنف أنه في ترجمة الحسن بن زياد و
سند كرم من جدي في تلك الترجمة معناها وأسند لا على كونها وثوقا ورواهما بعض من الأول من بعض أصحابنا في الحسن بن أبي الغلاء
وعندي أنها يعيدان مدحا معناه أبو واخو من هذين وجهه من وجهه أصحابنا فما مل انتهى قلت ذكر المصنف في الترجمة المنورة رتبا
استفيدت وثوقه من إسناده أحمد بن محمد بن عيسى ولا ريب أن كونه عينا من بعض هذه الطائفة وجهها من وجهها أولى وكفى
التعليق في الترجمة المنورة عن جده أنه قال عن توثيقه لأن الظاهر أن سنده من بعض المبرزين بأعباء صدق كما كان الصادق عليه السلام
أبا الصباح بالمبران لصدره بل الظاهر أن قولهم وجهه وثوقه لأن دأب علماء السابقين في نقل الأخبار كان عدم النقل إلا عن كان في غاية
الثقة ولم يكن يومئذ عال ولا جاه حتى يوجهوا إليهم بها بخلاف اليوم ولذا يحكون بعض خبره انتهى قلت فاعرف كما ينبغي ما ذكره التوثيق
فالأول البناء على أن قولهم وجهه من فلان أو صدق أو وثق أو أورد أو عدل ونحو ذلك يعيد الوثاق إذا كان المفضل عليه وجهه
أو صدوقا وغير ذلك بل يستفاد من الثقة الأخيرة الوثاق والودع والعدالة مطلقا لا اعتبارا بها في الصيغة المذكورة بصفة كونها شدا
أو أظهر وظهور ما ذكر أيضا أن قولهم شيخ الطائفة أو من أجلاتها أو معتمد هائل في القواد وأشار إليها إلى الوثاق فظاهر مضافا إلى
الجلالة بل أولى من الوكالة وشيخه الإجازة وغيرهما محكوما بشهادته على الوثاق سيما بعد ملاحظة أن كثيرا من الثقات في ثبات فتوى
مخولاه وبالجملة كيف يرضى مصنف بأن يكون شيخ الطائفة أمثال الغامات فاسقا انتهى ومما قولهم لا بأس به وأصله في فاد
التوثيق أو مطلق المدح أولا هذا ولا ذاك وهذا الاختلاف من جهة المعنى العرفي مع ملاحظة القرائن والأظفار معناه القوي التوثيق فان
من كعادته أي لا استقامه لا يكون في الغالب إلا بعد أخذ بروح الشان النظر إلى القوي فالذي يظهر لنا أنه لا يفتح في تسند من جهة
أي عمل به وهذا لا يلزم كونه مدحا معناه بل ثقة في الرواية بل مطلقا وإن لم يكن كسابر الثقات وثوقه ما في ترجمة أبيه برحق
فارس لا بأس به في نفسه ولكن بعض من يروي هو عنه وما في ترجمة حفص بن سالم أنه ثقة لا بأس به وفي القواد والادنى بالعبارة
الأظهر أنه لا بأس به بوجهه من الوجوه ولعله لما قبل ما فادته التوثيق واستفاد من المصنف في متوسطه ويروي إليه ما في ذلك الترجمة أوجه
أبرهيم المذكور ووجه سادس روي عنه قولهم ثقة لا بأس به من بعض ما ينبغي فحص بن سالم والمشهور أنه يعيد المدح وقبل منه فاد
المدح أيضا وفي الحال أنه عد من القسم الأول فصد أنه يعيد مدحا معناه ما مل انتهى ومما قولهم سند عنه وينتشر هنا حكايه
ما في القواد وما في معنى المقال أن لم يبق بعد لقائل قول لا ففي الأول قبل معناه سمع عنه الحديث ولعل المراد على سبيل الاستناد
والاعتماد والأفكر من سمع عنه ليس من أسنده وقال جدي أنه المراد روى عنه الشيخ وأحمد وعليه هو كالتوثيق ولا شك أن هذا
المدح أحسن من لا بأس به انتهى قوله وهو كالتوثيق لا يخلو من نامل نعم أن أراد منه التوثيق بما هو أعم من العدل الإلهامي فقله لا بأس به
فامل كنه لعله توثيق من غير معلوم الوثاق ما أنه روى عنه الشيخ كل شيء يظهر فادته بعد انقائهم على الاعتماد على من ليس بثقة
أو بعد انقائهم كونهم باجمعهم غير ثقات فليس بظاهر نعم ربما يستفاد عنه مدح وقوة لكن ليس بثقة قولهم لا بأس به بل انصف عنه
لؤلؤ نقل با فادته التوثيق وربما يقال بما ذكره إلى عدم الوثوق ولعله ليس كذلك فامل انتهى ما في الأول وفي الثاني بعد نقل ما
في الأول لم اعثر على هذه الكلمة إلا في كلام الشيخ رة وما روي في الخلاصة فاما أخذه من رجال الشيخ والشيخ رة إنما ذكرها في رجال
دون فهرسته وفي أصحاب الصادق عليه السلام دون غيره إلا في أصحاب الباقر عليه السلام بذكره غاية التدور واختلاف الإقحام في فرائدها فمما
من فرائدها بالجهول كما سبق ولعل عليه الأكثر وقالوا بذلك لأنها على المدح لأنه لا يسند إلا عن يسند إليه ويعتمد عليه لكن في ترجمة محمد بن
عبد الملك الأنصاري أسنده ضعف فامل وفيه وجه اختصاصا ببعض دون بعض إنما لا يقال إلا عن لا يفتن لا يعرف بالتناول عنه والحد
عنه وقدر المحقق الشيخ محمد أسنده بالعلوم ورد الضمير إلى الإمام الذي هو من أصحابه وكذا الغافل عباده رة في كإحدى كإحدى
يحيى بن سعيد الأنصاري وعن الثاني في عبد النور أيضا وبنا فيه قول الشيخ في جابر بن يزيد أسنده روى عنه ما قوله في محمد بن يحيى
يسار أسنده عنه يعني أبوك صاحب المغازي من جدي عن النمر وهو أول سبي محل المدينة وفضل كنهه أبو عبد الله روى عنه ما وقال المحقق
الداهل في الرواية ما لمصلحة أن أصحابي على مصطلح الشيخ في رجاله على معان منها أصحاب الرواية من الإمام بالسماع عنه ومنها ما سنده
بمعنى أنه روى الخبر عن أصحابه بالتوثيق بهم وأخذ عن أصولهم المعتمد عليها فمما أسنده عنه لم يسمع منه بل يسمع من أصحابه بالتوثيق وأما

[illegible]

لناورهم واستغاثوا لهم الى التمسع او غير ذلك وقد مضى على كل ذلك في الفوائد وهناك جملة امور يستفاد منها الفتح المذكورة في محاطها
ككون الراوي في الراي والرواية من مواضع في الغالب للعامة وكذا في المذاهب من خصوصاً ارباب المذاهب الفاسدة الرواية عن علي وجه
بطور كونه منهم ونحو ذلك الملقب ام الثاني في الاشارة الى اسباب هذا العقيدة وهي كثيرة ولغرض في هذا المختصر على اشارة اجمالاً
الى بعضها نذكر ارباب المذاهب الفاسدة فنقول عنهم الاسماء عجلت عليهم وهم المنهون بالامامة الى مولينا الصادق عليه السلام ثم الى ابنه اسمعيل
وفي الغلغلة بيان الى انهم فرقوا بينهم النبي في الغلغلة النبي فيهم الباء ومثل بكسر هاء منسوبون الى كثير النوا لانهم كانوا في اليد ومثل
الى المذهب بن سجد والنبي في السليمان النبي والصالح من الرديين يقولون بامامة النبيين وانما هو في غيرهما واما الجارود بن سجد فلا يعتقدون
امامتهما وفي بعض الكتب انهم لا يعتقدون امامتهما لكن حيث وقع على عليهما السلام بهما لم يبارحهما في عجز الامم في وجوب الطاعة
عن الاخيار وهم اصحاب كثير النوا والحسن بن صالح بن يحيى وسالم بن ابي حفص والحكم بن عيسى وسليمان بن كهيل وابي المقدم قنابش الخاد
وهم الذين دعوا الى ولايته على عليهما السلام ثم خلطوها بولاية ابي بكر وعمر ويثبتون لها امامتهما وبعضون عثمان وطه والزبير وحاشبه
ويرون الخروج مع بطون ولد علي بن ابي طالب عليهما السلام ويثبتون لكل من خرج منهم عند خروجه الامامة ومنهم البرزخية فخرج بايخ
ابي ربه البلخي انهم اصحاب زبير الخالك افراب بنو زبير وزعموا ان الامم عليهم السلام كلهم انبياء وانهم لا يموتون ولكنهم يرضون وزعم
بن جع انهم معد الى السماء وان الله مسح على باسروهم في فيه فان الحكمة تثبت في صدره وفي الغلغلة انهم فرقوا من الخطا بينه يقولون الاما
بعد ابي الخطاب بن زبير وان كل مؤمن يوحى اليه وان الانسان اذا بلغ الكمال لا يقال له ما بل رفع الى الملكوت وادعوا معاينة امواتهم
بكره وعشيرة وكان ابو الخطاب بن زبير ان الامم انبياء ثم اظهروا الالهة دور من النبوة ونور من الامامة ولا يخلو العالم من هذه الانوار
ان الصادق عليه السلام هو الله وليس المحسوس الذي يرونه بل انما نزل الى العالم ليس هذه الصورة الانسانية لئلا يفر منه ثم نادى الكفر به
الا ان قال ان الله تعالى انفضل من الصادق عليه السلام وحل فيه وانما كل من الله تعالى ومنهم البياينة فمن النابخ المزبور انهم افراد بنو
بيان وهو رجل من سواد الكوفة قال قول الله عز وجل هذا بيان للناس انه هو وكان يقول بالناسخ والرجعة فقتله خالد بن عبد الله
الغسري ومنهم الجارود بن سجد ويقال لهم السرجونية ايضا نسبهم الى ابي الجارود واداب المذاهب السرجوب وهم الفاتكون بالنسب على علي
عليه السلام وكفر ثلثه وكل من كفره ونقدم ذكرهم في النبي في بعض على ذلك في الغلغلة وفي مجمع البحرين هم فرقة من الشيعة ينسبون الى
الزبيرية وليسوا عنهم نسبوا الى زبير منهم من اهل خراسان يقال له ابو الجارود واداب المذاهب وعن بعض الافاضل انهم فرقوا بين زبير و
شيعته وفرقة زبيرية وهم لا يجعلون الامامة لعلي عليه السلام بالنسب بل عندهم هي شورية ويجوزون تعظيم المفضول على الفاضل ومنهم
الحدود بن زبير الذين نزلوا من علي عليه السلام وشهدوا عليه بالكفر عنهم الله شنيعة الى حر واء موضع بقرب الكوفة كان اول مجمعهم فيه كذا في
المقال واما الخطا بينه فقد علمناهم في البرزخية والسرجونية في الجارود بن سجد والسليمان بن زبير في النبي ومنهم السمتية في الغلغلة هم القائلون
بامامة محمد بن جعفر الملقب بديباجة دون اخيه موسى عليه السلام وعبد الله نسبوا الى زبير لم يقال له يحيى بن ابي السمط ومنهم العلوية
عن الاخيار وانهم يقولون ان عليا عليه السلام رب وظهور بالعلوية الهاشمية واظهر انه عبده واظهر له من عبده ورسوله بالمحبة ووافق
اصحاب ابي الخطاب في اربعة اشخاص على وفاطمة والحسن والحسين عليهما السلام وان معنى الاشخاص الثلاثة فاطمة والحسن والحسين عليهما السلام ليس
والحقيقة شخص علي عليه السلام لانه اول هذه الاشخاص في الامامة واكثرها شخص محمد وزعموا ان محمد صلى الله عليه واله عبد علي وعلي عليه السلام
هو رب واما محمد صلى الله عليه واله مقام ما اقامت المحمسة مسلمان وجعلوه رسولا ل محمد صلى الله عليه واله وافوضوهم في الابهات والخطا
والناسخ والعلوية بن سجد المحمسة عليا بن زبير وزعموا ان بشار الشيعي لما اكره بنو سجد محمد صلى الله عليه واله وجعلها في علي عليه السلام وحصل
محمد صلى الله عليه واله عبد علي عليه السلام واكثر رسالته سلمان مسيح على صورة طبريقا له عليا يكون في البحر فذلك سموهم العلوية وفي
ترجمة محمد بن بشير وزعمت هذه الفرقة المحمسة والعلوية واصحاب ابي الخطاب ان كل من نسب الى نبي النبي صلى الله عليه واله فهو مبطل
في نفسه مقرر على الله كاذب وانهم الذين قال الله تعالى فيهم انهم يهود ونضاري في قوله وفاتى اليهود والنضاري نحن ابناؤا الله واحباؤه
فل علم بعد ذلك بدينهم بل انهم بشر من خلق محمد في مذهب الخطا بن زبير وعلى في مذهب العلوية بن زبير فمن خلق هذا ان كاذبون فيما ادعوا من
النسب اذ كان محمد صلى الله عليه واله عندهم وعلي عليه السلام هو رب ولا يولد ولا يمتولد الله جل ونعالي عما يمتنون وعما يقولون علوا
كبار ومنهم الصفيية في منتهى المقال انهم يعتقدون امامة الامم الاثني عشر صلوات الله عليهم مع عبد الله الا فطخ وادخلوا من الصادق
والكاظم عليهما السلام قال وعن الشهادة في ذلك بين الكاظم والرضا عليهما السلام فامل انما وعن الاخيار انهم القائلون بامامة عبد الله بن
جعفر بن محمد عليهما السلام وسموا بذلك لانهم قبل ان كان ابي الراس وقال بعضهم انه كان اخطا الرجلين وقال بعضهم انهم نسبوا الى زبير لم
يقال له عبد الله بن جعفر من اهل الكوفة والذين قالوا بامامة عاصم بن شاذان العصا بن زبير وفعيا واما لواجهه المقالة فدخلت عليهم الشبهة

لما روى عنهم عليهم السلام انهم قالوا انما نرى الاكبر من ولد الامام اذا مضى امامهم منهم من حج عن القول بامانة عليا المنع بمسائل
من الخلال والحرام لم يكن عند جوابه ولا يظهر من الامتناع الذي لا ينبغي ان يظهر من الامانة ثم ان عبد الله مات بعد ابيه بسبعين يوما
فخرجون اليه فلو ان الاستاذ انما من القول بامانة علي القول بامانة ابو الحسن موسى عليه السلام وجوابه الى الذي روي ان الامانة لا تكون
في الاخير بعد الحسن وعليها السلام وبقيت اذانهم على القول بامانة وبعد ان مات قالوا بامانة ابو الحسن موسى عليه السلام
انهم وقعوا في ما سمعت من رايه بلا ما سمعت من النبي كما ذكره الشهيد وروى منهم القدرية وهم كافي العلوية منسوبون الى القدر
فالقول ان كل افعالهم مخلوقة لهم وليس الله فيها قضاء ولا قدر في الحديث لا بد من الحل الجنب قد روي وهم الذين يقولون لا يكون ما شاء الله
ويكون ما شاء الله بل ليس من باضر القدرى بالمعنى انتهى وروى الكوفي في ترجمته عبد الله بن عباس جده بطول في ان القدرية هم الذين
ضاهوا النصارى في دينهم فقالوا لا قدر في الغيرة كانت حكمت ان التقدير ليس بواجب من الخبر من حكاية النافل المعنى فاللزم انهم لا يكونون
والا فمقتضى منكر شيء مما انكره كما ترى بل كان للناسب في شئنا بالقدرى لكن لم ينع مع الامانة ومنهم الكيسانية وهم القائلون بالامانة
الى الحسن عليه السلام ثم عبد بن الحنفية وانما في جليل روى فيهما بجملة من في الباطن في الجب في الجبل وبنقلون بالعباد على ما سمعت
وهم اصحاب الخناريين ابو عبدة ويقال ان لقبه كان كنيته وبياني ان من شئت كان في حجر علي عليه السلام وهو طفل فظلال له بالكر بالكر
كذلك في العلوية وذكر الكوفي في ترجمة الخناري ان الكيسانية هم الخناريون وكان لقبه كنيته كيسان صاحب شئونه ابلعهم وكان اسمه و
قبل ان يسمي كنيته ابي كيسان امولى على بن ابي طالب عليه السلام وهو الذي حمل على الطلب بدم الحسن عليه السلام وروى في قتله وكان صاحب
سره والغالب على امره ومنهم الحنفية في العلوية انهم فرقوا من الغلاة يقولون ان الحنفية سلمان وابانه والمقداد وعمر بن امية الضمري
هم للوكون بمصالح العالم من قبل الرب قال في منتهى المقال ان الرب عهدهم على قلت بالخط ما عرف في العلوية وروى منهم الحنفية في العلوية
هم المعتدون بان مع الامانة لا ينقض المعصية كما لا ينقض الكفر طاعة منوا بذلك لا خذناهم ان الله نعم ارجى بعد منهم اي لغيره عنهم وروى
الحنفية هم الذين يقولون الامانة قول بالعدل وفي الاختيار المرجح يقول من لم يصل ولم يصم ولم يغسل من جنابة وهذه الكتب ونكح
امه فهو على ايمان جبريل وميكائيل وقبلهم الذين يقولون كل الافعال من الله تعالى وروى في امره المرجح بالاشعرى وروى بباطون على اهل
الشيعة لانهم هم عليا عليه السلام عن الثالثة ومنهم الغيرية وهم كافي العلوية اتباع الغيرة بن سعيد قالوا ان الله تعالى خيم على صورهم حد
من نور على راسه تاج من نور وقلبه منبع الحكمة وروى بظاهر المرجح انهم كوني من الغلاة وبعضهم نسبوه اليهم ومنهم المفضية في العلوية
القائلون بان الله تعالى خلق جمل اصيل الله عليه والد فوضوا اليه امر العالم فهو الخلاق الذي ما فيها وقبل خوضه في الدنيا على علي عليه السلام وروى
يقولون بالتفويض الى الامانة عليهم السلام كما يظهر من بعض التراجم قلت ذكر في الفوائد معاني التفويض احدها ما سمعت والثاني
تفويض الخلق والرزق اليهم قال ولعله يرجع الى الاول وروى مناه عن الصادق والرضا عليهما السلام والثالث تفويض تقسيم الارواح
ولعله مما ينطبق عليه والرابع تفويض الاحكام والافعال بان يثبت ما اراد حسنا ويرى ما اراد قبيحا فيجزي الله تعالى انباه وروى من استل احكام
الحدا الشدس وازداده الكسبية في البراهيات والواحدة في المغرب والدوافل اربعة وثلاثين ونحوه كل مسكبه محرم الحرم الاخير بال
قال وهذا عمل استكمال عند علمنا فانه ظاهر ما ينطبق على القوى وغير ذلك لكن الكلبية في قوله فانه لا حبان نكبة واردة فيه ومجابهة
نثبت من الوحي ان الوحي باه وعجزنا مل والناس تفويض الارادة بان يريد شئ المحنة ولا يريد شئ القبح كما اوردت في تفسير الفقيه
عاصي الله تعالى بما اراد الناس تفويض القول بما هو اصل له والخلق وان كان الحكم الاصل خلافه كما في صورة الثقب والسابع تفويض
امر الخلق بمعنى انه اوجب عليهم طاعة في كل ما اباهم وبني سواء علوا ووجه الصفة لا ولو كان محسب ظاهر نظرهم عدم التفويض بل السجدة
القول على وجه التسلية قال وبعد الاضافة بما ذكرناه وما ذكره سابقا عليه يظهر ان الفسخ مجبر ومهم الى التفويض انهم لا يجاوزون
استكمال ذلك نعم ولكن الذي يظهر في اطلاق التفويض ان المراد منها من قال بعد الوجهين الاولين خصوصا والغالب انهم يذكرون ذلك
في مقام الذم والخصاص الرجل باعتقاد مخصوص والاختصاص للاعتقاد باكثر المعاني المزبورة ببعض طوائف الشيعة ثم العاشر من جملة
اطلاقات التفويض والمفوضية تفويض افعال العباد اليهم بحيث لا يكون لله تعالى مدخل فيه في مقابل الخير الذي جلب الاستشهاد كماله
على الاول واصحابنا على امرنا وهو ما بين الامرين لما وصل اليهم عن الامنة عليهم السلام بطريق الثوار وروى منفاة انه جبر في ذنوب
بل امرين الامرين فانما كان بعض الاصحاب من الثروة وعجزهم على طريقة الغيرة في هذه المسئلة الكلامية بصورة مربية وروى في ذنوب
ومنهم المناووسة وهم القائلون بالامانة الى الصادق عليه السلام الواقفون عليه وقالوا انه حي ان يموت حق بخلافه يظهر امره وروى
العالم المهدي وفي اللول والخل روى ان علامات وستشق الارض عنه قبل يوم القيمة فجلا الان ريد لا جهاد في الدنيا
بها له ناووس وقبل الى قرية نتمى بدل ذلك في العلوية وذكر الكوفي في ترجمته عبد الله بن عباس جده بطول في ان القدرية هم الذين

[illegible]

في قولهم عبد الله بن شاذان بن حبيب بن موسى بن أبي طالب ويقال موسى بن أبي العباس بن عيسى بن قيس بن كنانة خازن المصورين
 بعد والده في الرشيد وأما إرادته غير ذلك منه هنا بعد أن الرجل كوفي ثقة من أصحابنا جليل له بطعن عليه في شيء كما ذكره النجاشي
 فقد تبرأ ثم استمر باني حمل إطلاق المولى على بعض ما ذكر من العالی الاصفلاخية او اللعونة القبيحة عن ذلك المعنى في مقام آخر بلفظ آخر صرح فيه
 وقالا هريرا بن جابر بن عمر الاسدي انه عن آل عتبة وفي ابراهيم بن ابي رافع انه عن رسول الله صلى الله عليه واله في احد بن ابي الحسن
 انه كان ناضلا للقيين وفي الصدوق انه كان نزيل الري وفي ابراهيم بن احمد بن محمد الحسبي الموسوي الرومي انه نزيل بلاد القباة بالري الى
 غير ذلك وذلك لإرادته النصيب والظهور في مقام دون آخر هذا وقد ظهر ما سمعت من صاحبنا وطائفة من أمته لا يعيد هذا يعني من نعم لو
 ضيف الى واحد من المعصومين عليه السلام افاده في الجملة وتعلل الباعث على ذكره فيهم لكن في ترجمة مصعب بن ابي شاذان في دم مولى مولينا
 الصادق عليه السلام الا ان في ترجمة مسلم مولا ه ورد ملاحضة نص على ذلك في الفوائد ومنه يظهر انه لو اضيف الى اعدائهم اذ في الجملة كما في
 الحسين بن واشدوا الحسين بن موسى بن العباس هذا واحدا لفظا الغلام فكثيرا ما يقع استعماله في الرجال فيقال فلان فلان من عيال فلان وقد
 يستعمل في حق بعض الاعاظم فقد يهون ان المراد به العبد وهو من حاط اللعنات العريضة والجمجمة والافام نفق فيما عندنا من كتب اللغة على هذا
 اللعنة له حتى في مثل العا مونس والظاهر ان المراد به التليد من جميع البنا الغلام للذكر اذ ما يبلغ الى ان قال ثم يستعمل في الميذبة فيقال غلامه
 فطلب هذا وفي منتهى المقال في ترجمة مكي بن محمد بن جبيب عجي الغلام بمعنى المندباى التليد في عبارة القوم اكر كثير انتم امرى بالجملة حملة
 من التراجيح فلاحظها وامل ومنها قولهم له اصل ولذا ذكرها في قولهم له كتاب وله مصنف وله نوادر مضاف الى باب من العلم كما لما ثبت للمثالب
 او تهدى بالاخلاق وعلى يوم وليلة وبجعل ما ذكر طرفاها كقولهم له اصل وكتاب في كذا وهكذا او الى شخص كان عيسى وعجزة وهو العا
 في استعمال الكتاب او موصوفه بوصف الحسن او الاعتبار وعجزة ذلك ولذا ذكره ولا موقوفنا على معاني معجزاتها مع النسبة بين بعضها مع
 ثم افادتها المدح او العدم فقول في الاول المعروف في السنة العا بل كتبهم ان الاصول اربعة جمع في عهد مولينا الصادق وفي عهد الصادق بن
 عليها السلام كن حكمة في فوائد التعليق عن ابن شهر اشوب ان في معمله نقل عن المعيد ركة ان الامامية صنفوا من عهد امير المؤمنين الى عا
 العسكري عليه السلام اربعة اقسام كتاب شتى الاصول ثم قال بعد الحكماء لا يخفى ان مصنفاتهم ان يد من الاصول فلا بد من وجه تسميها في الاصول
 دون البوابة فقول ان الاصل ما كان مجرد كلام المعصوم عليه السلام والكتاب ما فيه كلام مصنفه ايها ايد ذلك بما ذكره الشيخ في ذكره بان
 يحيى الواسطي له كتاب الفضائل وله اصل قال وفي الثاني لا يند نظر الا ان ما ذكره لا يخلو من ضرب وظهور ذلك انما يستفاد من ذلك انفسا
 مختلفان عند الفاعل واما وجه الاختلاف فلا يستفاد منه اصلا فكيف يات ما ذكره ويستفاد هذا ايضا ما في انه رست في ترجمة الحسين
 ابي العلاء له كتاب يحد في الاصول وان كان في التعليق الاستشهاد بذلك على اطلاق الكتاب على الاصل كما ستمه اذ عليه بما في ترجمة
 الحسن بن رباط وجمع اخر وفيه امل لان اطلاق الكتاب في امثال ذلك من النجاشي والاصل من الشيخ ولعل وجه اختلافه في الاصطلاح او
 في استحسان ما اختلفا فيه لا اطلاق احد اللفظين ومن ذلك ايضا ما في ترجمة هشام بن سالم في ذكر النجاشي ان له اسما بالاصول وكذا
 ما في ترجمة هشام بن الحكم ووجه سعد بن ابي خلف وفي محمد بن يزيد وعبد بن النسي الجلي الكوفي وخص بن سالم وخص بن النجاشي
 والحسين بن عذرو والحسن بن موسى بن سالم واثار بن محمد بن النعمان وجميل بن دراج الى غير ذلك مما يظهر ان المستعمل في كتاب واحد
 بل الذي يظهر بالاتباع اختصاص اطلاق الاصل في الغالب بالشيخ في ان غيره من فخر عنه اذا اطلقه فهو ما اخذه منه وان ذكر احده عن
 غيره مع احتمال وقوعه على اطلاق الشيخ في موضع اخر فانه قد يطلق الاصل على ما يطلق عليه الكتاب كما يظهر من ترجمة زيد الراد وزيد الراد
 واما اطلقت في الغالب اذ قد وقعت على اطلاق النجاشي في الحسن بن ابوب على حكاه في نقد الرجال انه قال له كتاب اصل وقد اعني الوجيزة و
 المبلغ له اصل وفي نقل اخر عن الوجيزة كذلك وعن الشيخ في له كتاب واخرى له كتاب النوادر وبالجملة فلهذا الذي يظهر اختصاص هذا الاصطلاح
 بالشيخ وهو في الغالب هو انما النجاشي في اطلاق الكتاب ومخالفته مع في اطلالة الاصل فطلق الشيخ في مقامه الكتاب اقل قليل و
 الذي يظهر اختلاف معنى الاصل مع الكتاب عند الشيخ بويده بعد ما سمعت ما ذكره في محمد بن زباد عن اهل بنوى انه كتب النضا بنفاد
 الاصول اكثرها له كتب كثيرة على عدد كتب الاصول ويختلفان في اطلاق الكتاب والنوادر ايضا كما في مضمون بن العباس والحسن بن راشد
 فقال النجاشي له كتاب نوادر والشيخ كتاب وفي الحسن بن طريف النجاشي له نوادر والشيخ له كتاب ثم انزله بعد حكاه الفرق المنورع
 فابده المذكور ونقل عليه اعراضا وردها فقال واعرض عن بان الكتاب اسم قال وهذا الاعراض من صحيفة العرض بيان الفرق بين
 الكتاب الذي هو ليس بامل وهذا في معا بله وبين الكتاب الذي هو اصل وبيان سبب فخر تسميتهم الاصل في الاربعة وقال واعرض
 ايضا بان كثير من الاصول فيه كلام مصنفه وكثير من الكتب ليس فيه كلام مسلم بن قيس قال وهذا الاعراض كما رواه ليس الا مجرد
 مع انه لا يخفى بعده على المطالع باحوال الاصول المعروف فمنهم من لا يدعي كمال المصنف منها فليس بعيدا ويمكن ان لا يضر الفاعل

ايضا وكون كتاب سليم بن قيس ليس من الاصول من ابن اذ بملاحظة كثير من الزايم يظهر ان الاصول ما كان منه مجيبا مستقصا عند القدماء
 ثم قال ويظهر من كلام الشيخ في احدى بن محمد بن توح ان الاصول رقت برتبة خاصا ومثل في وجه الفرق ان الكتاب ما كان مبويا
 ومفصلا والاصل مجمع اخبار والآثار ورد بان كثير من الاصول مبوية قال اقول ويعتبر في نظري ان الاصل هو الكتاب الذي جمع فيه مصنف
 الاحاديث التي رواها عن المعصوم عليه السلام وعن الراوي والكتاب المصنف لو كان فيها حديث معتد لكان مأخوذا من الاصل غالبا وانما
 يتدنا بالغالبا لا ندر بما كان بعض الروايات وفيلها يصل معتنا ولا يؤخذ من اصل ويوجد مثل هذا في بصير اصلا فند برقت فهذه
 في الظاهر اقول ثلثة في المراد بالاصل والفرق بينه وبين الكتاب والذي يظهر ان مرجعها الى امر واحد خصوصا في تفسير الاصل ومنشاء
 ظهور الاختلاف في ظهور العبارة وقد ندم وفاء بها باضغام بعض ما عند صاحبها من فرائد الثقات خفيت على غيره ومن هنا وجب على المعبر
 فرض نفسه مستفيدا من العبارة نفسها مع قطع النظر عما عده ما يغادر العبارة ولا يصاحبها والمحصل ان الاصل مجمع اخبار وآثار بحيث لا حل
 الضبط والتحقق عن الصانع لثبوتها ونحوه ليرجع الجامع وغيره في مقام الحاجة اليه وحيث ان الغرض منه ذلك لم ينقل فيه في الغالب ما
 كتب في اصل الكتاب اذ لم ينقل فيه من كلام الجامع او غيره الا قليل مما يتعلق باصل المقصود وهذا بخلاف الكتاب الذي الغرض
 عند ادور منها تحقيق الحال في مسئلة ومنها سهولة الامر على الرجوع اليه في مقام العمل فباخذ منه ما يحتاج اليه ولا ينقل فيه من كتاب او اصل
 اخر مما يتعلق بذلك ويتوب ويفصل ويذكر فيه من كلام الجامع ما يتعلق ببرد اثبات وتعيين وتخصيص توضيح وبيان وعجز ذلك ما
 يتعلق بالغرض المزبور ونظر الامر الفنين عندنا موجود ايضا فمره كتب في اوراق او مجموع ما ندمه من مجموع كلام فاضل وغيره ونسبته
 من فحواه او اشاراته او ثلث اليه بافكارنا وسيرنا في المطالب سواء كان ذلك مطلبا مستقلا او ليل على مطلب او اراد ان يقتض على
 او نكته وديقعة او سرا وعلة لمقصود الى غير ذلك فستخرج الى جمعة في مقام ليكون محفوظا الى وقت الحاجة وربما ينقل فيه من كتاب وقفت عليه
 مع ندم صعوبة وصولنا اليه بعد ذلك واخرى كتب تصنيفا لتحقيق مطالب مقاصد بالاسئلة الكمال وعجزه او جمع مهمات المطالب
 الرجوع اليه اليه كما في الرسائل العملية ونحوها او نالها مجمع ما شئت من اخبار وادعاء وحكايات لغرض سهولة الرجوع اليه
 كفايته بمقصود كان من المستنبطين او الوعظ او الرهاد او نحو ذلك فالقسم الاول كالاصل والثاني كغيره من الكتب وما هو يد ما ذكرنا
 بعد ما سمعت من تصريح الجماعة انه لم ينفذ في الزايم على ان يقال لفلان اصلان واصول ومع الوصف بالكره وكذا انه لا اصلا في كذا
 وهذا كله بخلاف الكتاب والمصنف لكان الدواعي لتكررها وجعل كل قسم في مطلب او باب من العلم بخلاف الاصل فكما وصل اليه من الاجزاء
 وعنده انه ليس في مكتوب محفوظ وانما فيها لا تصل الا بادي اليه فيكون في مجموع واحدة ولعدم الحاجة مائة مقصدا لا يقال له انه في كذا
 وهذا بخلاف النوادر فانه وان شارك الاصل فيما ذكرناه الا ان الجمية فيه قليل من الاحاديث الغير المشتهرة في كتاب فمره هي من نسخ واحد
 فيقال انه نوادر الصلوة او الركوة مثلا واخرى من اصناف مختلفة فمقتصر على انه نوادر او كتاب نوادر فمن روضه المصنف النوادر هي اجزاء
 منفردة لا يجمعها باب ولا يمكن لكل منها ذكر باب فصح وشي بالنوادر هي التي والى الاحاديث المنفردة التي لا يكاد يجمعها مع واحد حتى
 تدخل تحت عنوان قلت في العلم فمحتاج اليه للتميز عن الاصل ولعل في الاول اشارته اليه في اجزاء كلامه ولقد نص عليها في فوائد التطبيق
 قال واما النوادر فالظاهر انما البصير فيه احاديث لا تنضبط في باب فلهذا بان يكون واحدا او مستردا لكن يكون قليلا جدا ومن هذا
 قولهم في الكتب المنداة نوادر الصلوة ونوادر الركوة وامثال ذلك قال وربما يطلق النادر على الشاذ ومن هذا قول المعبدية في
 رسالة في الرد على الصدوق في ان شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهود من النقص ان النوادر هي التي لا عمل عليها مشير الى روايته
 حديثه والشيخ في في التهذيب قال لا يصلح العمل بحديث حديثه لان ثمنها لا يوجد في شيء من الاصول المصنف بل هو موجود في
 الشواذ من الاخبار والمراد من الشاذ عند اهل الدابة ما رواه الراوي الثقة فالحال ما رواه الاكثر وهو مقابل المشهور طلت هو المتشقا
 من رواية الاخذ بالسمعة دون الشاذ النادر وحيث عرف المفردات عرف السبب بينها فالكلام اعم من الجميع مطلقا بحسب المعبر بل الغرض
 الاعرف من اصطلاح الاصل في نحو ما ذكره الكتاب في مقابلته كاعرف فسيان ان كقولنا بن الاصل مع النوادر بل الجميع حتى الضيف
 والثالث في الفرق المتأخر وان كانا ما يطلق بعضها على بعض ما للمناسبة وبعاء على خلاف الاصطلاح الجهد فلا حظ الموارد وتبدل
 ونقول في الثاني ان الحكمي عن البلغة استفادة الحسن من قولهم اصل وفي التعليقة في ترجمة علي بن ابي حمزة البطائني بعد نقل تصنيفه
 عن المشهور بل يكون موثقا لقول الشيخ في العدة عمل الطائفة بجاهده ولقوله في الرجال له اصل ولقوله ابن الغضائري في ابيه الحسن
 ابوه او ثوب منه وذكر في فوائد ان الظاهر ان كون الرجل صاحب اصل يعني حسنا لا الحسن الاصطلاحي وكذا كونه كثير المصنف
 وكذا يجب ان لا ينفذ وامثال ذلك بل كونه في كتاب ايضا مشير الى حسن ما وتعل ذلك مرادهم ما ذكرنا وقلت يميل ان يريد من هذا المقادير
 الحسن الحسن اذ استغاد فمره ما ذكره فلهذا ما هو مبني وعن المعبدية انه قال في مدح عجا

في رسالته في الرد على أصحاب الأصول المدفونة ويحتمل ان يريد به ان هذا المذهب امر مراد من ذكر هذه الالفاظ في الرجال على كل حال يظهر عن فاعله صفة انه من جملة وخالفه بعد ملاحظة ما سمعته مع تعليله بان كثيرا من مصنعي اصحابنا واصحاب الأصول يتفاوت المذاهب الفاسدة وبعضهم عنزل العقل بما يخص برؤاياه فلهذا من ارادته الحسن المصطلح وعليه كانت الاصول من اثبات الافادة قلته احدها فادارة التوثيق وهو وظائف القول المحكي في ترجمة البطائى مع احتمال ارادته التوثيق من مجموع ما ذكره وليس بعيدا والثاني الحسن المطلق والثالث الحسن المصطلح والمقتضى من المبالغة في الافادة واسا في فوائدها لا يكاد يقع حسن من قولهم له كتاب واصل اصلا وفي الرد على القول المحكي في ترجمة البطائى لا يخفى ان لاصل لا يقيد مدحا اصلا فالمراد بان كون الترجمة اصل لا يخرج عن الجاهل مطلقا قل من هذا يظهر ان النفي مذهب الاكثر ولعله الاظهر ان اردت بالحسن ما هو اعل من مطلق المدح والامان ان اردت مطلق المدح فالظاهر نعم لوضوح انه ليس مما يقيد الذم كوضوح ان الاكثر منه ومن اثبات كتاب او كتب واصل ونحوه لشخص في مقام المدح والفتح ليس عبثا فالظاهر ان ارادتهم منه الاشارة الى مدح فيه بل هو اولى من التوثيق حيث تقامنه بفتح مدح متفاوت المراتب متفاوت الفرائض والتجبر ان مثل ان يقال له كتاب واصل جيد او دواء جماعة او فلان وهو لا يروى الضعاف وكما تشهد به بانه صحيح كما ذكر النجاشي في الحسن على بن النعمان له كتاب نوادر صحيح كثير التوايد وفي الحسن بن راشد له كتاب نوادر حسن كثير العلم وذكر الشيخ ان حفص بن غياث عاين المذهب له كتاب معتد فمن منهج المبالغة وبما يجعل مقام التوثيق من اصحابنا وذكر ايضا ان طلحة بن زيد عاين المذهب الا ان كتابه معتد وفي التعليل حكم خالي بكونه كالموثق ولعله لقول الشيخ كما به معتد ومن ذلك اذا قالوا ان كتابه في امور مثل على حسن حاله كفضائل الائمة واحدهم عليهم السلام او الاعمال المستحسنة والزوايا او الردء النقص على الخالفين والمبطلين من فروع الشيعة ونحو ذلك ومنها قولهم ضربا لاسر ومصطلح بالرواية وسليم الجنبه واليد بالاولا ما انه ضربا العهد الى التشيع او يغرب امر يقول روايته او ترب المذهب اليها او غير ذلك ولا يخفى ان شيئا مما ذكره يوجب مدحا معتبرا وان اخذه اهل الدراية من مدحا فاعلم ان ارادوا مطلقا وبالثاني انه قوى او عال عليها او مال منها والمدح المستقاة اقوى من غيره ما ذكره وبالثالث انه سليم الاحاديث او سليم الظرفين ولا يخفى انه اقوى من غيره لكن حيث لم يثبت احد النفا سيرا فلا يمكن اليشاع على حسن حال الرجل نعم استفادة مطلق المدح من ذلك معلوم الفضل الرابع في ان الحجج والتعديل والناسب للمقام البصر بالفتح والمدح هل يتلوا مع اختلاف اولاد من ذكر السبب فيها او في احدها مطلقا او في مقام دون مقام وفي ان مع تفاضلها هل يقدم المقدم او الموحى مطلقا او على يقين او بثبوت وعمام البحث في المقامين موجب للتاثير في ارجح عن وضع هذا المختصر حصول الاستغناء عنه بما كتب فيها في الفتن والاصول ولا يسبطن الكلام فيها في الجزء الثاني من اجزاء كتاب القضاء بما لا ينبغي المرقب عليه حيث استوفينا حق الاستيفاء والزيادة فلهذا لم يزل يقول عليه ومع ذلك فليست مضمومة لا يوجب في كتب الفقه حيث ان عمدة البحث فيه يخص البينة ولذا عبر الاكثر فيه بغير البينات ويقول بنبه الحجج والتعديل مع اختلاف تجايز الرجال والاصول ومن هنا عبر الاكثر فيها بما يعبر بالبينة وغيرها فذكر منها اليوم موصوع بحجته ومع ذلك لم اقف على من تفضل لعدم شمول الحجج والتعديل لمطلق الفتح والمدح وحجتهم فيها ومعتنى بخصوصية المشار اليها ان يقال لا يقتضي الترجيح هنا على نحو الاحدية والاكثرية وغيرهما ما ورد في تفاضل البينات في المرافعات ولا على ما يحتمل في الحجج والتعديل بل المداد هنا على مطلق النظر لما روي في فقه المقدم من ان اخبار اهل الرجال والرجوع اليهم من باب الطنون الاجتهاد في موضوع السداد باب العلم والاعمال في ذلك ويختلف الفتن قوة وضعفا باختلاف الموارد الجبرية في احوال اسبابها وحيث ان الجبريات لا تنضب ايضا بل فرك البحث فيها على التفصيل والافضلاد على ما هو الضابط الثابت بالدليل من الرجوع الى الملة النظر اولى وما علة المعروف من تقديم كلام النجاشي في ذلك على كلام الشيخ في لا ضبطية الاول فالظاهر ان ارادتهم التولية ومع قطع النظر عن المرجحات الحارجه بل الاشارة الى انه من باب المثالية لا الضابطية الكلية الخاتمة في بيان عظام الحديث والاشارة الى جملة من شايخ هذا الفن في احوالهم وفيه مباحث البحث الاول في تفسيره باعتبار ما يرجع الى ذات الرواة وادواتهم من حيث مدخلية ذلك في اعتبار الحديث وعنده وهذا البحث بالرجال والاصول استنبطت من مفضل في المقدمة بخلاف عمدة الدراية الباعث عن احوال الحديث الظاهرة فيها مرسومة بملاحظة نفسه وان عمنها ما يبرهن على اننا وكذا البحث الثاني اذ في كيفية التعليل مدخل في اعتبار الحديث وعنده وفوقه وضعفه فراجع مطلقا ولا في هذا المداد في رد الترجيح نعم البحث الثالث استنبط بالدراسة وان كان لبعض اناسه مدخل في هذا المداد في الباعث على تقديره من كثر من الامور في سنة المباحث في مثل العدم والعدم في مفعول فانه المناخي في اعتبار الاعيان والاسام اعني الموت والحيوة في سنن التوثيق واستنبط هذه اصول الاسام عند من تدرجوا في التوثيق بقسمين كل راى عليه وخبره وقد برز ادعي الادب بانه كاذب على قيد مثلا الحسن بن صحيح او كالموثق والعري كالحسن بن محمد ذلك ونحوه من المقدم ايضا فقتله الى ساء عنها الصحيح

الصحيح ولذا يقولون لفلان كتاب صحيح وقوله اجبت المسألة على نفسي ما يصح من فلان وقوله الصدوق كل ما صححه صحيح
 ومنها العوليد وقد مر ان الطائفة جعلت لها رواة اهلان وسكنوا الى مرابا فلان ولعلنا كتابا يصح به ومنها الشاذ والمأدرو ومنها
 الضعيف وفي غيرهم فلان ضعيف او ضابط او غير غيره ونحو ذلك ومن هنا يظهر ان دفع ما اورده كثير من الاخبار
 القاصرين على تقسيم المتأخرين بانه اجنباء منهم وبدعوا والاول طريفة العامة والثاني في الضلالة وقد مر بحواشي في المقدمة ويريد عليه
 هنا ان اصل الاصطلاح كان موجودا عند القدماء والصادر من المتأخرين تغييره الى ما هو اصبط وانفع فان كان مجرد التغيير بدعوا
 فالاجنباء يكون ايضا من اهلها لغيرهم كيفية البحث والاستدلال والضعيف والثاليف وغير ذلك مع ان اصله عند القدماء ايضا
 بدعوا مضافا الى منع كلمة الكبرى لما ورد في تقسيم البدعوا وخصا من بعض اصحابها بالضلالة والخطوبيل الكلام معهم محل اخر اما الكلام
 هنا في معرفة الاصنام المربوذة فقول اما الصحيح فالمراد به عند المتأخرين ما كان جميع سلسلة سنده اما مابين مدوحين بالوثوق مع اتصال
 السند الى المصنوع عليه كرم مع الشدة في مرتبة او اقل كفي انضاف واحدهم بما ذكره وعن جمهور العامة اعتبار ان لا يكون شاذا
 ولا معللا فيه وفيه ان اعتبارا ذلك انما هو في اعتباره دون التسمية والاختراذ ان كان في السند وان في التسمية المراد به الادسالي
 فيها طاهر الاتصال لان اعتبار عدمه مستقفا ما ذكره فرض انضاف جميع السند بما ذكره فاسقاط ان كان منصفنا بذلك فلا شك
 والام يصدق انضاف الجميع بدواما اذا كان في المتن فبالحا اصطلاحا وهو ما اشتمل على علم الحكم غير مضر فطعا وبالآخر وهو ما كان
 في منه عيبا فادح فاما يصدق في الاعتبار لا في التسمية ثم ان هذا التسمية ينقسم عند جماعة الى اقسام ثلاثة اعلى واوسط وادنى فالاعلى
 ما كان انضاف الجميع بما ذكره بالعلم او بشهادة عدلين او في البعض بالاول وبالآخر بالثاني والادنى ما كان انضاف الجميع بما ذكره
 بقول عدل يفيد الظن المعتمد او كان انضاف البعض بما ذكره في الطرف المذكورة في الاعلى والادنى ما كان انضاف الجميع وبعضهم مع كون
 البابين من احد القسمين الاولين بالوصف المختار الصحيح فالنظر في الاجتهادى وهل يجري هنا ما يجوز في البواقي من زيادة الاقسام بتشبيهه
 الادنى من نوع بنوع اعلى منه فيشبه الادنى هنا باعلى منه مع اتحاد النوع بل في النواقي ايضا فبالا الصحيح الاوسط كالصحيح الاعلى والادنى
 كالصحيح الاوسط او الاعلى والموثق الاوسط كالموثق الاعلى وهكذا بل بتشبيه الاعلى في نوع بالادنى في نوع بل الاعلى من نوع بنوع ادنى
 اشار الى كونه من ادنى مراتبه فقال الصحيح الاعلى كالصحيح الاوسط والادنى او الصحيح كالموثق او كالحسن وهكذا ام لا افق على بعض
 عليه ولا على من استعمله ولا ريب في امكانه فلا يابس بكونه فعل وغيره فكثير الاقسام الى ما ترى ولا يخفى اختلاف القوة والضعف في
 المراتب المربوذة وغيرها مثالا في الصحيح الادنى باختلاف الظنون الاجتهادى بقوة وضعفا خصوصا حيث اخضع الوثوق بالظن المربوذة
 من سلسلة السند وكان من اقوى الظنون فبما يقوى هذا الادنى على الاوسط حيث كان ثبوت غير الوثوق بالظن المربوذة بما في الصحيح
 الاعلى الى غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل خصوصا اذا انضم الى ذلك بعض الفرائد الخارجة الموجبة للقوة والضعف وهذا عند
 المتأخرين وكذا في مراتب الاطمينان تجري في القوي على مخالفة جميع بل الاكثرين ولا يجري في غيره وبالحاجة هذا باب واسع لا ينبغي
 للضعف المستفيض بل الفارغ ان يغفل عنه واما الموثوق فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسلة سنده مدوحين بالوثوق الام شامل
 للمفيد بالجوارح مع كون الجميع او البعض من غير الاما من غير اشتراط الاتصال السابق فانه معتبر في الجميع عند الضعيف وله ايضا اقسام
 ثلاثة اعلى واوسط وادنى واصنام اخر باعتبار التثنية تعرفه كثرة المراتب اختلافها قوة وضعفا عينا فبما مره زائد يسمى
 بالقوي ايضا واما الحسن فالمراد به عندهم ما كان جميع سلسلة سنده اما مابين مدوحين بتمام يبلغ حد الوثوق مطلقا فان بلغ حد
 ففي البعض فبما مره وله ايضا اقسام ومراتب تعرف بملاحظة ما مر ثم انك قد عرفت من التعيين في هذين القسمين ان كلاهما على اعتبار
 احدهما في الاول كون الجميع من غير الاما منه والثاني في كون البعض خاصه منهم والاول من الاخر عدم بلوغ مدح واحد من السلسلة
 الى حد الوثوق والثاني من اختصاص ذلك ببعضهم واما القوي فالمراد به عندهم بمعناه الاعم ما يدخل فيه جميع ما خرج عن اقسام الثلاثة
 المربوذة ويدخل في الضعيف وله ايضا اقسام بالاعتبارين وكذا المراتب المختلفة ويعرف الجميع بملاحظة ما مره ولزيادة
 على ذلك اقسام منها ما كان جميع سلسلة سنده اما مابين مدوحين في اقسامهم على مدح ولا ذم هكذا اهل وينبغي تفهيمه بعدم استفادة
 احدا الا من يبين من امور اخر كالظنون الاجتهادى وبه والاك ان مرة من اقسام الصحيح واخرى من الحسن وثالثة من الضعيف ولا يحسن
 جعله في مقابل الجميع وكان مراد الجميع ومنها ما انصف بعض رجال سنده بما في الموثوق مع كونه من غير الاما منه ومن عده بما في
 الحسن وهذا الذي اختلف في الحامه باحداهم ومنشأ الاختلاف الاختلاف في كون الموثوق اقوى من الحسن او بالعكس فكل لطيفة
 بالاضافة لكونها لا بد منها والنتيجة تتبع لاختلاف مقدمتها وحيث ان عملة اسباب الاعتبار تدور مدار الظن بالصدور والموثوق من
 هذه الجهة اقوى دلالة بالحسن وان كان من اعلى مراتبه ومنها ما كان جميع سنده من غير الاما الى لكن مدح الجميع بتمام يبلغ حد
 الوثوق

التوثيق ومنها ما يركب سند من احدى موثق وغير احدى مودج ومنها ما يركب منها ما يركب مع مدح الجمع بما دون الوثائق ومنها ما يركب من
 غير الامامى لكن مع وثائق بعض مدح اخرين فهذا احد عشر تسما وهذا عشرة اخرى يركبها اول اقسام التوثيق مع بعضها ومع الحسنه لسانه عليه
 فان يكون بعض السند من احدى مدين السكون عن احوالهم وبعضه من سائر الاقسام واذ لو خط مع ذلك انقسام كل منها الى الثلثة الجاد في كل
 وان لم يذكره وهي كون كل اعل ووسط وادنى بل ان اقسام التوثيق من حيث لو خط مع ذلك لانقسام الى اعتبارا تشبه بعض
 بعض في جهة القوة بل الضعف وان لم يذكرها الا بعضه واذن الى ما يتوسط من تسركم ان مع ملاحظة اختلاف المراتب قوة وضعفا بما
 اشترى اليه ينفع الى ما يقرب الى الغدير كما لا يخفى واما الضعيف فالمراد به ما يدخل في احد الاقسام السابعة يخرج جميع سلسلة منده بالجوارح
 او بالاعتقاد مع عدم مدحه بالجوارح او بما منها اوجح البعض باحدا او بما اوجح البعض باحدا لا يبرن ورجح البعض الاخر بالامر الاخر الى ما
 لم يصح جرح بعض بالامر الاخر وبعض اخر بما عدا وهكذا سوله كان الجرح من جهة التسبب من عليه او الاجتهاد او من جهة اصابه لعدم اسباب المدح
 والاعتبار سواء جعلنا الاصل هو القسوة والجرح او قلنا لا اصل في البين ولا فرق في صور اختصاص الجرح بالبعض من كون الباقي او ببعض
 الباقي من اقسام التوثيق او الحسن او الموثق بل الصحيح بل اعلاه لما من بنجبة التوثيق لخص مقلدتها ومن اقسام الضعيف ما اشغى
 فيه شرط الاصل الى المصير في جميع ما مر كما اشترى البوفلك بعروس مطلقا سقوط بعض الرجال من السند الشامل القطع والرفع والارسال
 ودما يدخل بعض اقسام التوثيق بل جميعها في الضعف كما اذا سب على اختصاص الجرح والاعتبار بالصحيح والموثق خاصة او بالصحيح ومخصوص الحسن
 ومن هنا يظهر ان اقسامها ايضا كثيرة كما تنكر ايها باختلاف مراتب الضعف حسب امر وتغيره مقام الثغرة من حيث كان موثق او جرح كما في
 موارد الفساح وينبغي ان يدخل ايضا في اقسام الضعيف ما اشغى في جميع السند او بعضه شرط الضبط بغير السهو والنسب اعليه بل بنبذ
 الامر من لان شرط الضبط معبر في جميع الاقسام الشا ومضارهم على ذكره في الصحيح لا يوجب الاختصاص كما ان اقسامهم على ذكر شرط الانصاف
 لم يوجب وجعلنا في عموم بعض ادلة ثبوتهم كما مر يندفع توهم الاختصاص بالصحيح بل اختصاص بعض ادلة بما يبعد التوثيق وعضوفا الى ان مع هذا اعم
 للموثق ايضا وبالجملة فالوجه عموم اعتبارها فاعلم من الضعيف يعني شيء وهو ان عامر من القاسم في الاقسام الثلاثة المتقدم بل الرابع انما هو
 مع اطلاق الفاظ المبرورة كقولهم في الصحيح في الموثق وهكذا وكذا اذا كان مع التقييد بكلمة المجازة المتعلقة بالمعصوم عليه السلام كقولهم
 في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ونحو ذلك ومع الاضافة الى الراوى المتأخر عنه عليه السلام كقولهم في صحيح زرارة مثلا وما اذا كانت كلمة
 المجازة متعلقة ببعض السند او كانت الاضافة الى غير اخصر السند كقولهم في الصحيح عن صفوان او في صحيحه فالمراد المستفاد من اقسام السند الى
 الرجل المذكور بالوصف المرتب فيه فخرج الغالب وهو الرجل المذكور كما في المثال الاول واخرى بدخوله ايضا في الصنف للضعف كما في
 المثال الثاني فان كان الوصف المرتب واخص مراتب اوصاف السند في الاعتبار كما في التوثيق كان بغير السند من اقسام الضعيف وان كان ما
 هو فوق الاخص امكن كون البقية ما هو اخص منه ومن الضعيف ومن هنا يتكرر الاحتمال ان كان الوصف المرتب من اعلى المراتب في الاعتبار
 كالصحيح والاعلى من اقسامه وحيث يقوم في جميع احتمالات الضعيف ما لم تكن مرتبة على بغيره نحو الجمع بالضعيف للمرتبة من بنجبة التوثيق
 للمقدمات ووبما نفع العقل عن ذلك فمن كلامهم في صحيح السند او توثيقه بمجوا مسمت وعشا واعد الاطلاع على ما ذكرنا من اصطلاح
 او قلنا انما جعل ذلك نصب عينك ولا تغفل ولا تؤهم ان من اقسام الضعيف جملة من اقسام ما طابق عليه الصحيح كما ذكر في كلام العلامة حيث
 ان روايته كلا او بعضا غير موثقة في كتب الرجال وذلك لما اشترى اليه في اقسام الصحيح من ان منها ما يكون التوثيق بجمع سنده او بعضه بطريق
 الطنون الاجتهادية وامثال هذا الاطلاق فاعلم ان ذلك ان امكن والامتنع على العقل والاستنباه وهو على فرض تحقيقه اقل قبل ثم ان
 الظاهر المصريح به في كل ما جمع ان الباعث للمناظرين على انقسام المرتبة والاصطلاح المذكور ضبط طريق اعتبار الراوى وعدمه من جهة رجال
 السند مع قطع النظر عن الفرائض كما رجعنا ضبط حيث اندرست الامارات بطاوع العبد وسقطت كثر فرائض الاجتهاد لا حصرا اعتبار
 الراوى وعدمه فيما ذكره على الاطلاق ومن هنا نرى ما كثيرا ما يطرأ على الموثق بل الصحيح ويهلون بالتوثيق بل بالضعيف فقد يكون ذلك لفراغ
 حارج منها الاجتهاد بالشهرة وراوى او عملا وقد يكون مخصوصا بما جازى عن بعض رجال السند كالاتحاد على نصيبه ما يصح عنه او على العمل بما
 يرويه على احد الاحتمالين منه او توثيقه لا يروى ولا يرسل الا عن ثقة ونحو ذلك فالسنة عندنا والمعول بعموم من وجهه وقد يسمي المعول
 من غير الصحيح والموثق بل الحسن بما صنفناه وقد يسمي بالقبول وغيره مقبولة غير من خطه عند اكثر وان كان هو عندنا في الشبهين فمن
 الثقات وليس ببعيد وهذا امر لا يخص بنوعه بل ما نرى من المتقدمين ايضا اصطلاحا للصحيح على ما صرح به جماعة منهم الفاضل البهبهاني في
 في فوائد التحليف فيها وثقوا يكون من المعصوم عليه السلام من ان يكون متشا وتوثيقهم كونه الراوى من الثقات او اما راننا وكونوا
 بقطعون او يظنون بصدده عن غيرهم ومنه يظهر ان اشترطنا في القدره ايضا لما قدمناه في والمعول به عندهم لا يخص بذلك بل السنة
 باسنادهم ايضا معوم من وجهه على اقل ما من المواضع حيث قال ان بين صحيحهم والمعول به عندهم فلهذا عموم من وجه لان ما نشاء يكون من المعصوم

المعصوم عليه السلام الوافي للنفية صحيح غير معول به عندهم قال وبإلى النسخ ذلك في آخر فروع الكافي وعادوا العام من غير موثوقين عليه السلام
مثلا لعله غير صحيح عندهم ويكون معول به كذا نقل عن الشيخ انه قال في عدة ما مضى من هذا رواه الخالفين في المذهب عن الأئمة عليهم السلام
ان عارضها رواه الموثوقين بوجوب طريقتها وان وافقها وجب العمل بها وان لم يكن ما يوافقها ولا مخالفتها ولا يعرف لها قول فيها وجب ايضا
العمل بها كما روى عن الصادق عليه السلام اذا نزلت بك حادثة لا تجدون حكمها فيما روي عننا فانظروا الي ما روي عنه عن علي عليه السلام فاعلموا به ولاجل
ما اطلناه علمنا الظاهر بما رواه حفص بن غياث وغيث بن كلوب ونوح بن دجاج والسكوني من العامة عن ائمتنا عليهم السلام ولم يذكره ولم يكن
عندهم خلافا انتهى فامل وما ذكر غير هذا من كل القدماء انتهى واما النسب بين صحيح القدماء وصحيح المتأخرين فهو مطلق باجماع الاول
كذلك كذا في القوائد قلت لا يبعد ان يكون بينهما عموم ومجرد وقاؤه الرواية لا تلازم الوثوق بالصدور عن المعصوم عليه السلام وان كان كذلك
في الغالب فغير موثوق بصدوره عنه عليه السلام مع صحة سند صحيح عندهم واما المعول به عند المتأخرين فالظاهر انه لا مغايرة بحسب المقصود
وان تغاير اسباب جواز العامة عندهم وكان مؤيدا الى التغاير في المصداق بل المقصود كما لا يخفى واما النسب بين الصحيحين بالاصطلاحين
العموم المطلق لان كثيرا من صناعاتنا من معول به عند القدماء وهم يحضون الضيق على ما بيننا وبينهم بما يغاير الصحيح والمعول به عندهم
يحمل العموم من وجه بناء على طريقتهم لبعض القحاح عند المتأخرين بضعف الامس للمأخوذ عندهم ونحو ذلك وحيث انكره ثمة معذبا بها في
اختلاف الاصطلاحين وعضد كعبته فالأخصار على هذا المقدار خصوصا في هذا المختار وفي انما المهم معرفة اصطلاح المتأخرين وامتسا
ما عندهم وقد بينا بما يناسب هذا المختصر وبادءه **المبحث الثاني** في اقسام الحديث باعتبار انحاء تحمله وله بهذا الاعتبار اقسام بعكسها
عندى بل جميعها المخل عن المعصوم عليه السلام وغيره وعند الأكثر اختصاصا اكثرها بالاجتزاء ذكرها اولا في غير ونشر بعده الى جريا بلفظه
الاخذ عنه عليه السلام ايضا فنقول منها السماع عن المروي عنه وهو اعلاها وله وجوه احدها ان يقرئها الشيخ من كتاب صحيح على خصوص
الرواية عنه بان يكون هو الخطيب الملقى اليه الكلام وثانيها قرأته من مع كون الرواية احدى الخطابين وثالثها كان مع كون الخطيب لغيره
فيكون هو مستمعا او سامعا صرفا والرابع والخاص السادس ما ذكره كون قرأته من حفظه واعلى هذه الوجوه اولا ثم ثانيا مع احتمال
تزيين الاعتبار على ترتيبها المذكور وجه فله احتمال الخطاء في الاول بالنسبة الى غيره لما كان من الحافظة بالذهول والسيان بالقرائة
الحفظ بخلافه في القرائة من الكتاب وعرضه من البصر المختص بالقرائة من الكتاب وان كان محكما الا انه ابعد من نحو النسبان المختص بالقرائة
من الحفظ وكذا فله اعتناء السامع بل المستمع الخارج عن الخطاب بل الداخل فيه من اخص به وعلى كل حال مضادة السامع بل المستمع سمعت
فلانها يقول او روى او حدث او اخبر ونحو ذلك او سمعته يروي او يحدث ونحوه ولا يقول السامع الغير الخطيب حدثني ولا حدثنا ونحو ذلك
والوجه واضح ويجوز الجمع بينهما وان كان بعضه اولى من بعض لبيان المرتبة ففي الاول يقول اثنان او على من كتابه او من كتاب كذا او فلان
او لغيري او حدثني منه وعلل الشهيد الثاني في ردائه كون مطلق السماع اعلى مما يجيء بان الشيخ اعرف بوجوه ضبط الحديث وفادته ولا
خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وصغيره الواسعة والاخذ منه كما اخذ منه وكان النبي صلى الله عليه وآله واخذ الناس اولا واسمهم ما جاء به
والقرئ على ما جرى بغيره اولى ولا من السامع اربط جاسا واوحى قلبا وشغل القلب ونورع الفكر الى الفارى اسرع قلت وهذا كله لا يان
به الا انه سئل في ذلك ايضا الى روايته عليه فامل ومنها القرائة على الشيخ في الدابة فيسمى عند القدماء الحديث العرفي قلت هذا اذا كان
واما مع التقييد بالقرائة فيسمى عرض القرائة والمناولة وكل بل الظاهر جواز ذلك في الجميع وله ايضا وجوه احدها قرائة الراوي عليه
من كتاب في يده وبهذا الشيخ ايضا مثله مع الصغر ثم يعرف بالموافقة ويكون روايته ولا يخفاء في انه اعلاها من كلا وبعضا وبقا وبها عداه
من الوجوه ايضا كقرائة الراوي من حفظه حيث تحمله وحفظه بما دون ذلك من المراتب بل بما لا اعتبار به اصلا كحفظه من لسان كذا في صناعات
فاذا الاعتبار او كما له وتامة فبعضه على المروي عنه الثقة او غيره ليعرف به وكذا قرائة غيره مع سماعة وسماع الشيخ كانت القرائة من كتاب
او الحفظ او مع معاملة الشيخ بما في حفظه من غير كتاب بيده او مع ظهور الاعتراف منه لا صريحه وفي القوائد والظاهر ان يكون السكون مع
توجه اليه وعدم مانع عن المنع والرد من عفته او كراهه او خوفه وانضمام القرأتين بالرضا كما هنا انتهى ووجه التفاوت بزيادة طريق العفة
والسياسة في بعض دون آخر وانضمام المتعد منه وغير ذلك ظاهرا بالتمام والجارح قرأت عليه وعرضت عليه وقراءه او عرض عليه فاقرب
اواظمه وامثال ذلك مما لا يخفاء في فادته المدعى من غير لزوم كذب وتدليس او السك بطاهر ضعا او غيره واداه خلافا والظاهر
ان مثله لو عبر بما هو مجاز في المعنى الواقع من القرائة او ظاهرها في غيره او غير ذلك عليه في مضيق قرينة عليه كقوله اخبرنا او حدثنا قراءة مني
او من فلان عليه مع سماعة واعترافه بل عن جماعة كفاية اطلاق الاجار والتحديث مع عدم التقييد بالقرائة عليه ولعل وجهه ان اعلام الشيخ
على التجرى الحديث بالحق المزمع يرد حل في مطلق اخباره وتحديته خصوصا في الاصطلاح اذ لا ريب في صدق الحديث مثلا على الشيخ المروي عنه
قلت هو وانما كل الا ان الاطلاق ظاهر في غيره بحيث لا يصح الى غيره الاقرينة ودداه فهو لم يكن هذا الحق في غير المقامات والمجارات

اهل العلم ولذا لو قيل ليريد اهل علم فلان ونحوه او انك اخبرته بموت فلان كنه في خصوص
 المقام كك ودرما يشهد له بما حكى عن السيد المرتضى بالمتع عنه مفيدا ايضا مما يحكي بانه مناضرة فلان لان معنى الاخبار والحدث هو السماع منه
 وقوله قرأته عليه بكنه وان كان هو كما ترى لان جميع المجازات وكثير من المشركات المعنوية بل اللفظية كان حيث ان معانيها مع هذا الترتيب
 تفارها معا في الدلالة اختلفوا في ان الفرائد على الشيخ مثل السماع من لفظة في المرتبة او فوه او دونه فلا يشترط ان يقدم اي الاخير ونقل
 الاول عن علماء المجاز والكوفه ومنها الاجابة وهذا ايضا وجوده من غير في الفوه والاعتبار لا هنا مرة بالقول الصحيح منه ليريد ما يترتب عليه او دونه
 كان لشخص حاضر او اشخاص كك واخرى لعدة روايات او كتب كك فلان وكثير في كذا وكذا يزداد على هذا الاجمال كقوله بجميع روايات او سمعنا
 عن فلان او عن كل واحد وثالثه لعدة اشخاص يدخلون في عنوان كقوله اجرت علماء كذا صنف علماء العرب او في العلم كعلماء الفقه او
 مكانا كبلد كذا وهكذا لو قال اجرت للراية وكذا يزداد على هذا كقوله اجرت بجميع علماء اوردة العصر ونحو ذلك وقد استخرج السيد زبدة عن شيخه
 السيد تاج الدين بن مفضل انه وبجميع المسلمين من ادركه جزء من حياته جميع روايات فاجازهم ذلك بخطه كذا في الدوايز وراية المركبة وواقع الاجمال
 او منها ومن الزيادة ومن تخلف الروايات فيه هذا كله في قوله الصحيح وقد يكون بقوله الظاهر او بقوله المقدر حيث جاب بقوله نعم عند السؤال
 عنه بقوله اجرتي واجرت فلانا واخرى واجرة وهكذا وكذا بالاسناد وفي ثالث بالكتابة ثم ان هذا كله في الاجابة لموجود وقد يكون
 لعدم معين صدق الوجود كقوله ما يولد له او فلان او اكبر ما يولد له او معين بعنوان كذا وكذا فلان او العلماء للبخاريين من نسل فلان او في بلد
 فلان او في سنين كذا او غير معين كاجرت لكل احد وقد يضمن التوكل الى المعلوم ويظهر بانها من غيرها كراه ان تصور هذا القسم كثير جدا فيعتبر
 عن كل صورة بما يفيد ما لا يكون ظاهرا في غيرها احد من الكذب والتدليس او الخروج عن قواعد الاستعمال فيقول اجازني او اجازني
 او عن اجازة او حدثني ونحوه اجازة وفي القواني وعبارة الشافعية اباننا وبناننا ويجوز حديثنا واخرنا ايضا والظاهر عدم الجواز على
 الاطلاق الا مع الترتيب فلك اسناد الاطلاق في الدوايز الى بعضهم بل حكى عن قوم انهم خصصوها بعبارات لم يملوا منها من التدليس كقولهم
 في الاجازة اخبرنا او حدثنا مشايخنا اذا كان قد شاعبه بالاجازة لفظا وكيف كان فالتشبه بالمتع فمراة من جعل عبارة الشافعية ما مر لفاشا
 في الجملة مع قطع النظر عن الاقتصار على اطلاقها وتقييدها بقرينة وفي الدوايز ايضا انه لا يزل المتع من اطلاق اخبرنا وحدثنا في الاجازة
 بما اجازته لغيره لذلك كما اعناده قوم من المشايخ من قولهم في اجازاتنا لم ينجرون له ان شاء قال حدثنا وان شاء قال اخبرنا وعلى من يتردد
 لا يفتيد الجواز بعد فرض عدم الدلالة ثم ان اكثر ما ذكر انما يصح على كون الاجازة اذنا ورضنة لا محادثة كما هو عند الثقلين وفي اصله
 والرواية بها خلاف من الشافعية في احد قوله وجماعة من اصحاب المتع والمشهور بل في الدوايز ادعى جماعة الاجماع عليه الجواز وعلى الجواز
 اختلفوا في ترجيح السماع عليها وبالعكس والتفصيل بين عصر السلف والمتأخرين فالاول في الاول والثاني في الثاني والحكي الاول ومنها
 المناولة وهي ان وقع الشيخ مكتوبا فيه خبره اخبارا أصلا كان او كتابا لغيره الى راو معين او الى جماعة او بعينه اليه او اليهم بوصول بل يمكن
 في المعلوم بان يوصى بالدفع اليه كل ذلك مع نص صحيح او غيره بما يفيد انه روايته وسماعه كل ذلك مع تجوز المدفوع اليه او غيره وادعاه
 بروية عنه بطريق الاجازة له او بغيره فمرة يقول اجرتك في روايته واخرى يقول دونه هي وان كان عند التحقيق من باب وادعاهم بكونه
 الاخير والى او مع الاقتصار عليه فيقول هذا سماعي او روايتي وفي القواني والاكثر على عدم جواز الرواية عنه بل الشيخ غلبه في القواني
 وجهها واي مدخل لاذن الشيخ بعد اذن الامام عليه السلام بل امره وامر الله تعالى برواية الاحاديث بل صبطها ونشرها بين الشافعية
 الجالس ومنه يظهر انه لا يلبث الى منعه لو منع ايضا ما لم يكن منشأه خلل في نقله وصنطه كما ان منه يظهر ان المتع في اجازة المعلوم في القسم
 السابق او هنا اذا فرض الوصول بوصاية لا وجه له اصلا والعجب من الدوايز انه مع مصير الى المتع من غير ذكر وجهه روى عن الكافي ثابته
 الى احمد بن عمر بن الجلال قال قلت لابي الحسن ارضا عليه السلام الرجل من اصحابنا يعطى الكتاب ولا يقول روه عنى يجوز لي ان ارد منه عنه قال
 فقال اذا علمت ان الكتاب له فاروه عنه قلت من اخره ظهر وجهه ما اعترناه من ثبوت كونه روايته وفاقون الخبر عن هذا القسم على طاعة
 في غيره فيقولنا ولنى مع بيان انه سماعه واخرى او رضى او اجازني روايته ويجوز حديثي واخرى مع العيد ومنها الكتابة بان يكتب بنفسه
 او بامر لثقة او مع ملاحظة المكتوب روايته او سماعه الى غايها وحاضر ولا يخفى ان هذا قد يجمع ما قبله كما اذا قال له بنفسه وامر اوصى به
 فوصل مع ابلاغ قوله انه روايتي او سماعي اليه بغير هذا المكتوب فديفاره كما اذا وجده المكتوب اليه من غير مناوله او من غير ضم هذا
 سماعي وان كان مكتوبا فيه ذلك ومفاد السابغ عنه واخرى بالنسبة بينهما عموم من وجه ولو تجسب المورد واما اعتبار مورد الجمع
 او قوة متبع الاموى لغرض ثبوت اكمل الوجود في الذي لا ينافيه الانقض وهو في الحقيقة مجمع اسباب الاعتناء والاعتبار فيكون كل
 وهذا غير موارد التبعية للاختصاص فانها حيث استغنا الفوه في بعض المراتب القديمة والعرف والفتح والمعا في موارد الاختلاف فانها
 خصوصا بملاحظة تبديلها من جهة الترتيب المذكور وبغيره ان المناولة اقوى لموضح استفادة كونه روايته واذن لغيره في الرواية

عنهما هو مشتمل في الكتابين على الخط غايته المقتضى في الظاهر لهذا الجماع على عدم اجادة الاحكام للفتاوى لا غيرهم بالكتابين دون المناوذة مع
قولنا ان حكمهم قد مضى في الاجتهاد على ما لا يخفى من حصول الاجتهاد في حيث كان بخطه هو قبل رواية واحدة او روايات وكان المناوذة كتابا غيرهما
مع التكرار والتعدد في العواين كان انهم بذلك الاجازة وكنت اوده على الواجب لك رواية فلم يقبل خلاف في حجية الرواية بشرط مخرج
الخط والامن من التزوير وان خلا عن ذكر الاجازة فخره خلاف والاكثر على الصحة وهو الاخر في الدواوين الاشارة اليها في جواز الرواية بها للفتاوى
الاجازة معقول على الوجه المسموع وان لم يقبل مقتضاها الاجازة لما عرفت من عدم دوران الجواز مدانها فالجواز بعد فرض معرفة الخط
وامن التزوير بخصوصا واما المسلمين بل مطلقا الناس عليه وعلى الاعتبار ومكانات الاثمة عليهم كماله الموالى في الاحكام الشرعية فوفى
المكتوب وهم عليه كماله كما تواعاين بعلمهم عليها بل كانوا يكتفون لذلك ولم يقبل من احد التامل من هذه الجهة فاذا كان هذا على ما لا يخفى
المكتوب فالرواية عندنا بمنزلة نقل الاحاديث والاشياء على ما يصور للنع سوى عدم فذل الشك ومقتضاه ان يمنع هنا كل من منع في المناوذة لذلك
بل وزيادته لعدم ضعف الكتاب بل ان يعكس كما هو مقتضى نقل العواين فلا يخطو قاعا والعبارة على وقوفها من قبول كتابي او كتابي
او عنه كما ثبت الى اولى فلان واخرى كما يشهد في الدواوين حكايه جواز ذلك على الاطلاق من قائل ومنها الاعلام بان يعلم شخصه او
اشخاصا بقوله الصريح او الظاهر او الاشارة او الكتاب بل ان ما كتب في كتاب كذا من رواية او مسموعا عنه وهذا ينفق عند السامع
او الموثق او يعلم احدها ولا يفتن في الرواية باجازة او مناوذة او غير ذلك والعبارة على وقوفها من الاشارة الى ذكر الاجازة والحدث ولومع
فيها الاعلام لا يخلو عن شيء كونه ابعدهما تقدم في صدق التحديث ولو جاز انما ان الحاجة الى هذا القسم بل الى اكثرهما انما يعلم
كونه رواية الشيخ الا بقوله والمذا مع ذلك على قوله انه رواية وسامعه ولا مدخل لاجازة ومناوذة في الرواية عندنا على ما اشرنا
اليه نعم عندنا من بعض ما ذكرنا هو ظاهر اكثر القدماء على ما عرفت فالحاجة اليها مسموعة وعليها فالاعلام الجرح وغيره مانع كالمناوذة الجرحه و
نحوها كما لا ينفك جرح الاذن في نقل جميع رواياته ومسموعا عنه مع عدم ثبوت ان هذا منها بغير خلاف ومن على هذا حال الوجاهة في هذا
عدم الاعتبار بها مطلقا وعلى التحقيق ما لم يعلم كونه من الشيخ المراد روايته عنه وفي الدواوين بعد ان حكى قولين في جواز الرواية مع اطلاق
الاعلام ووجه المنع مع اختياره لم بعدم الاذن والجواز باستقاده منه قال وفي قول ثالث انه ان يرويه عنه بالاعلام المذكور وان خطاه
قلت قد عرفت ان المخرج جواز ذلك للمطلقا ومنها الوجاهة بان يجد المراد مكتوبا بخط الشيخ الذي هو رواية او في ضمنه بخطه او بخط غيره
معاصر اكان الشيخ الواحد لا في العواين لم يجوز الرواية بغير ذلك بل يقول وجدنا في خط فلان وفي جواز العمل بقوله ان
قلت ظاهره بل صريح المنع عن التبر بالاجازة او التحديث او الرواية عنه ولو بقوله عنه سواء اطلق ذلك او قيده بقيد الوجاهة ونحوه و
انه الذي لم يجوزوه والظاهر انه كذلك بعد المخرج عنها هنا جازا واما جواز الرواية بها ففي الدواوين خلاف بينهم في مقها بعد ان حكى
قولين في العمل بها وهو كما نرى وان كان مراده العمل بنفس ما يجده الحامل والحق الجواز حيث علم انه من الشيخ المزبور سواء في غيره من
اسباب العلم وعلى هذا عمل الاكثر بل الجميع في زماننا هذا من غير حاجة الى ضم غيره مما مر الا ان المنع اذ كان في كثير من الادفنة السالفة فتم
الاجازة الى هذا القسم ولا عرف في اصحابنا مصغيا بل ولا مؤلفا يخلو عن ذلك فخذ كثر في ازماننا وان كانت قبل ذلك اكثر الا انها
لما استثبتت عند الاعوام بل وكثير من الخواص لم تصور الافهام اولئذ ليس كثير من اولى الاعراض والامرين بمضد في الفتاوى والاجتهاد
او الحكم بذلك فخلوها على الاطلاق من الاخرى ثبوتها اجتهادهم بغير من لم يشهد منه دمج ولم يقف منه الا في ناحية فالاولى سدها
الباب الا في حق من هو من اهل الفتاوى والاجتهاد بلا شك والرواية بغير شيء هو انه لو وجدنا كتابا من كتب الاخبار سولو ذكر فيه فتاوى
فلان ورواية فلان او لم يذكر ولم يكن لنا علم بانه لفلان لكن شهد عندنا عدلان بذلك جعل يثبت ذلك بشهادة ما يفوق ذلك العمل والرواية
عندنا لو بقولنا روى فلان او باضافته في كتابه او في كتاب كذا وان لم نقل اخيرا او عنه وغير ذلك وكذا لو شهد بان من الاحكام على السك
بخطه الشريفيا وبغيره او لا الظاهر في ذلك ما لم تعلم او نطق بان شهدا وثما او شهدا به احدهما من باب الاجتهاد او العلم بالامارات اما في الاول
فما خففاه في غير موضع من عموم العمل بالبينه واما في الثاني فبغير وجه عن عنوان الشهادة ودخوله في الفتوى او مطلق البناء
ان الاصل عدم النبوت والاعتبار وان لا يرضحوان التقليد المجتهد وجوبه المصلحة في الفتاوى والاحكام للمقلدين له ولغيرهم بأن يجعله
كسائر ادلة الاحكام اذ لا فرق بين ما ذكره وبين شهادة عدلين منهم على ان حكم الله في هذه المسئلة كذا وان الصلوة والصوم والبيع
وغير ذلك من الموضوعات المستنبطة وغيرها ذلك وبطلان الدلائل كالملازمة من الواضحات والاول جمع عليه وايضا فان شهادة الاجتهاد
اما بطريق الظاهر وهو التاليف في الاجتهاد او بطريق العلم الغير المستند الى الحسن اذ لو استند اليه لم تكن من باب الاجتهاد والاولى غير مسموعة
لا اعتبار العلم بها او ثنائيتها ككلام ان لم يكن الاظهر عدم السماع خصوصا في امثال هذه الامور العظيمة العاهة ومن هنا يظهر عدم
سماع شهادة الواحد حيث كانت مضمونا للاجتهاد والاختصاص بالامارات بطريق اولى والمشتهرة في هذه الامور بالفتاوى الصورية وقد صاد

جمع الى اعتبار من هذا الباب مضاعفا الى امارات اسوئنا وما وجد في نفس الكتاب المزبور بعد تدبره من اوله الى آخره وغيره على نفي كون غيره
 عليه السلام وليس هناك تفصيل الكلام فيه ولا يلزم ما ذكرناه في حق الواحد اذا كان بطريق النقل والقرابة المعتبرة في شرايط التي من مصادرها
 الاخذ من الرواية عن طريقه ولو من كتابه اعتبر انه رواية او كتابه او ثبت بطريق تجري في حق الجميع من غير ان يحد بل يحد على ما قاله
 الواحد قال فلان او روى عن فلان بطريق وقوفه على ذلك قبلنا ولو قال خفت او علمت عاديا او غيره ان الصلابة التي لم يلقها في ذلك او روى
 كذا اكل زابل في جهاد ما قبلنا منه وصندي ان الفرق بينهما واضح فاما من اعترف اذا علمت انما الضل والرواية من غير انما علمت فاعلم
 ان التحقيق جربا منها في الضل عن علمه بل اكثرها واقع اما السليح فواضح بل هو الاغلب عليه كما هو واضح واما القرابة فاما ما فيها من اعتبارها
 واما وقوعها فالظاهر ان ذلك في بعض الروايات مثل ما ورد انه مسئلة علي بن ابي طالب عن بعض الروايات فقال علي بن ابي طالب هو كتاب
 علي بن ابي طالب في الفقه بل يبين محفوظه عليه السلام وان لم يكن ذلك فبعض المقابلة وكان قرابة علي بن ابي طالب اشبا كثيرا على الرواية مثل ما نقله من علمه
 علي بن ابي طالب واما الرسول صلى الله عليه واله في خطبته فغيره كالتصنيف في القادة فذكرنا انهما اعملى على ابي عبد الله عليه السلام في الرواية
 وكذا انما في علي بن ابي طالب عليهم بطريق الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام في اكثر الروايات السكوني واخرها واما الاحكام ففقدنا في نفي علمهم
 لتبهم بنقل ما ورد منهم وما وجد في الامثالهم بقوله الرواية بعد ان ثبت به قلوب تبهمنا وفي الكافي باسناده الى ابي خالد قال ما
 لا يوجد في الثاني علي بن ابي طالب حيث قد انكشافا وروى عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام وكانت القبة شديدة فكانوا يكتبونهم
 فلما انما نواصير الكتب البها فاما الواحد في ما فيها الحق وقد عدم خبر آخر في المناولة والاخبار في هذا الباب تلغ الى حد لا يسهل احصاؤه من هنا
 يظهر احاطة الرواية لما لا مثالا لنا حاصلة من ائمتنا عليهم السلام فانه حاجة بعد الى اجازة الغير وان كانت حاصلة لنا ايضا اللهم الا على المنع من
 الاجازة للمتقدم وهو مع ضعفه من دفع اجازة امام عصره تعالى الله عن مثل هذه الفرجة التي ايجانها قبل وجودنا واستمر عليها ان لم يجد فهاهنا لعلنا ذلك
 ونفوذ بالله من رجوعه عليه السلام عن ذلك والجملة نحن نأخذ بالظاهر مما ورد منهم عليهم السلام في حق امثالنا والله تعالى السرير واما الكتابة فموجوها
 منهم عليهم السلام لا يبلغ الا حديث حصل المكتوبة من ائمتنا الاخبار فيقولون في مكانة فلان ونص عليها علما والرواية والرجال والاصول وتغيرهم
 واما الاعلام فقد وضع بالحسنه الى كثير من الكتب كتاب يونس في عمل يوم وليله وكتاب حبيب الله بن علي بن ابي شعبة التعليق فانه عرض
 على الصادق عليه السلام ضحى واستحسنه وهو اول كتاب صنفه الشيعة الى غير ذلك واما الوجاهة فالظاهر في جميعها انهم كانوا في الفقه للثبوت
 الى مولينا الرضا عليه السلام حيث وجد الفاضل امير حنبل عند جماعة من شيعته ثم اوارى الى الملك المباركة وهو كج من المتأخرين بنوا على نصيبنا
 لثبوت النسب عندهم بقطع عادي في ويطيع الاعتبار وان كانا كالمشهور في الامور لا يشار الى بعضها او عند الانباء في قوله من قسم
 الوجاهة تملأ عرفت في بيانها من اختصاص الاعتبار ببعضها وصرح الصدوق في موضع من كتبه وكذا بعض من تأخر في العلم ان نصيبه
 بوجود جملة من مكافئات الائمة عليهم السلام وتوقعاتهم عندهم ومن المستبعد ان لا يكون وقوفهم على بعض ذلك بطريق الوجاهة ولو في كتب
 من فانهم لو سبقهم وكيف كان فلا يبغي المائل فيما ذكرناه من عدم اختصاص الاقسام المزبورة بالتفصيل عن غير الاما عليه السلام وان كان
 بعضها ادون من بعض في معلومة الثبوت او ظهوره فلا حظ وامل المجلد الثالث في اقسام الحديث باعتبار ان اخرجها من ان يدخل
 بعض ما مر في ذلك كما يظهر واسلم ان ما نحى من الاقسام ليس جميعها بالنظر الى اعتبار واحد بل جمع منها باعتبار وطائفة منها باعتبار آخر
 على ما سبق في العرض انما لم يثبت انما ما متعاقبة متعاقبة بل في الغالب او انما يكون لسر واحد مصداقا ويجمعها العادة انما لا يبي كل
 ما فيه من الاعتبار ان باسم مثلا باعتبار اثاره القطع بسبب كثرة روايته ونحوها مما ذكر في محله يمتي من اثار واحاد ونسبنا انما لا يسهل
 وعده لبق متصلا ومنقطع او قد يخصص بسبب اعتبار اسم ولم يسم بما قبله من الاعتبار باسم كالمستفيض على ما ذكرنا وسلسلة ولفظ
 لمقابلة اسم خاص وكما في الغريب والمعدل الى غير ذلك وحيث ان وضع الرسالة على الاختصاص مع ان هذا المطالب في الحقيقة لب من تلك
 علم الرجال بل ولا اصول وانما اردنا الامتية والانتعية بعدم اختلافها فلما سبب الاختصاص في ذلك وجمع جميع الامسام ومقا
 واحد فانه اسهل لمن التبرجج واضبط له وانفع ففعلوا من اقسامها للنوازل وهو ما بلغنا في الكثرة في كل صنفه مبينا
 احالنا العادة بها كونه كذا وليس المراد هنا الكشف التام حتى يورد علينا بطريق او عكس بل المعرفة في الجملة مخصوص بغير الامسا
 على نحو الاجمال بها ثم ان التواتر قد يكون في معنى من المعاني فقط كما اذا عددنا الالفاظ مع اتحاد المعنى مطلقا او في الجملة ويسمى بالتواتر السوي
 وقد يكون فيه في اللفظ ايضا حيث اتحد لفظ الرواية في جميع الطرق وهذا انما عند كون بلا مشهور وانما الاختصاص باللفظ فقط ولم
 نفع عليه ان امكن حيث كان اللفظ محمولا لو يارض من اشترى اللفظ مع فقد قربة معينة لبعض المعاني ونحو ذلك في المعنى حيث جعل في بعض
 التواتر على نقله ومنها الاحاد وهو ما لم يجمع على التواتر ومنها السنف من بعض الناس في بعض فوضوا وفضوضوا وفضاضا فوضوا فوضوا
 كالواري في القاموس انتهى عن بناء للمفعول الامع ذكره صنفه وجد مع عدمها العبة والمراد الخبر للكثر والابن في كل رواية ضد كذا

بله

اعتباراً وزيادتهم من مثله وعند بعضهم عن اثنين ثم الظاهر من أكثر العباد أن الخصاص بذلك باق على لفظ الجمع والاشتقاق من اطلاق اسرين و
صنيع جماعة منهم صاحب المراسم عدم الاختصاص فيتحقق مع تعدد الالفاظ لكن مع اتحاد المعنى وعليه فهو كما انوار ينقسم الى مستفيض للفظ
والمعنى ومستفيض للمعنى فقط بل مستفيض للفظ كذلك على ما عرفت وهو من اشياء الاحاد خاصته ويجري في الحديث انوار ايضا فلهذا اطلاق الشارح
الاجز واستظهره في القوانين عن الحاجي والعصدي والظاهر كما عليه الشهيد الثاني انه في دراية الاول ولا يمنع حصول العلم منه كما لا يمنة
في مطلق الواحد فلا بد من تغير سببه منه وفي التواتر وفي الدراية يقال له المشهور ايضا وقد يعاين بينهما بطريق الاجز الى معناه الراوي ولو في
مرتبة من المراتب بل ربما يطلق على ما اشهر في الالسن وانما نحن بآثار واحد بل لا يوجد له اسناد اصلا وهذا القسم من الشهرة هو الذي
يختص به غير علماء الحديث بل مطلقا والاولان يجري بينهما الاختصاص والتمييز وهل يجعل الجميع في قوله عليه السلام خذ بما اشهر مني اصحابك
ام الاول ومع الثاني خاصته لا يربط الا وسطا وسطا بل احوط في الجملة الا ان الظاهر الاجز اما الاول فمشكل جدا حتى على شمول الخبر للشهر
في لغوي ايضا ومنها الغريب والغريب قد يكون في السند وقد يكون في المتن وقا فيهما معا والاول ما تقدم بر دايته واحد من مثله و
هكذا الى آخر السند مع كون المتن عروفا عن جماعة من الصحابة وغيرهم ظاهرهم اعتبارا ان لا يفتي اسناد الواحد المنفرد الى احد الجماعة العرف
عنهم الحديث والثاني ما تقدم واحد وادخله ثم يرويه عنه وعن واحد آخر يرويه عنه جماعة كثيرة فبشهر نقله عن المنفرد وقد يعتبر عنه
بالغريب المشهور وبالغريب في خصوص المتن كما يعبر عن الاول بالغريب في السند واما الثالث فهو ما كان دايته في جميع المراتب واحدا
مع عدم تشهره عند جماعة هذا هو المارد من اطلاق الغريب وقد يطلق الغريب على غير المتداول في الالسن والكتب المعروفة بل قد
يطلق في عرف العلماء وغيرهم على ما اشتمل منه على بيان امر او حكم او طريق وقبول غريب وربما يطلق حتى في عرف الرواة والحديثين على
ما اشتمل منه على لفظ خاص بعد عن الفهم لفظا استعمالا في الشايخ من الغلو في الدراية وهو فن مهم من علوم الحديث يجب ان تثبت
فيه اشد تثبثا لانها واللغو وكما عا في الالفاظ الغريبة فيما ظهر من معنى مناسب الى ادراك المعنى وغيره مما يصل اليه وقد صنعت فيه جماعة
من العلماء قبل اول من صنعت في المصنفين قبل ابو عبيد بن معين ثم في ابو عبيد بن عمير بن مسلم ثم ابن ثيابه ثم الخطابي فلهذا
انما نذكر ثم تبعهم غيرهم من وادق قولنا ان لا يترفع من بلغ بها اليها ثم انما نذكر في الفائق كل غايه واهوى فراد في غريبه
غريب القران مع الحديث وغيره من علماء شكر الله تعالى سعيهم فلهذا وادق علمهم مجمع ما اهلوه شيئا الشيخ الطبري في المعنى في مجمع البحرين
وربما يطلق على الغريب اسم المنفرد لفرادته ورواه عن ذلك جميع السند كخبر المنفرد المطلق والافان من النسب الى السنية الى منفرد
البعض وقد يطلق عليه ايضا اسم الشاذ لانه هو الغايه بينهما فقول منها الشاذ وهو ما يرويه الثقة مخالفا لاداء الاكثر وظاهرهم انه
يختص باحدا منهم في نقل لفظ الراية فيثبت مع ما كانا خلافا لهم في الاستفاد منها والاكثر كما يعلم بالشيخ الاختصاص بالاجز وكيف كان
فيقال لمعا بل الذي هو المشهور المحفوظ فان كان راوي المحفوظ في كل مرتبة الخطأ واضبطا واعدل من راوي الشاذ فذاك شاذ مردوق
والافان يرد بل يرجح ومنهم من رده مطلقا ومنهم من قبله كذلك وان لم يكن راوي الشاذ ثقة فهو منكر ومردود ولعل الغرض لخصا
اجماع اللغويين بذلك كاختصاص لفظي الشاذ والمردود بهما والافان مردودا عنهم وقد يطلق المردود على مطلق ما لم يردج صدق الخبر
ولو لبعض المواضع فيشمل المستبته حاله وهذا ايضا من مصطلحاتهم فلا تغفل ثم ان المشهور كما قد يطلق على ما اشهر الغوي به وان لم
يشهر فلهذا الشاذ قد يطلق على ما يند الغوي به وان اشهر نقله ومن هنا يظهر انه لو شمل قوله عليه السلام خذ بما اشهر مني اصحابك
ما اشهر في النقل والغوي ايضا كذا الشاذ فيشمل ما شذ نقله والغوي به والظاهر كما يظهر من الرواية ايضا اتحاد الشاذ والنادر
يظهر ان الشاذ معنى اخر سبوا اليه الاشارة في الفرق بين الاصل والكتاب والناوذة ومنها الغريز وهو ما لا يرويه اقل من اثنين سمي غريزا
لفظ وجوده او كونه غريزا قوي لحيته من طريق اخر كذا في الدراية والظاهر اداة ذلك في جميع المراتب حتى يقرب الى غرة الوجود في
الجملة بل الى القوة ومنها القبول وهو ما لغوه بالقبول والعلم من غير الثقات الى الصغر وعدما فيكون منسأ والقبول شيئا اخر
فلا يدخل فيه الصحيح خلافا لدراية الشهيد نعم على تفسيره له في موضع آخر يجب العمل به عند الجمهور ويدخل فيه ذلك الا انه خلاف ما هو المشهور
بينهم الآن وانوجه ما هو سار في جميع الموارد وهو ان السنية تتبع للوصف لاخص في الخبر لا الاعم فاذا كان الخبر صحيحا مستقيضا لغيره
بالمستفيض وكذا مع التواتر ولذا لا يكتفى بالغريب مطلقا في الخبر الحديث حيث كان فيه وصف موجب للاعتبار ومنها المعبر وهو ما عمل
الجميع والاكثر به وافهم الدليل على اعتبارها لخصها دايته ودثاته واحسن ومنها السند وهو ما اضل سنده بان يذكر جميع رجال سنده
في كل مرتبة الى ان يمتد الى المعصوم عليه السلام وغيره اذا كان هو صاحب الخبر المنقول كالاخبار عن قول او فعل بعض الصحابة والرفاه
او غيرهم بناء على ادخال ذلك كله في الخبر والحديث والرواية في الاصطلاح قال في الدراية واكثر ما يستعمل فيها جاء عن النبي صلى الله
عليه واله قال واما اطلقه بعضهم على المنفصل مطلقا واخرون على ما رفع الى النبي صلى الله عليه واله وان كان السند منقطعا ومنها

المتصل ويقال له الموصول ايضا وهو ما اتصل بسنده على نحو ما لا ينفصل عنها الا ان ينضم اليها المعصوم عليه السلام ومن هو صاحب الخبر والخبر
 بل يتبعه المرفوع والموقوف فالرفوع الذي لا ينفصل عن مصدره بخبر ما اتصل بسنده الى المعصوم عليه السلام والعياذ بالله ومن خبرهم هذا مع الاطلاق اما
 مع التقييد فما زلنا مطلقا واقع كقولهم هذا متصل الاستثنا بعلان ونحو ذلك ومنها المرسل وهو عينا العام يشمل المرفوع والموقوف والمعلق
 المقطوع والفصل وبمعنا الخاص ما سقطت ووافها الجمع او من آخرهم واحدا واكثر وان ذكر الساقط بلفظ صيغة كقولهم بعضنا بعضنا دونها
 اذا ذكر بلفظ مشترك وان لم يذكر في الداية وقد يخص المرسل ايضا والناهي الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر الواسطة كقولهم سيدنا
 مسيب قال رسول الله صلى الله عليه واله كذا وهذا هو المعنى المشهور عند الجمهور وفيه بعض ما يمازج الكان الناهي للرسول كقوله بن مسيب
 الا فهو منقطع واختار جماعة منهم معناه العام الذي ذكرناه ومنها المعلق وهو ما سقط من مبدئ سنده واحدا واكثر في الداية لم يستعمل
 فيما سقط وسط اسناده واخره لتسميته بما بالمقطع والمرسل قلت ظاهر عدم اختصاص المقطوع كالميل بما اذا كان الساقط واما ان يشمل
 الا ان ظاهر اختصاصه بباطن الوسط كترجيح في موضع لم يخصصه كالمقطوع في سقوط واحد وظاهره هنا عدم اختصاصه بسقوط
 الوسط وفي لب اللباب اختصاصه بالامر بنحو الساقط وكذا في الوسط والظاهر اذ لم يطلو غير الطرفين عنه لا الحقيقي بل ولا العرفي
 واما الفصل فمن جهة كالداية في النوضع الاخر اختصاصه بسقوط اكثر من واحد من السند الا ان من يصح كونه في الوسط مع اعتبار عدم اشتراك
 على نفي الرفع بخلاف الداية في الفواين اختصاصه بالحصول باللفظ الساقط منه من غير اختصاصه بكونه في الوسط وتفسير المقطوع والمقطع
 بالموقوف على الناهي غير محكم ثم ما لم يرد يطلق على الامر من ذلك يشمل المعلق والمرسل والمقطع الوسط وغير ذلك قلت المرفوع والاطلاق
 المقطوع والمقطع ما مر وما ذكره انما هو في الاطلاق الاخر كما ان الاطلاق على الامر كما ذكره الاطلاق ثالث فاللفظ الداية راجح فالاضمار
 بعض الاطلاق وهو ما ان معناه مما لا ينبغي وهذا وارد على الكتاب المتقدم حيث ان ظاهره الاختصاص بالمعنى السابق والمراد من في حكم النابع
 تابع مصاحبا الامام عليه السلام في الداية بحكاية اكد الغفهاء اطلاق المقطوع على ما مر من المعنى العام ومنها المقطوع والمقطع والمتصل
 وقد علم تفسير الجميع ومنها المرفوع وله اطلاقان احدهما ما سقط من وسط سنده واخره واحدا واكثر مع النصب بلغة المرفوع كان يقال
 روى محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه وضع عن ابي عبد الله عليه السلام وهذا داخل في اسام المرسل بالمعنى الاعلى الثاني ما انتمى الى
 المعصوم عليه السلام من قول او فعل او تقرير او فصل اخر السند اليه عليه السلام وفي مقابل الموقوف سواء اعراضه قطع او رمال في سنده ام لا
 وهذا يقاوم المرسل بنايها خبرها ومنها الموقوف في الداية هو فمان مطلق ومفيد فان احده مطلقا في زياد وروى عن مصاحبا المعصوم من خبر
 او امام من قول او فعل او غيره مما منصلا كان مع ذلك سند لم ينقطع او قد يطلق في خبر المصاحبا للمعصوم عليه السلام مفيدا وهذا هو
 القسم الثاني منه مثل وقفة فلان على فلان اذا كان الموقوف عليه خبر مصاحب قد يطلق على الموقوف الا اذا كان الموقوف عليه صيا
 للنبي صلى الله عليه واله ويطلق على المرفوع الخبر الفصل كذلك بعض الفقهاء واما اهل الحديث فيطلقون الاثر عليه او بحجج ان الاثر اعم منه
 مطلقا وهذه الاسماء باجمعا او اكثرها من المرسل فان علم الساقط بلفظ منه في معنى السند والافق اعتبارا خلافا معروف بين الاصوب
 والحديثين من الخاصة والعامة والاضرب كما عند اكثر مناخرى المتأخرين التفصيل بين كون المرسل من لا يرسل ولا يروى الا عن ثقة وبين خبره
 والفرق بينه وبين خبره الذي في الغالب بطريق اجتهاده واضح وتفضل الكلام في محله ومنها المضمم وهو ما يطوى فيه ذكر المعصوم عليه السلام
 عند انتهاء السند اليه كان يقول صاحب خبره سئلته او دخلت عليه فقال لي ارحم وبالحلم بعبر عنه عليه السلام في المقام المرفوع بالخبر الغريب
 اما التقييد وسبق ذكره اللفظ او الكتاب ثم عرض القطع لما افترضه ومنها المكاتب وهو ما حكاه كتاب المعصوم عليه السلام سواء كتبه عليه السلام
 ابتداء لبیان حكم او غيره وفي مقام الجواب هل يخص بكون الكتاب بخطه الشريف ظاهر بعض القبار وصريح اخر الاختصاص في الخبر غير بعد
 منها المحتج ما اخذ من الغنصه مصدر جعل ما اخذ من تكرار حرف الجاوزه وله نظائر كثيرة ولتحقيق اختلافه على آخر والمراد به ما ذكر في سنده
 عن فلان عن فلان الى اخر السند ومثله اذا قال في خبر الاول وهو عن فلان وهو عن فلان وهكذا كل ذليث لم يذكر مطلقا الجاوزه من رواية
 او تحديد او اجاز او سماع او نحو ذلك ولما عرفت انه متصل حيث يمكن ولم يكن ما يصر عنه او منقطع ومرسل ما لم يكن ما يصر عنه الا انما
 والعبر الاول وفلان في الداية الى جمهور الحديثين قابل بل كان يكون اجماعا ومعناها التسمية برواية الاثران وذلك حيث توافق الراويان
 والمروي عنه او اتفاق السنن او في الاختلاف وحيث ان روى كل منها عن الاخر فهو النوع المسمى بالمسند ما اخذ من الذي هو المراد به من كل منهما
 ديباجة وجهه عند الاختلاف وفي الداية هو اخضر من الاول قلت لولا اختصاص الاصطلاح كان مقتضى التسمية شيئا من الخبر الاول ايضا حيث
 ما روى المروي عنه عن الراوي من غير اعتبار الاثران المتقدم واما اذا كان الراوي دون المروي عنه في السنن او الاختلاف القدر من علم اركانها
 رواية ونحو ذلك فهذا اكثر من شبهة ولا نزال في الروايات لم يخص اسم خاص فم عكس لفظه هو المسمى برواية الاثران الا ان الاصل اعراف
 الداية وضع منه رواية الجاهل وغيرهم كتب الاخبار وكتب في الحاشية منهم اربعة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن زبير وعبد الله بن عمر

هو حديث ورد بطريقين غيرى بغيره وظاهره ان الاخر مغاير للاول مطلقا لا في خصوص الترتيب وان منع الظهور المزبور كان كالاخر ومنها
الكرين وهو ما يروى زياده على ما رواه غيره في السند والمثنى في الاول ما اذا اسند وارسلوه او وصله وقطعوه او رفضه الى المصنوع
عليه السلام وقطعوه على غيره او كان سندهم مشتملا على رجلين او ثلثة وسنده على زاد على ذلك بواحد او اكثر وفي الاخير كما في حديث جلست
الارض مسجد ورواها بطريقين في الدراية هذه الزيادة تفرد بها بعض الرواة ورواها الاكثر لفظها جعلت الارض مسجدا وظهرت ومنها
المصغر وبه وهو ما اختلف في مثله وسنده وقع الاختلاف من رواة متعددين وواحد من المؤلفين او الكتاب كك بحيث يشبه الواقع
منه فلا يعلم برسم ان الاختلاف المذكور قد يوجب اختلاف الحكم في المتن والاعتبار في السند وقد لا يوجب وعلى الاول بل مطلقا قد يترجح
احد الحديثين او السندين على الاخر يترجح معبر وقد لا يترجح فهل الانصاف بالاصطراب المزبور محض بما اوجب اختلاف الحكم او الاعتبار
ولا يترجح او يعم غيره صريح الدراية الاول ويؤيده ظاهر التسمية وظاهر العوائين وللبا الباب الاخير فالمراد مطلق الاصطراب بدوي كان
او استمراديا او انه اصطلاح ضد ما يقسم الاصطراب الى فاص وغيره ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان الظاهر الاخير يؤيده وصفهم
بالاصطراب مع علمهم بحله ما هو من هذا الباب ثم موارد الاختلاف في السند كثيرة ومن الاختلاف في المتن رواة اعتبار الدم عند اشتبا
الحوض بالقرح بخبر جده من الجائبا الامين والاسير لثاني كما في الكافي وكذا في جملة من نسخ المذهب وفي اخرى منها بالعكس هذا وما
تسميته صاحب البشري مثل ذلك فلا ينافي في الدراية هو هو واصطلاح غيرا غير المحدثون ومنها المدج وهو على اشياء ثلثة يجرى بها
درج الراوى امر في امر او ظاهرا او درج فيه كلام بعض الرواة فيقول انه من الاصل والغالب بل هو الظاهر منهم كون هذا في المتن ورفع منه
في من لا يحضره الفقيه كثيرا وقد يكون في السند كان يتقدم بعض الرواة ان الفلان الواقع في السند لغيره او كنيته او قبله او بعده او
صنعه او غيره في الكناية بوصفه بعد ذكر اسمه بل لا ينفك عن معرفته من غير غيره في السند ببعض اصحابنا ونحوه فيجوز مكانه بما عرف من اسمه
وثابها ما اذا كان عنده متنا بان سنادين فيدرج احدهما في الاخر فيغل احد المتناين خاصته بالسندين والمتناين بسند واحد و
ثابها ما اذا كان حديث واحد مروي عن جماعة مختلفين في سنده بان رواه كل سندا واختلفوا او خصوص بان وفي وجود في السند
وغيره او في تعيينه بان اختلفوا ان ثالث في السند مثلا فلان او فلان او في متناين اختلفوا في وجود لفظه وعده او في ان اللوح
هذا او غيره كما مر في رواة اعتبار الدم وادراج بان يسقط موضع الاختلاف مع محبة بالسندين او يذكره مع السندين بما كان احدهما
يخص به ومنها للعلل وله اطلاقان ضد ما عرفت المتأخرين يطلق على حديث اشتمل على ذكر علم الحكم وسببه تامة كانت العلة كما في موارد
اسحى بها الى غير المصنوع لوجودها فيه كما سكار الخمر او ناقصه وهي المساءة بالوجه والمصلحة كرفع ارباح الآباط في غسل الجمعة ونحوه
ما يفرق الى حد تغذ الصبغة وعند غيرهم بل عند الجميع على حديث اشتمل على امر خفي في حيزه او سنده فادج في اعتبارها والظاهر المصريح به
في الدراية والعوائين كفاية من ذلك بل الرزدي من غير ترجيح في التسمية بل في السقوط عن الحجية كما مر في تفسير الصحيح عند المتأخرين عن
جمهور العامة اعتبارهم في التسمية بالصحيح انشاء كونه معللا فظاهرهم اعتبار انشاء الاحتمال المساوي ايضا لغيره كفاية في تسميته
لمعلل المعتبر انشاء في التسمية بالصحيح والحق عدم كفاية الرزدي في وجوده في المتن في السقوط عن الحجية لعدم ادلة حجة خبر الواحد
الصحيح من اشياء ما في الدراية واعلم ان هذه العلة توجد في كتاب المذهب متنا وساندا بكثره فلت فعله لا يجوز التغويل على ما فيه
الآبعد محض موجب للظن بانشاء ذلك ولعلمهم لا يميزون بروضها المتنا وهو ما اخفى عليه الذي في السند لعدم سماعه من المروي
فيه وبه على وجه يوم سماعه منه او وجوده وجل ضعيف وصغير السن في السند فيسقطه بحسن الحديث بذلك وعلى التقديرين كما فظ
في التفسير على ما لا يدخل معه في الكذب وان كان نفس التذليل الكذب كما قيل وقد يكون التذليل بما يجاد عيب في السند كجمل شيخ
او غيره من الرواة بان يعبر عنه باسم او كنية او لقب هو غير معروف بذلك وكما اذا نسب الى غيره او قبله او غيره معرفتها في الدراية
انما خفضت راسا من الاول وقلده بان ذلك الشيخ مع الاعراب بما ان يعرف فيرتب عليه ما لم يصر من ثقة وضعف ولا يعرف فيصير الحديث
مجهول السند فتردت فلت محصلة امر لا يرتب عليه احكام غير محجة بخلاف الاول ومنه ان كثيرا ما يكون لمثل الخبر الاخير مدخل في الحكم بحيث
لو انه لم يحكم بالحق الذي فيه اما الانحصار او اعتبارا في الترجيح منع رده يقع الحكم بغير الحق ثم ان في قبول خبر من عرفت بذلك في غير
ما علم فيه ذلك من ادخالها في التفاضل بين ما اذا صح بما يقتضي الاتصال كحدثنا واخبرنا فلفظ حيث امر شرعية والتذليل
ليس كذا بل ممنوعا غير فادج في العذر المزبور غير مطلقا حصول الرتبة في اسناده فلا يفتن الاتصال فيكون من التخليل الفادج في الحجية
وان لم يفتح في التسمية بالصحيح كما مر آنفا ولا ريب في تحقق التذليل باجازه عن نفسه وبجرم عالم ثقة مطلع عليه وهل يكفي فيه بوقوع
زيادة داو في بعض الطرق في الدراية لا محال ان يكون من المريد معارضه باصالة الاتصال في الاخر فلا يصلح اليه ولا ذلك
وان كان سقوط الخبر عن الاعتبار حيث انفي شرطه في الرأب الا ان العرض عدم ثبوت التذليل بذلك المبحث الرابع في احوال المشايخ

[illegible]

